

جاك فرجيس

جرائم الدولة

الكوميديا
القضائية


عويديات



جاك فرجيس

جرائم الدولة

الكوميديا القضائية

تعريب

حسين حيدر

عويدات للنشر والطباعة

بيروت - لبنان

ص ب 628 - بيروت - لبنان - تـلـوـن 961 3 616033 _ تـفـاكـس 961 1 853757

E- mail: editions_oueidat@hotmail.com

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لـ
© دار عوידات للنشر والطباعة / بيروت - لبنان
بموجب عقد حصري مع دار بلون الفرنسية
© PLON 2004 pour le tome I
Les Crimes d'Etat

ISBN 9953-28-055-X

لا يجوز نشر أي جزء أو نص من هذا الكتاب أو نقله أو اختزال ماعنه بأي طريقة
من الطرق المتدولة إلا بإذن من الناشر وإلا تعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

رقم التسجيل في الترقيم العالمي ISBN 9953-28

الطبعة الأولى 2004

مدخل

حريمة الدولة هي مخالفة القانون من قبل الدولة نفسها، بنسيان مبادئها، وتعطيل شرعيتها الخاصة، والشكل الأقصى لحرمانها في حرمان شعوب بكاملها ليس فقط من مكسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من *habeas corpus*⁽¹⁾، بل من مجرد حق العيش، فمطاردة الإنسان أسوأ من العبودية التي كانت في قساوتها حاضعة لأحكام القانون الظلامي على الأقل، مهما بلغت شراسته. وكانت الإبادة العنصرية الاستعمارية جريمة عصرنا بامتياز.

وإذا كان القرن التاسع عشر في الواقع، عصر إلغاء العبودية، فقد كان أيضاً مفارقاً لذلك، عصر توسيع الفتوحات الاستعمارية وخاصة في أفريقيا، حتى تقاسمها بين القوى الأوروبية في مؤتمر برلين عام 1885. وإستاداً إلى العلم كانت البورحوازية التقدمية توجه بدءاتها أمام الرأي العام لتبرّر التثويّات المتحققة في المستعمرات باسم إعلانات حقوق الإنسان. وكانت أوروبا العقلانية تندرج بأن السود لم يبلغوا درجة اكتمال الإنسان، لكي يمكن تطبيق حقوق الإنسان عليهم.

(1) قانون إنكليزيّ ومُصح عام 1679 يضمن الحرية الشخصية ويحمي ضد الإعتقالات التعسّية - المترجم.

كان كوفييه، في بحثه حول العالم الحيواني الصادر عام 1817، يقسم البشرية إلى سلالات عنصرية غير قابلة للتحويل. وبتركيزه على «الشفاه الغليظة وبرزوز الفكين والأسنان إلى الأمام لدى الجنس الأسود»، كان يحلص إلى استنتاج دونيته النهائية، باعتبار «القائل التي تنتمي إلى هذا النوع من الكائنات البشرية، تبقى دائماً في حالة همجية كاملة». وهكذا كان العلم حينذاك يوفر الدعم لحدس بعض المنظرين العنصريين، مثل طبيب ماشستر، شارل وايت، الذي كان يشيد بالجنس الأبيض بهذه التعابير، في بحثه حول «حساب في التدرجات المنتظمة للإنسان» (An Account in Regular Graduations in Man) الصادر في العام 1799.

فيقول «أين سنكون، إذا لم يكن لدى الأوروبي هذا الرأس المقنَّب بشهامه ليحتوي على هذا القدر من الدماغ؟... هذا الوجه العمودي، وهذا الأنف البارز، وهذه الذقن الدائرية البارزة؟ وهذا التنوع من الملامح، وهذه الثروة من التعابير؟ وهذه الخدود الوردية والشفاه المرجابية؟».

ولم يكن داروين، داروين الكبير نفسه، يتردد في الكلام عن «الأجاس المتوحشة»، مقدماً بدوره كعالة علمية لعنصريين متحمسين، مثل كنوكس، الطبيب العسكري السابق، في حروب أفريقيا، ومدير مدرسة علم التشريح في إيدمورغ، والذي كان

المبدأ العصري مستنده الوحيد لتفسير التاريخ. أما بالنسبة لكنوكس فلا وجود لجنس واحد أسود، بل لأجناس سوداء، ويقصد بذلك جميع الذين لا يتمتعون بميزة الجنس الأبيض الذي تشكّل نخبته من «الجنس السكسوني». وكان يتساءل «هل يمكن للأجناس السوداء أن تصبح متمدنة؟» وكان الجواب عنده «نفاً بالتأكيد». فما العمل إذن؟ إبادتهم. ولن يتقاضى الجنس السكسوني عنهم أبداً - لن يختلط بهم - ولن يتركهم آمنين. ولا تقارن أكثر الحروب شراسة، ولا أكثر حملات نابوليون دموية، بالحرب التي تحدث بين أسلافنا في أميركا والأجناس السوداء، إنها كانت حرب إبادة، حيث كان قد رُسم رأس ميت على كل راية، وكان يحب ألا يموت الآخر دون إبطاء. وأنا لا ألومهم، وحتى لا يحق لي توجيه النقد لهم: فالإنسان يتصرف حسب دوافعه الحيوانية، ويستخدم في بعض الأحيان، عقله لتعويه مبرراته أو إحقاقها. أما شأن اقراض ذوي الشرة النحاسية، فقد كتب: «منذ الآن، طويت صفحة مصير هذه الشعوب وذلك هو نتاج الطبيعة ولا يمكن وقفه» وبعد المجازر المرتكبة بحق الهوتنتوت والبوشمان، من قتل المستعمرين: «هل انتهينا منهم؟ افترض ذلك، ولن يكونوا بعد الآن أكثر من طرائف طبيعية، وقد سبق أن وُجد منهم في إنكلترا، وكذلك في باريس، إذا لم أكن خاطئاً. بكلمة واحدة. إنهم اختفوا بسرعة عن وجه الأرض».

جرائم الدولة

وسيفتخون مثل جماعة التسمانيين الذين أدى «الانتصار الخاطف للأنكلو - ساكون» إلى إفناء جنسهم.

وكان دارويس شاهداً على الإبادة العنصرية للهنود في الأرجنتين وجماعة التسمانيين، وأثارت سخطه، لكنه انتهى إلى التسليم بها في مراسلاته مع شارل لييل. ففي إحدى رسائله لسنة 1859، وافق على أن «التقدم» يمكن أن يبرّر «إبادة الأجناس الأقل معرفة وتذكيراً». وفي كتابه عن أصل الإنسان، الصادر في عام 1871، لم يتردد في التنبؤ «بمرحلة مستقبلية غير بعيدة قياساً بالقرون، بقيام الأجناس البشرية المتمدنة بإبادة الأجناس المتوحشة في العالم بأسره». وكانت الإبادة في إطار العصر، عندما لم يغتبط هيربرت سنسر، في كتابه «الإحصاء الاجتماعي» الصادر في عام 1850، لكون القوى الدافعة لمشروع السعادة التامة، لم تأخذ في الاعتبار المعاناة الثانوية، في إبادة الفروع الشريفة المعيقة لطريقها... فلا بد من إزالة المعيق، سواء كان بشرياً أو متوحشاً.

وبعد اكتشاف ألفرد روسيل والاس لمبدأ الاصطعاء الطبيعي في أستراليا، طالب في محاضرة أمام مؤتمر جمعية الإثنوبولوجيا اللندنية في العام 1864، باعتبار زوال «المتوحشين» ظاهرة طبيعية بقوله: «يحل الأوروبيون محل المتوحشين، تماماً كما تغزو الأعشاب الأوروبية الرديئة أميركا الشمالية وأستراليا، وتحل محل

الأنواع المحلية بالحوية الملازمة لتنظيمها، ويقدر أكبر من طاقة البقاء وإعادة الإنتاج».

وكلما تقدّم الرمس، كلما كان إفناء «الأجناس المتدنية» مرراً، بل ممجداً. وفي محاضرة أخرى أُلقيت في العام 1866، أمام الجمعية ذاتها ميّز اللاهوتي المحترم، فريدريك فار، بين ثلاثة أجناس: المتوحشين والقرييين من التمدن والتمتدين.

واعتبر التمدنيس: الأريين واليهود، والقرييين من التمدن: الصينيين، والمتوحشين: ما تبقى. «وهم دون ماض ولا مستقبل، ومحكومون بالانقراض السريع والحتمي، ما يمكن أن يشكل مرحلة في المصير الأعلى للبشرية... كما أن جميع هذه الألوف المؤلفة وذات العجيج لم ينجبوا رجلاً واحداً يتميز اسمه بأهمية معينة في تاريخ جسننا البشري. وإذا ما عرقوا جميعاً غداً في طوفان هائل، فإنهم لن يتركوا وراءهم أي أثر لهم، إن لم نقل من بقاياهم العضوية. وإنني أدعوهم متوحشين وغير ممكن تعويضهم، لأنهم ظلوا بعيدين عن التأثير بالحضارة التي تعمل لإزالتهم، كما يفعل الثلح بشكل مؤكد وواضح في ذوبانه تحت تأثير أشعة الشمس... ولا مكان أو تعايش للظلمات والكل والجهل الفظ مع مظاهر تقدم المعرفة والصناعة والأنوار».

وكما كتب هنريتش فون تريتشك، في كتابه «السياسة» (politik) الصادر في العام 1898، بعد ثلاث عشرة سنة من مؤتمر برلين حول تقاسم أفريقيا: «لا يصح القانون الدولي أكثر من تعابير رنانة إذا أريد تطبيقها على الشعوب البربرية. فمن أجل معاقبة قبيلة زنجية، لا بد من حرق قراها، ولا يطبق شيء دون اللجوء إلى مثل ذلك. وإذا طبقت الإمبراطورية الألمانية القانون الدولي، في حالات مماثلة، فلا يكون ذلك من العمل الإنساني أو من العدالة، بل من الضعف المعيب».

كان من الممكن ممارسة إبادة المتوحشين، دون اعتبار للقانون الدولي، ولا حتى لقوانين الرفق بالحيوان، وتبرير ذلك «العلم» وماركته من قبل بعض القطاعات الكنسية، والترحيب به من قبل الفلسفة الليبرالية للتقدم. وتأخذ القسوة مسارها الحر، لدى منفذيها المأمورين. ويصف الكاهن السويدي، ويلهلم سجبولوم، في مذكراته، تحت عنوان «في ظل النخلة»، الصادر في العام 1907، مشهداً رآه بعينه في الكونغو. ويتعلق المشهد بمعاقبة طفل بالسجن إثر غزوة معينة. وقد رُبط الطفل بالسفينة التي تحمل الكاهن، وفي المكان الأكثر عرضة للحرارة: «عالباً ما كان القبطان يلوح للطفل بالسوط، ويجعله ينتظر طوال النهار قبل أن يتذوق طعمه. وفي آخر المطاف جاءت لحظة الألم. وحاولت أن أعد

الضربات، وأعتقد أنها بلغت الستين تقريباً، فصلاً عن الركل بالقدم على الرأس والظهر. وكانت بسمه الرضا تبدو على وجه القبطان، وهو ينظر إلى ثوب الصبي الرقيق والملطخ بالدم. وكان الصبي معمداً على سطح السفينة، ويتلوى كالودودة، وكلما مرَّ القبطان أو أحد معاونيه قربه، يكون نصيبه ركلة قدم أو عدة ركلات... وكان عليّ أن أشهد ذلك بصمت. وفي العشاء تحدثوا عن مفاخرهم، في ما يحصن تعاملهم مع السود وتذكروا واحداً من نظرائهم، الذي جُلد ثلاثة من رجاله بقسوة شديدة حتى ماتوا من ذلك. واعتبر ذلك نوعاً من البطولة. وأضاف أحدهم: «إن أفضلهم غير حدير بأن يموت مثل خنير».

وأخذت الوقائع طابعاً أكثر رياضية، لدى الأرستقراطية مثل ونستون تشرشل. ففي سيرة حياته التي نُشرت عام 1930 تحت عنوان «مغامراتي الشبابية»، يصف معركة «أم درمان» في السودان، التي شهدتها في العام 1898 كمراسل عسكري لصحيفة «The Morning Post» والتي استخدم فيها لأول مرة الرصاص الدُمدم «لم يُر أندأ مثيل لمعركة «أم درمان» كتب تشرشل، وتلك كانت الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من هذه النزاعات المروعة التي عمل بهاؤها المدهش والمهيب الكثير لإضفاء البريق على الحرب وكانت هذه الحرب تطفح بالعرشات المثيرة. لكنها لم تكن الحرب الكبرى. ولم يكن أحد ينتظر أن يُقتل فيها. ولم

يكن هناك إلا الوحه الرياضي للعبة مشرفة، بالنسبة لأكبر عدد من الذين يشاركون في هذه الحروب الصغيرة البريطانية.

تلك لعبة اختفى خلالها التسمانيون في المحيط الهادي، وجماعة الهيريرو في أفريقيا. وفي العام 1803 نزل المستعمرون الأول في تسمانيا، الجزيرة الكبيرة المماثلة لإيرلنده الواقعة إلى الشرق من أستراليا. وكان عددهم 44، منهم 24 سجيناً ناء على الحق العام، وثمانية جنود، وستة متطوعين وست نساء. وحصلوا في السنة اللاحقة على حق مطاردة السكان الأصليين وقتلهم، وجعلهم طعاماً لكلابهم. وقد نزل فيها داروين في العام 1836. وفي الخامس من شباط 1836، كتب يقول: «أعترف أن جميع هذه الآلام وجميع نتائجها ربما تكون قد نجمت عن السلوك المعيب لبعض مواطنيها». وبعد ذلك بثلاث وعشرين سنة، عندما أصدر «أصل الأنواع» في العام 1859، لم يكن قد بقي في الجزيرة إلا سبع نساء مسنات، مسنات حداثاً لجهة مسألة إنجاب الأطفال. وبات الرجل الأخير المدعو، إياي، في عام 1869، والمرأة الأخيرة المدعوة تزوغانينا في العام 1876. وحفظ حشماها في متحف تاسمانيان، في مدينة هوبرت، بين ذئب من تاسمانيا وخلد مائي.

في العام 1904، قرّر الألمان في جنوب غرب أفريقيا تصفية جماعة الهيريرو، بعد أن استولوا على أراضيهم. ولأجل ذلك

دفعوهم إلى صحراء كالا هاري ويروي مؤرخ هيئة أركان الجنرال فون تروتا نهاية شعب الهيريري كشاعر ملهم «إن الحصار القاسي للمناطق الصحراوية، خلال عدة أشهر، أتمّ عملية التصفية وترن حشرجات المحتضرين وأصوات الجنون الغاضب، في الصمت المطبق اللانهائي. وكان العقاب قد طبق. وكانت جماعة الهيريرو قد توقفت عن كونها شعباً مستقلاً». ولم يبقَ منها في الصحراء إلا ثمانون ألف هيكمل عظمي. وفي سنة 1912، أصدر رئيس المهاجرين، بول رورساخ، قصة هذه المأثرة في كتاب عنوانه، «الفكر الألماني في العالم»، يقول فيه: «لا يمكن لنظرية حب البشر، أن تقنع أشخاصاً عقلاء بأن وقاية قبيلة في الجنوب الأفريقي... أكثر أهمية لمستقبل البشرية من توسع الأمم الأوروبية الكبيرة والجنس الأبيض بشكل عام».

وفي أوروبا الغربية، كان الرأي العام يؤيد هذه الطروحات بشكل واسع، وخاصة في الأوساط المتنورة المحبة لإله التقدم وبضيف كل فريق إلى ذلك أشكالاً متنوعة. وفي العام 1905، خطرت في أذهان إداريي فورت - كرامبل، فكرة القيام بتفجير أحد السحناء بالديناميت، احتفالاً بالعيد الجمهوري في الرابع عشر من تموز/يوليو... وقبل وصول هتلر إلى السلطة بثماني سنوات، في العام 1925، عرض ضمير الاشتراكية - الديمقراطية، ليون

بلوم، مسألة أكثر إنسانية في خطاب ألقاه في البرلمان: «إننا نقرّ حق وواجب الأجناس العليا بأن تجذب إليها من لم يصلوا إلى الدرجة الثقافية نفسها ودعوتها للأخذ بالخطوات التقدمية المتحققة بفضل الجهود العلمية والصناعية». لقد كانت الطريق مفتوحة: فكان يمكن أن تُرتكب الجريمة أمام الرأي العام دون إثارته وحتى مع موافقته في الغالب.

القسم الأول

جرائم الدولة

الفصل الأول

أبيدوهم جميعاً !

فتح الكونغو أمام الحضارة

«كتلتان أخريان من الزوايا الحادة كانتا حالستين، وساقاهما مرفوعتان، كان أحدهما يسند ذقنه إلى ركبتيه، ويتأمل في الفراغ، بشكل رهيب لا يطاق وكان أخوه الطيعي يسد جبهته كما لو أنه مثقل بإعياء كبير وحولهما تناثر آخرون في أوضاع مختلفة، وبدت قسما ت إعيائهم كأنها في لوحة وبائية أو تهشيمية».

هذه السطور لم تكتب في عام 1945 من قبل مراسل عسكري عند فتح أبواب معسكر داشو أو دو بوشوالد، بل كتبها جورف كونراد في العام 1898، وهذه «اللوحة» البائية والتهشيمية هي لعبيد كونغوليين ماتوا من الإعياء على حافة الانطلاق الوبائي.

وتشكل الرواية المختصرة، «في قلب الظلمات»، نقصاً صارماً لاستعمار أفريقيا الاستوائية وكان لا بد لنظام العمل الإجباري والإرهاب الواسع في الكونغو البلجيكي، في السنوات الأخيرة من

القرن التاسع عشر، أن يؤدي في يوم أو آخر، إلى ظهور المتزاحمين في أوروبا ذاتها. ويكفي أن تحدد الفئة الأدنى من أفراد الجنس الأبيض في الوقت المناسب. لكن للمقارنة حدودها: فالمعسكرات النازية رمز السوء المطلق، وقد حوكم أعيان النظام وأدينوا، ولم يصبح عش النسر في برشتعادن مزاراً، بينما توفي ليوبولد الثاني، المسؤول عن غياب نصف سكان الكونغو البلجيكي، في سريره وإلى حاسبه كاهن وعشيقته التي اشتراها وارتبطت به بالمال وتشهد الجنائن الزجاجية الغريبة لاستنبات النباتات في لا يكن، وهي الغالية على قلبه، تراحم الحشود القادمة من العالم بأسره، في ربيع كل سنة، وتبدي إعجابها بتشكيلات المورود والنباتات العطرية وغيرها من النباتات التي كان هذا الملك المحب لزراعة البساتين يستقدمها من الخارج. وفي إطار هذه الرخرفة البديعة لا يفكر أحد في استدعاء أطباء خمسة إلى ثمانية ملايين من الصحايا (حيث يكتفي المؤرخون بهذه «الحصيلة» لسنوات الرعب الليوبولدي (1890-1910).

وفي العام 1904 تمردت جماعة الهيريرو في البلاد التي تشكل اليوم ناميبيا الحالية، وكانت حينذاك مستعمرة ألمانية. وعالج الجبرال لوثر فون ترونا المشكلة بإعطاء جيوشه الأمر بإبادتهم فمن أصل 80 ألفاً من الهيريرو تمت إبادة ستين ألفاً، ولم يبق منهم إلا عشرون ألفاً. ولم يخضع الجنرال لأية مساءلة قضائية

سل تلقى التهنية على فعاليتها. وقد كان ليوبولد سباقاً بتحويل مساحة أرضية تعادل ستة وسبعين مرة مساحة بلجيكا إلى معسكر عمل ضخّم في العام 1885. وكان الأول أصلح بكثير من محبي الخير في ليفينغستون حيث أتيح له استئناف الخطاب الصالح خدمة لأهدافه، بعد أن أدرك منطق مسار التقدم في أفريقيا وبعده بعشرين سنة قتل الفرنسيون بدورهم 20 ألف أفريقي من أجل إقامة الخط الحديدي بين الكونغو والمحيط.

والصيغة الروائية لرحلة كونراد التي امتدت خمسة أشهر بين شهري أيار وأيلول/مايو وسبتمبر، من مدينة مانادي إلى كينشاسا، كانت في أول الأمر مشياً على القدمين، على خط القطار السريع، ثم عبر الضباب البخاري. فقد بدأ ملك البلجيكي، في قلب الظلمات، هكذا. «لَمْ ألق صعوبة في إيجاد مكاتب الشركة، كما يروي مارلو بطل الرواية، ذات مساء صابني على التايمز، لرفاق فريقه. وكانت المهمة أكبر ما تشهده المدينة، وستشكل طليعة إمبراطورية في ما وراء البحار، وتجمع كومات من الأموال عر التجارة».

وتأتي الوسائل بعد ذلك فخلال تقدمه البطيء داخل البلاد، يلقاها مارلو مداته: «دفعني رنة خفيفة ورائي لأدير الرأس. فرأيت ستة أشخاص سود يتقدمون بصعوبة واحداً وراء الآخر. وكانوا

يسرون بسطء وفي خط مستقيم، وكانت تتأرجح سلال صغيرة مليئة بالتراب على رؤوسهم، وتتوافق الربة مع مقاييس خطواتهم. وكنت أرى جميع أضلاعهم، وكانت مفاصل أطرافهم تشبه عقدات الحبال. وكان كل واحد يحمل عقداً حديدياً حول عنقه، وكانوا موثوقين بعضهم إلى بعض بسلسلة تتأرجح أجزاءها بينهم مع وتائر الريح.. وكانت صدورهم النحيفة تلهث معاً، وفتحات أنوفهم المتسعة تهتر، ونظراتهم تلتفت لتجمد نحو القمة..».

ونكتمل الرحلة السياحية بلقاء مع كورتز، الرئيس الأسطوري للمحطة التي كانت الشركة المتلفة لمعرفة أسرارهِ قد كلفت مارلو بإيجادها في عمق الغابة إنه قاتل مجنون - هائج بحنون ليس منه بل من العالم الأبيض - وتحيط بكوخه رؤوس مقطوعة ومعلقة على أوتاد، ويسلمه في النهاية المعحزة المستظرة بشكل تقرير يلخص جوهر العمل الاستثماري ففي نظر مارلو تظهر حقيقة وحود الإنسان الأبيض في هذه المقاطعات شديدة الوضوح: «لقد شاركت أوروبا كلها بخلق كورتز، وتدرجياً علمت، كما كان محددًا، أن الجمعية العالمية لإلغاء العادات المتوحشة قد كلفتة تحضير تقرير لإدارته المستقبلية. وفضلاً عن ذلك كان قد كتب. فقد رأيتُه وقرأته... كان قطعة جميلة من الكتابة. لكن فقرة الإفتتاح، في ضوء الأخبار اللاحقة، تصدمني الآن كأنها نذير شوم. إنه يبدأ بحجة أن علينا نحن البيض، في منظار التطور الذي بلغناه،

الظهور بالضرورة (للمتوحشين) كقطعة من كائنات فوق الطبيعة - في فهمنا أنهم يتصورون القوة إلهة أسطورية. ويمكننا عن طريق التمرين البسيط لإرادتنا ممارسة قدرة مارقة دون حدود في الواقع العملي. من هذه النقطة كان ينطلق ويأخذني معه. فكانت خاتمة الكلام رائعة، رغم أنه من الصعب تذكرها كما نظن. كانت تعطي فكرة غريبة في لا نهائيتها وموجهة بعمل حيري جليل، وتصيني بوخزات حماسية. وكانت فيها قدرة غير محدودة من البلاعة بكلمات نبيلة ومثيرة للحمية ولم يكن فيها إحياء عملي بقطع المسار السحري للجمل، إلا أن إشارة معينة في أسفل الصفحة الأخيرة في كتابة مرتجفة لا يمكن اعتبارها عرضاً لأسلوب معين. إنها في غاية البساطة، وفي نهاية هذا النداء المؤثر في كل المشاعر الإثارية التي يجعلها تلتهب أمامكم منيرة ومرعبة كالبرق في سماء صافية: «أيّدوا جميع هؤلاء المتوحشين».

لقد استلرمت إرادة نصف سكان الكونغو اللجيكي فترة تراوحت بين عشرين وخمسين سنة. وبجمت هذه الإبادة العنصرية عن الالتقاء والجمع بين معامرين. وكان أحدهما ملكاً قاسياً ومصاباً بجنون العظمة ومحباً للمال، وكان الآخر خحولاً من أصله المتدني ومهووساً بالمبالغة ومجرداً من الضمير، ومضطرباً بالاتصالات المادية مع الجنس الآخر وعندما ورث الأول من

والده لقب ملك البلجيكيين في العام 1865، كان الثاني لا يزال مراسلاً مغموراً في لندن لصحيفة «نيويورك هيرالد».

أما جون رولاندر فقد ولد عام 1841 في بلاد العال من أب مجهول، وتركته أمه في رعاية أعمامه الذين وضعوه في رعاية مؤسسة خيرية، هذه النشأة لا يمكن نسيانها. وفي السابعة عشرة من عمره هاجر إلى الولايات المتحدة، وأخذ الحسبة الأميركية وغير اسمه ليصبح هنري مورتون ستانلي، وشارك في حرب الانفصال متقللاً من معسكر إلى آخر في حياة غير عائلية ثم التحق بالحروب الهندية لصحافي ماحور قل أن يستخدمه جيمس غوردون، صاحب «نيويورك هيرالد» في تغطية حملة تأديبية إنكليزية ضد الإمبراطور أبيسيني. وبعد عدة سنوات، في العام 1871، طلب منه غوردون نفسه أن ينطلق على رأس حملة قوية من مئة وخمسين رجلاً، بحثاً عن ليفينغستون الرائد الإنكليزي المشهور الذي فقد في وسط أفريقيا الاستوائية منذ العام 1866 وبعد ثمانية أشهر تحقق اللقاء. «الدكتور ليفينغستون - أنا أؤكد؟»: حالت العبارة حول العالم. هل نطق هنري مورتون ستانلي هذه الكلمات؟ لا يستطيع أحد أن يشهد بذلك: كان الأبيضان الآخران في الحملة قد ماتا في المغامرة، وكان لدى ليفينغستون الذوق السليم ليستخدمه في مهماته قبل أن يتمكن من العودة إلى أوروبا.

وكانت لمستقذه المدلل الذي سارعت الملكة فيكتوريا لتقدم له ساعة ذهبية، كل الحرية لتزيين أسطوره.

حينذاك أصبح ستانلي الاختصاصي الكبير في أفريقيا السوداء، وعلى عكس ليفينستون الذي كان يمثل الصيغة الأبوية والتبشيرية الإنجيلية للاستعمار، ظهر في المقالات التي كتبت عنه في الصحافة أو في أكثر القصص رواجاً التي تنشرها بعد كل واحدة من الحملات الاستعمارية الحشعة والشرسة لعنصرية برافة. ففي كانون الأول/ديسمبر 1890، كتب في «التايمز»: «تعلمت أن ضبط النفس أكثر ضرورة من بارود المدفع في العلاقات العامة مع السكان الأصليين، وأن امتلاكاً ثابتاً لهذه الطبيعة في وجه تحديات رحلة أفريقية، لا يمكنه تحاوز عاطفة قلبية محسوسة حقاً حيالهم، ولا يجب اعتبارهم مثل «حيوانات متوحشة» بل كأطفال».

كان يتحدث عن حبرة. ففي العام 1887 كان يفود عبر الكونغو حملة مخصصة لمساعدة أمين باشا، حاكم الولاية الجنوبية من السودان الذي كان حينذاك تحت سلطة مصرية - إنكليزية، ويتعرض لتمرّد مسلمين أصوليين. وكتب حينذاك أن الرشاش مكسبم والست مئة طلقة في الدقيقة «يقدم خدمة ثمينة لمساعدة التمدّن على قهر الهمجية». أما طريقته في معاملة «الأطفال»، يومية سيره، فإنها تؤكد: «كان مهماً جداً أن تبقى قابلاً

في الدغل وتراقب السكان الأصليين يتفرغون باطمئنان لعملهم اليومي. فكانت بعض النساء يصنعن طحين المور بهرس الموز المجفف. وكان يمكننا رؤية فتان وفتيات يركضون ويغنون.. وفتحت الصيد بالتصويب إلى رجل ممتلىء الصدر. فسقط كالحجر... وعلى الفور كُنست رشفة القرية.. هذا عن القاتل الذي قام ليوبولد الثاني في العام 1878 باستلحاق خدماته من أجل تحقيق الحلم الذي لاحقه منذ شبابه: امتلاك مستعمرته الشخصية.

سعد أن تزوج، وهو في الثامنة عشر من عمره، وكان ذلك في العام 1853، من الأرشيدوقة ماري هرييت المنتسبة إلى آل هابسبورغ، لم يكن لدى الملك المستقبلي للبلجيكيين إلا هوايتان؛ المال وتزيين أبنية وأملاك العرش (صاعف سبع مرات مساحة الأملاك الملكية في مدينة لا يكن «فرسابه»). ولم يهمله ما تبقى. لا زوجته، سد زواجهما، ولا حتى بعد موت ابهما، ولا البنات اللواتي رزقاهن واللواتي لم يتوقف حتى موته عن نزع ملكية حصتهن من الإرث. ورغم أن بلجيكا كانت أصغر من طموحاته، إلا أن ذلك لم يمنعه من استنزاف أموال الدولة كلما أمكنه ذلك.

وقبل توليه العرش، كان قد زار بلاد البلقان والقسطنطينية ومصر، حيث حاول دون جدوى شراء حُرر دلتا النيل في مشروع لتوحيدها بفضل تصريف المياه وامتلاك الأراضي المسترجعة،

والمستعمرات الإنكليزية في سيلان والهند وبورما وبلاد الهند الشرقية. ولم يكن في هذه السلسلة من الرحلات أبة رغبة في الاطلاع بل هاجس وحيد اختيار وانتظام مستعمرته المحتملة مستقبلاً. وحلال إقامته في إشبيليا، دقق في وثائق رحلات المغامرين إلى بلدان الهند الشرقية، فكشف له كتاب أحد المحامين الإنكليز فضائل العمل الإجباري. وكان عليه أن يجد الأرض التي بإمكانه أن يقوم عليها بإجراءاته العملية.

في أواسط سبعيات القرن التاسع عشر، كانت تقع أوسع الأراضي غير المستكشفة وبالتالي غير المستعمرة - «غير المأهولة» باستعمال عبارة ستانلي -- في قلب أفريقيا الاستوائية، بين زنجبار في الشرق ومصب نهر الكونغو في الغرب.

وعس والده ليوبولد الذي لم يكن يحبّه أبداً يقول. «ذاك اليوم، كنت أرقب ثعلماً كان يريد اجتياز نهر دون أن يراه أحد. بدأ بتغطيس إحدى قوائميه في الماء من أجل سبر العمق، ثم اجتاز ببطء شديد مع الإفراط في الاحتياطات. هكذا كان تصرف ليوبولد. وهكذا في الواقع يتصرف ليوبولد في وجه وتحت سمع ويصر منافسيه من فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وقوى استعمارية أخرى لتسلم مستعمرته، المستعمرة الوحيدة الخاصة التي وجدت.

ففي الخامس من أب/أغسطس عام 1877، وصل ستانلي إلى روما، منطلقاً من زنجبار قبل ستين ونصف: فاجتاز القارة من الشرق والغرب. ورسم ملحمة في أولى أحمل قصصه رواجاً Through the Dark Continent. وفي كانون الثاني/يناير من عام 1878 اتصل به ليوبولد بواسطة الجنرال هنري شيلتن ستانفورد، ممثل الولايات المتحدة في بلجيكا. وفي العاشر من حزيران/يونيو 1878، تحقق الأمر. قام ليوبولد باستخدام ستانلي لمدة خمس سنوات، والتزم بتوفير المال لحملة جديدة بهدف بناء خط حديدي بتجسب منخفضات النهر التي تجعل مجرى نهر الكونغو غير صالح لسير القطع المنفصلة عن المراكب البخارية وكان الفوز المشروع يمر عبر الجمعية الدولية للكونغو باعتبارها الغطاء الخيري لفرع من «جمعية الصليب الأحمر»، لهدف أداء خدمات دائمة ومتجردة من أجل قضية التقدم. وتولى ستانلي الاستيلاء على الأراضي المعنية من المحتلين السابقين بالتوقيع باسم الملك ولصالح جمعية معاهدات السلام مع شيوخ السكان الأصليين

في العام 1998، تساءل آدم هوشيلد في كتابه «أشباح الملك ليوبولد» قائلاً: «هل كان لدى شياحي نغومي ومافيا مثلاً، أدنى فكرة عن محتوى العقد الذي وقَّعه في الأول من نيسان/أبريل عام 1884؟ مقابل قطعة قماش شهرياً لكل من الشيوخ الموقعين، إضافة إلى القطعة المسلَّمة باليد، وتعهدا بالتخلي بحرية وبرضاها

الذاتي، باسمهما وباسم ورثتهما وجميع من سيخلفهما... للجمعية المزعومة وعس جميع الحقوق السيادية والحكومية على جميع الأراضي... وبالمساعدة بالعمال وغيرهم، في جميع الأعمال والتحسينات والحملات التي تقوم بها الجمعية المزعومة، في أي وقت وفي أية منطقة من هذه الأراضي، وتصبح جميع الطرقات والممرات المائية الموجودة في هذا البلد، وحقوق رسم المرور عليها، وجميع حقوق الصيد البري والمائي والاستثمارات المعدنية والحرجية، تصبح كلها ملكية مطلقة للجمعية المزعومة».

لكن ليوبولد لم يكن الوحيد المهتم بأفريقيا الوسطى فبينما كان ستانلي ينجح في الإعداد لمشروعه، كان الفرنسي سافورنيان يعقد من جهته في برارا اتفاقاً يسمح بإقامة مستعمرة فرنسية على الشاطئ الشمالي للكونغو. فضلاً عن ذلك، فإن إنكلترا التي أصبحت موحودة في أفريقيا كانت تمثل المنافس الكامن كما كانت ألمانيا تريد أخذ موقع لها. وأصبح ملحقاً للملك البلجيكي أن يحصل على الاعتراف الدبلوماسي بمستعمرة. ففي التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1883، أودع رسالة لدى رئيس الولايات المتحدة بواسطة الجنرال ستانفورد كيب فيها: «إن جميع الأراضي المتنازلة عنها لنا من قبل الشيوخ الحاكمين قد جرى تحويلها من قبلنا إلى دولتين مستقلتين..». وطلب منها «الاعلان الرسمي من حكومة الولايات المتحدة أن تتعامل، كعلم

صديق، مع الراية الزرقاء ذي السجمة الذهبية التي ترفرف منذ الآن على سبع عشرة أمة، وعلى الكثير من الأراضي وعلى سبع بواخر عاملة في الفعل الحضاري للجمعية، وعلى عدد من السكان يصل إلى عدة ملايين من الناس».

بعد اقتناع شستر آرثر بترعية ما نقله ستانفورد من مطالب ليوبولد، أعلن في رسالته السنوية إلى الكونغرس: «إن الوادي العني والكثير السكان في الكونغو، قد جرى افتتاحه من قبل جمعية تدعى الجمعية الدولية الأفريقية، وكان يرأسها الملك البلجيكي». وجرى التنازل عن أراض واسعة للجمعية من قتل شيوخ السكان الأصليين، وشُقَّت الطرق، ووضعت مراكز بخارية على سطح الماء في النهر، وأقيمت عناصر أساسية للدولة، «تحت راية حرية التجارة ومنع تحارة الرقيق. وكانت أهداف الجمعية خيرية». وفي 22 نيسان/إبريل 1884 أصدر أمين سر الدولة فرلسمهوزن البيان التالي: «إن حكومة الولايات المتحدة تعلن أنها تدرك وتؤيد الأهداف الإنسانية والخيرية للجمعية الدولية للكونغو التي تدير مصالح الدول الحرة العاملة هناك، وتوجه الأوامر لجنود الولايات المتحدة، في المجالين البري والبحري للاعتراف بعلم الجمعية الدولية الأفريقية على أنها عائدة لحكومة صديقة».

كما عقد ليوبولد اتفاقاً مع فرنسا التي كانت تخشى ألا تؤدي انصعوبات المالية المرتبطة ببناء الخط الحديدي المحيط

بمنحدرات السهر لبيع الأراضي إلى إنكلترا. وحصلت باريس، مقابل الاعتراف بالكونغو على حق تفضيلي في حال الإفلاس. ومع بسمارك كان الأمر أقل سهولة. وجرت المفاوضات بين ستانلي في صيف عام 1884، في أوستند. واقتنع بسمارك بعد تأمله في أوراق الكونغو المحتل من قبل ليوبولد، بأنه من الأفضل أن يكون الكونغو تابعاً لبلجيكا ومفتوحاً للتجار الألمان، من أن يكون مع فرنسا أو البرتغال أو بشكل أسوأ مع إنكلترا، وكما فعل كونغرس الولايات المتحدة، قبل المستشار الألماني الاعتراف بالكونغو مقابل وعد بحرية التجارة. وأقيم بالتالي مؤتمر ديلوماسياً في برلين حصص لتسوية المسألة الأفريقية. وكان الأوروبيون قد اعتادوا ألا يعتمدوا إلا على الشاطئ الأفريقي، وكان الفرنسيون والبرتغاليون يكتفون بالأراضي الواقعة قرب مصب نهر الكونغو، بينما حصل ليوبولد على مرفأ ماتادي والأراضي الواسعة المخصصة لبناء الخط الحديدي. واستهى المؤتمر في شاط/فراير 1885: وتخلّى للجمعية الدولية للكونغو برئاسة وإدارة ليوبولد الثاني، عن أراض تمثل 1/13 من القارة الأفريقية، أي ما يعادل 76 مرة مساحة بلجيكا. وفي مرسوم صدر في 29 أيار/مايو 1885، سمّي ليوبولد هذه الأراضي دولة الكونغو المستقلة، وخصص لها علماً أزرق مع نجمة ذهبية وبعد ذلك نشيداً وطنياً عنوانه «بحو المستقل».

ويسقى جني الأرباح من هذه المستعمرة الرائعة وكان إنشاء
البنى التحتية الضروري للخط الحديدي على محيط 350 كلم من
الحط السريع في الكونغو السفلي قد استهلك مبالغ ضخمة،
وإضافة لذلك كلف آلاف الموتى من السكان الأصليين. ونرم
مصرف بنك روتشيلد من توفير اعتمادات جديدة، كما رفض
الفانيكان شراء أسهم جديدة. واتضح أن حق إقراض الدولة
البلجيكية هو أيضاً مستحيل لأن ليوبولد اضطر للتعهد أمام برلمان
بعدم إرهاق المالية البلجيكية ولمعالجة المشكلة وجّه نداء
للمشاعر الإنسانية لمواطنيه وللنخب الغربية.

وبناء على حث من ليوبولد، عقد في بروكسل في تشرين
الثاني/نوفمبر 1889، مؤتمر للقوى الكبرى ضد نظام الرق، فأُتيح له
تقديم ببادقه. وجرى تلميع الخدمات التي يمكن أن توفرها
منشأته في الكونغو لقضية معاداة الرق، وحصل بالمقابل على
السماح بجباية رسوم الاستيراد وازدحاماً بذلك حداً للالتزامات
المقررة في مؤتمر برلين. وفي الوقت نفسه قام بحملة شديدة
لصالح العلاقات العامة، توجت بتقديم ستانلي إلى حفل استقبال
واسع أقيم في أنية لا يكتسب لاستنات النباتات، في الذكرى الخامسة
والعشرين لاعتلائه العرش.

في هذا الوقت الذي كسب فيه ليوبولد وسائل الاستفادة من
مستعمرته، كان قد استقرّ فيها أربع مئة وثلاثون شخصاً من البيض.

تجار ومبشرون وجنود. وعهدت إدارة البلد لحاكم عام مقيم في بوما عاصمة الدولة وكانت صلاحياته محدودة، وفي الواقع كان مركز القرار الحقيقي في بروكسل في العصر الملكي، فالإداريون من اختيار ليوبولد وعلى رأسهم سلطة مؤلفة من بضعة أعضاء من التابعين للملك البلجيكي. والإدارة المحلية بين يدي حكام الولايات ورؤساء الأقاليم والمناطق. وكانت الأراضي قد سلمت بالإيجار لشركات خاصة، يعتبر ليوبولد أكبر مساهم فيها. ويقوم الإداريون المحليون بالتغطية على نظام من السلب المخطط لموارد البلد من العاح في بادئ الأمر، ثم من المطاط اعتباراً من العام 1890. إنهم رجال عاديون وعدوا بحياة متوسطة في أوروبا ووجدوا في أفريقيا ما يشبع حلمهم بالسلطة وعطشهم للربح. فأحيطوا بالحريم وحملوا السياط المصنوعة من جلد فرس النهر التي تشج صرباتها اللحم، وحيث يحرق القتل المردود، كما يجري من أجل التسلية، والمودح الأول هو الراند ليون روم، أحد الذين أوحوا إلى كونراد بشخصية كورترز وهو موظف صغير في أحد المكاتب، وجندي سابق الترم متطوعاً في الجيش البلجيكي، وجاء إلى الكونغو وهو في الخامسة والعشرين من عمره. وما كاد يصل إلى البلاد حتى عين رئيساً لقضاء ماتادي، لم يكن يحصل تزامم في هذه المناطق حيث تفتاحها الملاريا، ومرض النوم والجدرى وأمراض أخرى مستوطنة. وفيما بعد أصبح يقب القوة

العامة، وضمن له ذلك راتباً مضاعفاً لما كان يقبضه فيما لو عين عقيداً في بلجيكا. هذا ما نقله ناشر في العام 1895: «لقد أُلقي القصص على عدد كبير من النساء والأطفال، وحمل واحد وعشرون رأساً إلى المياض. واستخدمها الرائد ليون روم أوسمة حول روضة للزهور أمام منزله». ولقي روم نفسه تمييزاً من جمعية علم الحشرات البلجيكية التي استقبلته في أحضانها. ألم يكن قد اعتاد، في رحلاته على جلب نماذج من الفراشات الملتقطة في الغابة الاستوائية؟

وأخر من هؤلاء المغامرين، رئيس منطقة في شمال ستانلي بول، وكان يدعى ليون فايسر. وحين كان يُسأل، كيف يتصرف عندما كان يرفض القرويون أن يجلسوا له ما يقدمه غذاء للقوة العامة، يجيب: «أشن الحرب ضدهم. ويكفي مثال واحد: قطع مئة رأس، وبعد ذلك تكثر المواد التموينية في المركز. بالإجمال كان هدفي إنسانياً. صحيح أنني قضيت على حياة مئة شخص، لكنني أتحت العيش لخمسة مئة آخرين». ومنذ 1888، كان تحت تصرف وكلاء الدولة قوة مسلحة تدعى القوة العامة وكانت مؤلفة من أفارقة مجندين رعماء عنهم، من العبيد «المحررين»، مقابل تعهد لسبع سنوات وكان هؤلاء «المحندون» قليلو الرضى بحيث يقتضي ذلك ربط المراهقين بالسلاسل وإرسالهم إلى أبعد ما يمكن عن قراهم لردعهم عن التفكير بالهرب. وقد نشر الصحافي

الإنكليزي، إدمون دين موريل، في عام 1903 مذكرة سرية مخصصة لموظفي الدولة، حيث حددت فيها مكافآت تطويع العسكر في القوة العامة: «تسعون فرنكاً لكل رجل قوي العزم، وفي صحة جيدة، وصالح للخدمة العسكرية، وذي قامة أعلى من 1,55م؛ و65 فرنكاً لكل يافع يزيد طوله عن 1,35م، و15 فرنكاً لكل صبي، وبحب ألا تقل قامته عن 1,20م، ويجب أن يكون قوياً بالقدر الكافي لتحمل متاعب السفر».

في عام 1900، انتشرت القوة العامة في 183 مركزاً. وفي عام 1910، كانت تعد 19 ألف رجل موزعين على أكثر من 300 مركز. وبصفتها أداة لتقسيم الأمن والرعب، فهي تلعب دوراً أساسياً في نظام العمل الإجمالي الذي وضعه ليوبولد وقد تمّ قمع حالات التمرد القبلية التي استمر بعضها عدة سنوات، بواسطة حملات تركت وراءها المئات من الموتى والقرى المدمرة. وقد أظهر إدغار كاسينيوس، الوكيل التجاري للشركة التجارية في الكونغو، لوحة مطاردة للحملة التأديبية التي قادها قرب الحدود الشمالية - الغربية: «لقد كابدنا سبعة أسابيع من السير المتعب، وقتلنا أكثر من تسع مئة من السكان الأصليين رجالاً ونساء وأطفالاً». وهذه إحدى الشهادات النادرة لإحدى ضحايا هذه الأرتال المحمومة، إنها امرأة تدعى إيلانغا: «قدم الجنود فحاة وهم يصيحون ويهددون نانيدو [شيخ القرية] ببنادقهم. وسارعوا إلى البيوت وأخرجوا منها

الأشخاص بالقوة... وسحبونا على الطريق، وربطونا سعضنا بحبال حول العنق، لأجل منعنا من الهرب... وضربنا الجنود بالقضبان الحديدية لبنادقهم وأرغمونا على السير إلى معسكر كيبالعا الذي أعطى الأمر بربط النساء بشكل منفصل، كل عشرة بحبل، والرجال بالطريقة نفسها... على هذه الصورة طلب منا أن نسير بسرعة، وفي اليوم السادس، وبسبب عدم تناول الطعام، والسير بلا توقف، واليوم على الأعشاب الرطبة، أصبنا بالإعياء، ولم يعد روجي الذي كان يسير وراءنا مع العنزة، قادراً على الوقوف. عندئذ جلس على حافة الطريق ورفض متابعة السير. وتعرض للضرب من قبل الجنود، لكنه أصرَّ على رفضه، فضربه أحدهم على رأسه بطرف بندقيته، فسقط على الأرض، وأمسك أحد الجنود بالعنزة، في حين قام إثنان آخران أو ثلاثة بقطعنه بالسكاكين الكبيرة التي تركب في سنادقهم. ورأيت الدم يتدفق، ثم لم أعد أراه، لأننا كنا قد اجتزنا رأس هضبة وكان هو قد اختفى عن ناظري. لقد قبل الكثيرون من الرجال بالطريقة نفسها، والكثيرون من الأطفال الذين أُلقي بهم بين الأعشاب ليموتوا. وبعد أن سرنا طوال عشرة أيام وصلنا إلى ماء النهر... ونقلنا بقارب خفيف إلى مدينة الرجال البيض».

كما صرح ليونولد لصحافي أميركي في عام 1906: «عندما نتعامل مع جنس من أكلة لحوم البشر منذ ألوف السنين، يكون من الضروري استخدام وسائل تهز بشكل أفضل كسلهم وتجعلهم

يدركون الوجه السليم للعمل». وهل أدرك ما يقرب من الخمسين ألف حمال سنوياً الذين نقلوا بكل مشقة على ظهورهم من ماتادي إلى ستانلي بول على امتداد 380 كلم، حمولات العاج والكاوتشوك، وقضبان الخط الحديدي والقطع المفككة للمراكب التجارية «الوجه السليم للعمل»؟ وقد قام عضو في مجلس الشيوخ البلجيكي بزيارة إلى الكونغو ووصف هؤلاء الحمالين كما يلي: «راضحاً تحت العبء المضاعف بالتعب وعدم كفاية الغذاء المصنوع من قبضة أرز مع السمك المجفف التين، والتماثيل المررية، والدواب ذوات العرقوب الهزيل والسمات المتقلصة والعيون المستديرة والحامدة في هم التوازن والغناء. هكذا يذهبون ويعودون بالألوف. والدولة العسكرية مهيمنة عليهم بقوتها العامة التي لا تقاوم كأنهم عيد عند شيونهم... على شاكلة حشرات تستدرج في تطوافها من كل حذب وصوب، وتنفجر على امتداد الطريق، وفي حال انتهاء الطريق ينفجرون في قراهم من الإغياء».

وكان ليوبولد الثاني يظهر اهتماماً فريداً جداً تجاه الأطفال. «أنا مؤيد لفتح ثلاث مستعمرات للأطفال، كب إلى الحاكم العام، في 27 نيسان/إبريل 1890. واحدة عسكرية بشكل خاص في الكونغو الأعلى نحو خط الاستواء، مع بعض رجال الدين من أجل التثقيف الديني إلى جانب الفرع المهني. وأخرى في ليوبولدفيل تحت رجال الدين، مع عسكري لأجل التدريب العسكري. وثالثة

في يوما مماثلة لمستعمرة ليوبولدفيل... فيجب بالتالي بناء ثلاث ثكنات كبيرة، لتأوي كل منها ألفاً وخمسة مئة ولده. وبعد بضعة أسابيع من تسليم الرسالة الملكية، أُلقت القوة العامة القبض على الأطفال الناجين من المجازر، وأرسلتهم إلى مراكز الإعداد بضربات السياط كخدم مطيعين ومستعدين لقتل إخوتهم باللون. ويصلون إلى آخر الرحلة بعد أن يموت أكثر من نصفهم في الطريق. لا يهم؟ فالمصدر لا ينضب، وفيما بعد، يمتد الفعل التمديني إلى الفتيات في نفس شروط حالة الأسر والحراسة. «الكثيرات من الفتيات الصغيرات كن عند وصولهن هزيلات جداً، كتبت الأم العليا لمستعمرة أنثوية، بحيث لم تستطع الأخوات الشوشات الاحتفاظ بهن، لكن جميعهن كن سعيدات بتلقي المعمودية القدسية، إنهن ملائكة صغيرات يصلين إلى السماء من أحل ملكا الجليل».

أما نظام «الملك الجليل» فإنه برعبه الواسع، وعمله الإكراهي، وعمليات النفي، وخطف الأولاد، والمروض مع تجارة العاج، فإنه سيتحول إلى الإنتاج الكامل مع ثورة رواج الكاوتشوك. وفي عام 1890 اخترعت مؤسسة دنلوب وسوقت الدواليب القابلة للنفخ، ولم تتوقف أسعار الكاوتشوك عن الصعود. ومن سوء حظ الكونغولييس، أن عاستهم احتوت على كنز غير مستثمر: شجرة معرشة من نوع لاندولفيا المخترنة للصبغ الثمين

وليس جنسي الكاوتشوك عملاً مريحاً: فلا بُدّ من حرق الشجرة المعرشة دون قطعها، لأن القطع يميّتها، ويؤخذ منها النسغ على علو عشرة أو عشرين متراً في بعض الأحيان، كما لا بد من لفه على فخدي القاطف له لكي يتجمد ويفقد من التصاقه. ويُظهر ذلك بالتالي، تبعاً لنظرة الإدارة الشخصية، صعوبة كبيرة: لا بد أن بتوغل ألوف القاطفين في الغابة من أجل إيحاد الشجرة المعرشة، ويستطيعون بعد ذلك الهروب ولما كان من غير الممكن مرافقتهم باستمرار من قبل القوة العامة، فكيف الاطمئنان إلى أنهم لا يهربون؟

الحل مفصل في فصل «أسئلة عملية» في كتاب (موجر المسافرين والمقيم في الكونغو) الذي يطبع من قبل دوائر الدولة ويزوّد به رئيس كل مركز ويدعو هذا الكتاب الذي وضع جزء منه بناء على تعليمات من ليون روم، إلى أخذ النساء والأولاد رهائن لإرغام الرجال على العودة مع حصصهم من النسغ. وفي كل مركز أقيم سجن يُعتقل فيه البؤساء وهم مقيدون بالسلاسل، ويحصلون على تغذية سيئة ويُعاملون بالسيّط لأدنى حجة، وفضلاً عن ذلك كانوا يخضعون أثناء الجباية لزوات جنود القوة العامة، أو لفجور شيخ المركز نفسه «لقد أعطيت مثلاً»، كتب نائب القنصل البريطاني في عام 1899، «لما يمارس في أوبنغي. كانت طريقة الضابط تتم بمجيئه إلى القرية بالقرب، وكان مجيئه يدفع

السكان دائماً للانتفاض، ويكون الجنود قد نزلوا وبدأوا عمليات السلب، فيأخذون الحبوب والدجاج إلخ... والبيوت، وبعد ذلك يهاجمون السكان الأصليين حتى يتوصلوا إلى اختطاف نساءهم، وكانت النساء يؤخذن بصفة رهائن طالما أن شيخ المنطقة، لم يكن قد حلب الورد المطلوب من الكاوتشوك. وبعد جلب الكاوتشوك، يعاد بيع النساء إلى مالكيهن، كل واحدة مقابل عزتين، ويتابع رئيس المنطقة من قرية إلى أخرى، حتى يتم جمع الكمية المطلوبة من الكاوتشوك.

فصلاً عن فعالية هذه الطريقة في عملية الجمع ذاتها، فإن لها ميرة أخرى: إنها تسمح للقوة العامة أو لمليشيا الشركات بالعيش في البلاد. وكانت كلفة العملية محدودة بمكافأة المحيط الأبيض. أما أجرة قاطفي الكاوتشوك فكانت تعطى بصفة صفائح نحاسية تدعى ميتاكوس، وكانت العملة الوحيدة المسموح بها بالنسبة للأفارقة. وإستناداً إلى حسابات سنة 1897 كان سعر الكلفة لكلغ الكاوتشوك يعادل 1,35 فرنك، بما في ذلك كلفة النقل. أما سعر المبيع في سوق أنفير، مركز الشركة، فكان يتراوح حول 10 فريكات. وبين عامي 1890 و 1904 تضاعفت الأرباح المتحققة في استثمار الكاوتشوك الكونغولي بـ 96 مرة، مثل هذه الأرباح لم تكن تكفي ليوبولد لأنه وظف في عام 1895 حوالي 100 مليون

لييوهم جميعاً!

فرنك بلجيكي (460 مليون أورو) بسندات لأجل طويل، لأنه كان مؤكداً بأنه لن يتوجب عليه تسديدها أبداً.

لكس ما كان يحصل أن قرى كانت تتمرد. فكانت تطبق حينذاك استراتيجية أخرى. وفي حال حصول ذلك بمساعدة من «الحراس» المسلحين المرتبطين بالشركات، كان رجال القوة العامة يأتون ويحرقون البلدة المتمردة، ويقتلون أباءها لتكون عبرة لغيرها. ولما كان الضباط البيض يرتابون في القوة الإضافية، فإنهم كانوا يطلبون منهم أن يحلبوا من الأيدي اليمنى المقطوعة أو الرؤوس بمقدار ما أطلقوا من الخرطوش. ومن الكونغو نفسه كانت ترتفع أصوات تستنكر هذه الهمجية: تلك أصوات المشيرين. من كان يستطيع سماعها؟ كان يجب أن تقوم القوة العامة بقتل تاجر أبيض أو تاجر عاج إيرلندي لكي تنفعل الصحافة الإنكليزية. وكان لبوبولد يسكت هذه الضجة المكثرة بإرسال لجنة تقصي من ستة مشيرين بلجيكيين، ثلاثة كاثوليك وثلاثة بروتستانت إلى أرض الحدث، ولا تجد اللجنة شيئاً، ولسبب معين: لا يقوم أحد من الأعضاء بالتقصي في إحدى مناطق استثمار أشجار الكاوتشوك.

في عام 1897 أقيم المعرض الشامل في بروكسل: كان الكونغو يشكل المادة الأساسية للاطلاع، و267 رجلاً وامرأة

وطفلاً، ومنهم قزمان في ثلاث قرى أعيد تأسيسها في تير فوريس، في ضاحية العاصمة البلجيكية، قرية على النهر، وأخرى في الغابة، كشهادتين حيّتين للحالة المتوحشة التي كان يتخبط فيها الأفارقة قبل وصول المستعمرين البلجيكين، وثالثة «متمدنة»، ويسكن هذه الأخيرة حوالي مئة رجل من القوة العامة، وبوقهم العسكري. وقد عبّر مليون زائر عن إعجابهم بالتقدم المتحقق عبر تمدن مستعمرة ليوبولد. وتنقل هذا الأخير حتى تيرفوريس، ملاحظاً أن العامة كانوا يقدمون قطع الحلوى إلى محتلي القرى، وطلب لصق لافتة أمام القرى وكتب عليها «السود يتغذون من قبل لجنة التنظيم».

ورغم نجاح المعرض وحلق جوفة الاهتمام الملكي، كانت شهرة الملك قد بدأت تعاني من قصص الأيدي المقطوعة. فقام كنسي أميركي يدعى وليم شيرد بمهمة استقصائية، على طول نهر كاساي، وبناء على تكليف من رؤسائه، وأثبت ما كان يُشاع وبشر شهادته في مجلات تصدر في أوروبا والولايات المتحدة. «كان الرئيس يعودنا إلى هيكل مبني بالعصي، كتب في شباط/فراير 1900، في مطبوعة المبشر The Missionary، وتحت كانت تشتعل النار ببطء، وكانت هناك هذه الأيدي اليمنى، وقد أحصيتها، فكان عددها كلها إحدى وثمانين».

هذه الأيدي المقطوعة التي كان رجال القوة العامة يحركون الدخان فوقها من نار احتراق الخشب لحفظها من التحلل

وتقديمها إلى صباطهم السيض، ولم يكونوا يراعون إلا النفوس الحساسة. ولما لم تكن السوق العالمية للكاوتشوك متأثرة بهذه الممارسة، فقد كان المساهمون في الشركات ينظرون بارتياح إلى تضخم حصصهم، وكانت ستة ملايين طن من الكاوتشوك تخرج سنوياً من الكونغو. وكان إكمال الحط الحديدي، بعد ثمانين سنوات من العمل، قد سرّع الإنتاج وزاد الحصص المفروضة على القاطنين... كم عدد الأيدي المقطوعة بكل طن إضافي؟ لم يطرح أحد السؤال بهذه التعابير. وفي مناسبة افتتاح الخط الحديدي، أقيم نصب تذكاري على حلبة التحميل القديمة، وتمتل المنحوتة ثلاثة حماليس سقط إثنان منهما من الإعياء على قدمي الثالث الواقف وحمله على رأسه وعلى القاعدة حُفرت كتابة تقول: «الخط الحديدي حررهم من الحمل».

وفي المشغل نفسه الذي استلزم في بعض الأوقات 60 ألف عامل قدموا من جزر الأنتيل البريطانية، ومن أفريقيا الغربية والفرنسية أو الإنكليزية، ومن هونغ كونغ، وسيراليون وماكاو من أحل تفجير الصخور، ووضع السكك وبناء 99 حسراً بطول إجمالي بلغ 19 كلم، كان الموت في كل مكان وقدرت الخسائر بـ 1800 رجل سنوياً خلال السنتين الأوليين في بناء الخط الحديدي. وتغيّب الأرقام بالنسبة للسنوات التالية، لكن ما وقع لحمس مئة وأربعين صينياً «استوردتهم» ليوبولد من أجل العمل في

بناء الخط الحديدي يقدم فكرة عما يمكن أن تكون عليه نسبة الوفيات بين هؤلاء العمال: فقد مات ثلاث مئة في العمل أو هربوا في الغابة ليموتوا فيها جوعاً وإعياء.

وبعض الصحفي إدمون دين موريل في النهاية، كان للحقيقة أن تبدأ بالظهور. فقد عمل لمدة خمس وعشرين سنة لدى، إندر ديمبستر، الشركة الحرة في لبربول، وقام بحركة مكوكية بين أوروبا والكونغو، متحمساً للمشاركة بما يعثره عملاً حضارياً. «إن مستقبلاً كبيراً يعد للكونغو، كتب في The Belgians in Africa البلجيكي في أفريقيا... هذه الأراضي الشاسعة المضافة إلى البلد بصورة الملك ليولد الثاني ستزكد يوماً بأنها تقدم حقلاً رائعاً للمشروع» وبصفته عامل تواصل بين الشركة والموظفين في بلجيكا، توصل إلى سجلات إندر ديمبستر وحسابات إيرادات الحكومة. وتكشف هذه الأعمدة من الأرقام لمن يجيد القراءة، الطبيعة الحقيقية للصورة الليبولدية: «لقد قامت سفن إندر ديمبستر المخصصة للتجارة مع الكونغو». كتب موريل، «بارسال منتظم منذ عدة سنوات، كميات ضخمة من صناديق الرصاص وألوف البنادق الصغيرة المخصصة إما للدولة ذاتها، وإما لشركات تجارية بلجيكية مختلفة... فإلى أي استخدام حصص هذا السلاح؟ وبين المستوردات الذهبية إلى الكونغو، حوالي 80% تتمثل في مواد لا علاقة لها بالتجارة ومع ذلك كان الكونغو يصدر كميات

متصاعدة من الكاوتشوك والعاج، وفي مقابلها لم يكن السكان الأصليون، حسب إحصاءات الاستيراد إذا صدقت، يحصلون على شيء. فكيف، في هذه الحالة، يسوى وضع الكاوتشوك والعاج؟ بالتأكيد بالتسويات التجارية. فلا شيء يدخل تسديداً لما كان قد خرج، والمبالغ الناتجة عن الكاوتشوك والعاج الآتية من الكونغو كانت تفوق كثيراً المبالغ المحددة في إيرادات الحكومة الكونغولية... فبالى أية حبوب كان يذهب الفائض غير المعترف به؟ إن موريل، الذي كان لا بد أن يتلقى فيما بعد، دعم السير آرثر كونان دوايل، في كفاحه ضد نظام ليوبولد، كان قد كشف الجريمة، بالاستنتاج البسيط، ليخلص إلى القول «كانت هذه الأرقام تسري تاريخها الخاص، ووحده العمل الإجباري بهذا النوع من الرعب المتواصل يمكنه تفسير مثل هذه الأرباح الخفية... عمل إجباري كانت حكومة الكونغو المستعيدة المباشرة منه، عمل إجباري كان موجهاً من قبل الشركاء الأقربين من الملك شخصياً إن المعنى المترام لكشف هذه الوقائع يسبب لي الدوخة ويرعبني. فأن تنطلع صدفة على قتل معين لا بد أنه متعب للغاية. وكنت قد أطلعت على مجتمع سري من القتلة».

منذ ذلك الوقت بدأ موريل يخوض معركة حامية في حرية الرأي. وبعد ذلك، وبفضل صديقه هاريس أليس، التي كانت قد زارت الكونغو وجلبت معها من هناك صوراً دامغة، صار قادراً

حرائم الدولة

على إظهار الأدلة على الهمجية. فتشكل الصور السلبية للأيدي والرؤوس المقطوعة وعرضها في صور شفافة، أفضل كشف للملك ليوبولد من أي خطاب آخر. وقد اختطفها الرسامون الآخرون، وظهرت في الصحافة الألمانية رسوم تمثل الملك البلجيكي وسط حلقة من الجماجم العابسة. لكن هذه الجماجم ليست هي التي أثارت الاستكار في أوروبا. وفي سنة 1905 التقى الملك في باريس بعاهرة في السادسة عشرة من العمر - وكان هو في الخامسة والستين - واتخذها عشيقته الرسمية. وعلى حساب سير الحياة في أوروبا وحياة مواطنيه، غمرها بالهدايا وجعلها بارونة (فوعان) بعد ولادة طفلها الأول. وأدت المبالغ المددة في أعمال تزيين الأملاك الملكية، وبناء الفيلات في رأس (فيرات) والجزلات البحرية على متن اليخت أليرن، كل ذلك أدى إلى النيل من اعتباره

فهل أحس بأن الرياح تدور؟ وهل اعتبر أنه سحب كل ما هو ممكن من مستعمرته؟ وهل ظل بحاجة للعمال على الدوام؟ وفي عام 1907 بلغ السابعة والستين من العمر، وعرض على الدولة البلجيكية شراء مستعمرته التي كتبها في وصيته هبة للأمة.. لكن العرض لم يلق تحملاً له. وبوشرت المفاوضات مع الحكومة وطالت كثيراً، وهو مدين لها بمبلغ 38 مليون فرنك، وفي النهاية تمّ التوصل إلى اتفاق. فمقابل الكونغو، يحصل الملك على إلغاء

ديونه، و45 مليون قرصاً لإكمال مشروعاته المعمارية، و50 مليون في دفعات متسلسلة واردة من الكونغو «اعترافاً بتضحياته الكبيرة لصالح الكونغو من قبله ذاته».

لكنه لم يستعد منه طويلاً، فبينما كانت حملات موريل ضد العمل الإجباري تتصاعف في إنكلترا، أصيب بالمرض ومات بالسرطان. أما كتاب موريل، «الجريمة في الكونغو»، فقد قدم له السير آرثر كونان دوايك ويشجب فيه «أكبر جريمة لا سابقة لها في تاريخ البشرية». إنها جريمة دون آثار مكتوبة. وفي شهر آب/أغسطس 1908، كان ليوبولد قد أعطى الأمر بحرق جميع محفوظات الدولة الكونغولية، في مراجل مكاتب الدولة. ورغم حرارة الفصل، فقد عملت التدفئة المركزية طوال ثمانية أيام. وجرت العملية نفسها في بوما، وشرح ليوبولد لمساعد غوستاف ستغلهامبر، الذي دُهِش من تشغيل التدفئة في عز الصيف: «سأعطيهم مستعمرتي في الكونغو لكن لا يحق لهم معرفة ما قمت به».

ويمكن قراءة جوزف كوراد، في كتاب «في قلب الظلمات»

Au cœur des ténèbres

«رأيت منحدر الهضبة المزروعة ببضع أشجار، والخالية تماماً من الأدغال كان هناك باء طويل مهشم في أعلاه ومطمور إلى

نصفه بالأعشاب العالية، وقرب البناء نصف درينة من الأعمدة الرفيعة، وفي حالة اصطفااف مربع تقريباً، ومزينة في الأعلى بكرات محوتة...». ولا تُعرف ماهية هذه الكرات إلا بالاقتراب منها: «فجأة رأيتها عن قرب، وكان تأثري الأول أن أعيد رأسي إلى الخلف، كأنسي أنفادي إحدى الضربات. ثم حركت نظري من عمود إلى آخر، واتضح لي الخطأ. لم تكن هذه الكرات زينة بل رمزية، كانت ذات معزى، محيرة، مؤثرة ومقلقة - فماذا يغذي الفكر والنسور أيضاً، إذا كان يتم النظر من أعلى السماء؟ وهذه الرؤوس المفرورة على هذا الشكل، كانت ظلت أكثر إثارة للمشاعر، لو لم تكن الوجوه ملتفتة نحو البيت. الأول الذي كان قد لفتني، كان ينظر إليّ... وكان في وضع جيد، أسود، جافاً، متفضناً، مغمض الجفنين - وبدأ رأس نائماً في أعلى هذا العمود، بشفتيه الجافتين والمسدودتين، التي تظهران الأسنان في خط ضيق أبيض، وكان يتسم لحلم غير قابل للانتهاء وفرح في نومه الأبدي».

الفصل الثاني

هنود الفوهرر السلاف

كان هتلر، الذي انغمس في حرب إستعمارية في أوروبا، يعلم أن الشعب الألماني لا يقبل، لو كان أعلم، ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، باسمه أو ادعاءً لمصلحته، كما أنه لم يكن ليقبل أن يعامل اليهود والسلاف كأنهم من السود. كذلك كان عي موليه يعلم في عام 1954، أن الشعب الفرنسي لا يقبل اللجوء من جديد إلى الأساليب المستخدمة عند احتلال الجزائر، قبل قرن من الزمن وإذا كانت جريمة الدولة تستجيب لنوع الدفع على الصعيد التنفيذي في بعض الأحيان، فإنها تنشأ دائماً في أعلى مستوى في الدولة، عن تصميم جرمي مردوج لرهان معين. إذا كما متصرين، فلا أحد يطلب منا الحساب. ويمكننا الزعم بأن الأمر يتعلق سوع من الانزلاقات (غي موليه كان يقول «شوائب»).

وعندما يغادر النصر راياته، يستخلص هتلر النتيجة المنطقية من ذلك: فيقدم على الانتحار وعلى عائق المتصرين أن يددوا بالجريمة وإدانة مرتكبيها في مجرى محاكمات نورمبرغ

ما جدوى القانون؟

عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو 1941، لم يخف أن الأمر يتعلق باستعمار أوروبا الشرقية حتى الأورال. وترتبط كلمة «استعمار» بمعناها الحرفي بأفريقيا وآسيا والأميركيتين والجديد تطبيق هذا النظام على الأوروبيين. وكما كتب إيميه سيزير، أن جريمة هتلر الكبرى في «أن يطلق على أوروبا إحراءات لم ينهض بها إلا عرب الجزائر وأجراء الهند وزنوح أفريقيا». هذه الإرادة المعلنة في كتاب «كفاحي» والتي تحلت بلجنة صغيرة اعتباراً من صيف 1941، تستر عادة، بالاختصاصيين والرحوع إلى الاستعمار في ما يخص أوشويتز، وتظهر لهم متحولة لأسباب مختلفة.

ومع ذلك، فإن أحاديث الفوهرر المنقولة بأمانة تحت إشراف مارتن بورمان، تعج بالمراجع الهاجسة باستعمار الهند من قبل الإنكليز وإبادة ذوي البشرة النحاسية من قبل الأميركيين.

27 تموز/يوليو 1941: «لنأخذ مثلاً عن الإنكليز الذين حكموا أربعمئة مليون هندي بما مجموعه 250 ألف رجل، منهم 50 ألف حدي»

8-11 آب/أغسطس 1941: «أراضي الشرق ستكون بالسبة لنا، كما كانت الهند بالنسبة لإنكلترا. وسروا الأوكرانيين بالبخاق والحرر

وكل ما يعجب الشعوب المستعمرة. ويجب على الألمان، وهذا شيء أساسي، أن يؤلفوا في ما بينهم مجتمعاً معلقاً مثل قلعة. ويجب على آخر سائس عندنا أن يكون أعلى من أي فرد من السكان الأصليين.

23 أيلول/سبتمبر 1941 «إنه من غير المعقول أن يستمر شعب متفوق معرضاً للتعيب على أرض ضيقة جداً، بينما تحتل جماهير حاملة ولم تقدم شيئاً للحضارة، أرضاً هي إحدى المناطق الأكثر ثروة على الأرض».

17 تشرين الأول/أكتوبر 1941: «لا يوجد إلا واحد واحد: ألمّة هذا البلد بهجرة الألمان إليه، مع الطر للسكان الأصليين فيه مثل دوي الشرة الحاسية. في هذا الشأن إنني أعمل في خط مستقيم ورباطة حاش إنني الأداة المصيرية. وما يمكن أن يطن في في هذه الحال لا يهمني أبداً. لا أعرف أن ألمانياً يأكل قطعة حمز عليه أن يفاق لعكرة أن الأرض التي أنتحيت هذا الخبر كانت قد احتلّت بالسيف. وعندما نأكل حبز كندا لا نفكر بالهنود الذين سلبوا. إن القانون استكار إنساني. ولا تعرف الطبيعة الكاتب العدل ولا المتخصص بالمحاجة. إن الله لا يعرف إلا القوة».

إن هتلر يربط هنا فكر مؤسسي الديمقراطية الأميركية الكبيرة لبجامين فرانكلين مثلاً، الشريك في وضع إعلان حقوق الإنسان: «إذا كانت العناية الإلهية مصممة على تدمير هؤلاء المتوحشين لإفساح المجال لمرارعي الأرض، فلا يبدو بعيد

الاحتمال أن تكون الكحول وسيلة الوصول إلى ذلك». ولتودور روزفلت بعد أكثر من قرن: «لا أذهب إلى القول بأن هندياً طيباً هو هندي ميت، بل في النهاية تلك هي الحال بالنسبة لتسعة من عشرة مهم ولن أصيب وقتي مع العشرة».

10 كانون الثاني/يناير 1942: «إن ثروة بريطانيا العظمى نانحة عس تنظيم تجاري تام أقل مما هو عن استثمار رأسمالي لثلاثئة وحمسين مليوناً من «العبيد الهود».

15 كانون الثاني/يناير 1942: «قرأت اليوم أن الهند تعد حالياً ثلاثئة وثمانية وثمانين مليوناً من السكان، ما يمثل زيادة خمسة وحمسين مليوناً خلال السنوات العشر الأخيرة إنه لأمر مقلق. نحن أمام الظاهرة نفسها في روسيا. فالتساء يلدن كل سة طفلاً. والسبب الرئيسي لهذه الزيادة، نقصان الوفيات الناتج عن تقدم العلم الصحي. فبم يفكر أطاؤنا؟».

27 كانون الثاني/يناير 1942: «الواحد الملح للحس الأبيض في المستعمرات إبقاء السكان الأصليين بعيدين عنه».

22 شباط/فبراير 1942: «لم يكن قد مر وقت طويل عندما كانت لا تزال هناك مساحات من الأرض للتقاسم في الشرق الأقصى، وكان الجميع يستعملون الوصول إليه. وأصبحت مساحات واسعة من الشرق تحت تصرفنا. إنه أقل بهجة وأكثر قسوة، لكنه أفضل بالنسبة لنا. ومنضع اليد على مجمل الأراضي، وسؤوس الرقاة على

المراكز الأساسية. وسنعرف كيف سيطر على السكان. وليست المسألة في الوصول إلى هناك بقفارات من ليم وأساتذة مدارس»

3 آذار/مارس 1942: «خصوصاً، ألا ندع أستاذ المدرسة الألمانية في مناطق الشرق ويكون ذلك وسيلة مؤكدة لفقدان التلاميذ الذين يقدم لهم ولدويهم في آن معاً والحل الأمثل يقوم على تعليم هذا الشعب إيمانية أساسية»

لكنه كان من الصعب جعل الرأي العام يقبل أن يعامل البيض مثل السود. وتعتبر طعونات الفوهرر ضد أنصار القانون بليغة في هذا الشأن

14-15 أيلول/سبتمبر 1941: «لا يستطيع القانوسيون فهم أن قوانين أخرى نافذة، في مراحل الاستياء».

16 أيلول/سبتمبر 1941: «ما قيمة الهواش القانوية، عندما يعرض شيء في مصلحة الأمة؟».

3 آذار/مارس 1942: «من المستبعد أن يحتفظ بوسائل ديموقراطية بما تم الاستيلاء عليه بالقوة».

من كل ما سبق، من هذا الحلم الاستعماري الذي دفع إلى بهاية هذه الأقصى، ومن مسلمة دونية ناجية من القانون بطبيعتها تتولد تسوية «المشكلة اليهودية» و«الحل النهائي».

25 كانون الثاني/يناير 1942: «لماذا أنظر إلى اليهودي بعين أخرى لو كان سجيناً روسياً؟».

عزلتان

في دعوى نورمبرغ، حكم على المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم النازية بالإعدام، باستثناء ألبر سيير، الذي حكم عليه بالسجن لمدة عشرين سنة، بينما كانت مشاركته بهذه الجرائم بصعته وزير التسليح والإنتاج الحربي بشكل مباشر أو غير مباشر، شديدة الوضوح ويقدر أكبر من مشاركة وزير الشؤون الخارجية، هون ريبتروب، الذي حوكم بالإعدام، أو مشاركة رودولف هيس الذي سجن في إنكلترا قبل اندلاع الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وفتح معسكرات الإبادة، وحكم بالسجن مدى الحياة.

هكذا أكدت المحكمة الدور الجانبي الذي اضطلع به سيير دائماً في النظام النازي. وبصعته ارستقراطياً متعجرفاً وانطوائياً، فقد حافظ على مسافات تفصله عن هؤلاء «الأشخاص»، كما كان يسميهم كل من غورينغ وهيملر وسوكيل ومع ذلك فقد كان منهم. كان شخصية مزدوجة، وتربى على القيم المحافظة للغرب وعاش على الخطى الموزونة للفرق الشمولية، وقد بهر مصيره أكثر من مراقب وطرح سؤالين:

1 كيف جُرّ إلى المشاركة في هذه المغامرة الإجرامية

الكبيرة؟

2 ماذا فعل لكي يستحق حكم قضائه في الحرمة

المكشوفة؟

قبل كل شيء كيف أمكن لطريق سير أن تلتقي مع طريق أدولف هتلر، في ألمانيا المهانة بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هذا البلد الذي بتر قسم كبير من أراضيه بمعاهدة فرساي ثم أغرق في الأزمة الاقتصادية اللاحقة لكارثة نيويورك المالية؟

وفي كتاب مذكراته «في قلب الرايخ الثالث»، كتب عن عائلته الأصلية مانهيم، حيث كان قد ولد في 19 آذار/مارس 1905، ويقول: «كان حدي بيرتولد سبير مهندساً معمارياً ناجحاً.. ومات وهو شاب، وترك ما يكفي من المال لتربية أولاده الأربعة». لكنه لكاتبة سيرة حياته جيتا سيريني يقول: «لم أعرف أجدادي لأبي. لقد ماتوا عندما كان والدي لا يزال شاباً، وقالت شائعات أن جدي قد استحر، لكن لم يُقل لي شيء عن ذلك أبداً. والانتحار والأمراض الذهنية والعضوية مثل السرطان كانت أموراً غير مقبولة اجتماعياً. وكان والدي وإخوته قد تربوا برعاية جدني لأبي». ويضيف أن والده تعلم مهنته في ورشة مهندس معماري بدلاً من الالتحاق بالجامعة، وكان الحد قد ترك العائلة بدون موارد... وكما أشارت له كاتبة سيرة حياته إلى أنه كتب عكس ذلك تماماً في مذكراته، فأجاب: «ما أهمية ذلك؟». ربما كان المهم في الواقع

نسيان أن الثروة العائلية لم تأت من إرث بل من مضاربة ماهرة على الدولار. وكذلك نسيان النقص العاطفي الذي كان يعاني منه في طفولته: «كنت أشعر تجاه والدي، بأكثر من الاحترام وبأكثر من الحب ذاته، كنت أجهله. لكنني أعتقد أنه لم يكن يلاحظ شخصي». عن هذه اللامبالاة الأبوية، يحتفظ بمشاعر ممتزجة بالعزلة والقدرية والتعالي، واللامبالاة المفرطة بالآخرين.

وفي فتوته، تقاسم الحياة الدنيوية مع أهله، لكنه خالط في الوقت نفسه عائلة مقاول غني في أعمال الجارة، وغازل ابنتها مارغريت. وبصفته طالباً لامعاً حلم بالميدان الحامعي لكنه انتهى إلى اختيار متابعة التقليد العائلي ليصبح مهندساً معمارياً وبين عامي 1924 و1927، تابع دراساته في كارلرزوهي، ثم في ميونيخ؛ وأصبح في برلين تلميذ أستاذ معروف بأفكاره الليبرالية، هنريغ تيسينوا. وكتب إلى مارغريت يقول «أستاذي الجديد هو الرجل الأكثر استشارة والأكثر جدارة معن التقيت بهم». ثم عاد إلى ميونيخ ليعمل في مكتب والده في نفس الجور الجليدي، وبصفته شخصية مزدوجة دائماً، تزوج من مارغريت ويبر متحدياً أهله الذين لم يحصروا الاحتفال بهذا الزواج.

وفي عام 1930، سمع لأول مرة خطاباً لهتلر. وتأثر به حتى أعماق نفسه، فهمام ليلاً وراء مقود سيارته، وتوقف في غابة على

ضفة نهر الهافل ومشى طويلاً. واكتشف «مثلاً عليا جديدة، وفهماً جديداً للأمور، ومهمات جديدة للقيام بها». وسيقول فيما بعد، «من رصخ لتأثيرات هتلر، كان هذا الأخير يتظره». فانضم إلى الفروع الهجومية للحزب، في السادس عشر من آذار/مارس 1931، ثم إلى الحزب نفسه. ومنذ ذلك الوقت أخذت الأمور تسير سريعة جداً.

في البداية طلب منه مسؤول منطقة برلين كارل هانكيه، تجديد مقر الحزب، فنجح بكسب رضى الجميع، وبناء على ذلك رقى كارل هانكيه، إلى المقر المركزي للحزب، وطلب مجدداً من سبير تجهيز مقرات الحزب الجديدة. وشكل ذلك نجاحاً آخر، ثم كلفه رئيس منطقة برلين بمهمة تحويل مكاتبه الجديدة إلى المعط الكلاسيكي الجديد والمعجب لدى المسؤولين النازيين. ولم يكن مدعواً إلى افتتاح المقرات الجديدة، لكنه علم أن هتلر أعجب بعمله.

وعندما أصبح غوبلر وزيراً للدعاية، كلفه بمهمة التعبير الكامل للتنظيم الداخلي لقصر ليوبولد التاريخي حيث كان عازماً على جعله مركزاً لوزارته. وتعهد سبير بإنهاء العمل خلال شهرين والترم بتعهده ونال العمل بعد التنفيذ إعجاب غوبلر وهتلر، الذي اعتبر من المستحيل القيام بهذا العمل في مدة قصيرة إلى هذا الحد. وفي 30 نيسان/أبريل وقع سبير عن غير قصد على مكتب

صديقه هانكيه المشروع المقرر من قبل بلدية برلين للاحتفال بعيد العمل على ساحة مطار تيمبلهوف. فانتقد ما رآه مرسوماً على الورق. فرد عليه هانكيه بأن لا شيء يمنعه من إعداد مشروع أفضل أثناء الليل. وهذا ما جرى. وكانت النتيجة كاتدرائية مضيئة وذات هندسة تامة. وقدر هتلر هذا العمل من جديد، وضم سير إلى صديقه القديم من ميونيخ المهندس المعماري بول لودفيغ تروست المكلف بتجديد مقر إقامته في برلين. وأصبح يهتم عن كتب بالعتى الأنيق والموجود يومياً في ورشة العمل، الذي يجهل كلمة مستحيل ويساقش معه مسائل معمارية على قدم المساواة. وبعد كل لقاء كان هتلر، حسب الشهود، في نوع من التآرجح بين سعادة واضحة وغياب عن بقية العالم.

وذات يوم دعا هتلر سير للغداء وأعرب سير عن نوع من الضيق من تلبية الدعوة وهو يرتدي بدلة ملطخة بالطين. فبادر هتلر بأخذ بنظرون من خزائنه وسترته الخاصة التي لصق عليها النسر الذهبي للحزب. وعلى الطاولة، أجلسه هتلر قربته وتابع يتحدث عن الهندسة المعمارية أمام ذهول مسؤولين آخرين في الحزب النازي. وفي مذكراته، يروي سير عن هذا الغداء: «خلال وبعد هذا الغداء، وجّه لي هتلر لأول مرة أسئلة شخصية... ولم يطلب مني شيئاً عن انضمامي للحزب أو عن نشاطاتي داخله. وفيما بعد، في فرصة للالتقاء به مع فنانين آخرين كان يفوض

إليهم طلباً، علمت أنه كان غير مبال بموقفهم السياسي. وتذكرت، خارج نشاطي كمهندس، أنه سألتني كثيراً عن الأبنية التي كان والدي وجدي يتصوراها. كان واضحاً جداً أن هذا الغداء سيكون له أثر حاسم على مستقبلي. وبعد بضع سنوات، اضطر هنلر إلى طرح لقائهما قائلاً: «كنت ملفتاً خلال زيارتي إلى ورشة العمل. وكنت أبحث عن مهندس معماري أكلفه يوماً بمشاريعي في البناء. وكان يحب أن يكون فنياً لأن هذه المشروعات، كما تعلم، تمتد بعيداً في المستقبل، وكنت بحاجة لواحد يكون قادراً، مع الصلاحية التي أعطيه إياها الآن، على متابعتها بعد موتي. هذا الرجل أجده فيك».

هذه العاطفة بين الرجلين، رغم بعض أشكال الاختلاف، استمرت حتى موت هنلر، ويقدر ما كانت قوية، كانت ناتجة عن التقاء عزليتين، وعن زواج غير متكافئ أكثر مما عن زواج عقلائي، وعن كون النساء لا يقمن بأي دور، في عالمهن

السعادة عمياء

كان سبير سعيداً. لم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره، ويمكنه تحقيق أحلامه الفنية، هو غير المحبوب من أهله كان محبوباً من الرئيس القادر على كل شيء في ألمانيا الجديدة. وما كان يجري خارج متعلقه لم يكن يخصه. ماذا يهم أن يغضب المجلس

التشريعي الألماني ليل السابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من شباط/فبراير 1933 في ظروف معتمة ويعطي الإشارة بمطاردة الشيوعيين، وأن يفتح في داشو في العشرين من آذار/مارس المعتقل الأول؟ ماذا يهمه من أمر المجهولين الذين أدخلوا إليه: من معارضين سياسيين أو متليي الجنس؟ وأن يصدر مرسوماً في الأول من نيسان/أبريل بمقاطعة المتاجرات اليهودية؟ وأن يصدر في السابع من نيسان/أبريل قانون طرد اليهود من الوظائف العامة؟ وحظر النقابات في الثاني من أيار/مايو، وإلقاء الكتب في جميع المدن الألمانية الكبيرة في لهيب المحكومين بالإعدام بالحرق؟ وحظر الحزب الاجتماعي - الديمقراطي بدوره؟ وإقرار قانون الرابع عشر من تموز/يوليو الذي يقضي بتعقيم المصابين بالأمراض الوراثية؟

لا شيء لا يخصه من كل هذا.

ماذا يهم مقتل روم نفسه، في الثلاثين من حزيران/يونيو 1934، ليلة السكاكين الكبيرة؟ وعندما سُئل سبير عن هذا الموضوع، برر إعدام روم بحجة أنه كان يرتكب الخيانة، وذكّر بكونه مثلي الجنس كظرف مشدد للخطورة. وماذا يهم مصرع دولفوس من قبل النازيين في الخامس والعشرين من تموز/يوليو، وهو المستشار المساوي المعارض؟ وماذا يهم قتل 91 يهودياً، مساء التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر 1938؟ وحرق بيوت

الكنيس اليهودي خلال ليلة سميت ليلة الكريستال؟ وفي اليوم التالي صباحاً مرّ سير أمام الآثار التي كانت لا تزال ساخنة لكنيس برلين الكبير. وفي مذكراته، لم يقل أية كلمة حول الحادث وبعد زمن الاضطهاد يأتي زمن الرعب ويعرف اليوم، منذ أن عثر في الاتحاد السوفياتي السابق على جزء من صحيفة «غوبلز»، التي ألح فيها هتلر شخصياً على العملية: «هنا حيث يظهر الغضب الشعبي، يحب ألا تتدخل الشرطة لمنع التعبير عن هذا الغضب». ولا يتذكر سير شيئاً من ذلك، وعندما قال له مستشاره الثقافي وكتب سيرته المستقبلية جواشيم فيست، ونشرها وولف جوبست سيدلر، أنه لا يمكن أن يكون لم يعرف شيئاً، ولم ير شيئاً، ولم يسمع شيئاً، لم يجب بشيء.

في عام 1934، عند موت تروست، أصدر هتلر قراراً بتعيين سير رئيساً لمشروع ساحة زيبلين، في نورمبرغ. كانت المهمة كبيرة، لكس سير استعداد من الوقت اللازم لتمتين علاقته برئيسه المحبوب جداً، والده بالتبني، وتناول العشاء معه عدة مرات في الأسبوع، وحيث يكون في برلين أو ميونيخ أو في عش السر في بيرشتسغادن. وفي عام 1936 حصل سير على لقب الأستاذ. وبعد عام واحد، حصل على ميدالية ذهبية لتنظيمه الجناح الألماني في المعرض العالمي في باريس. وفي 30 كانون الثاني/يناير 1937، عُيّن معتمداً عاماً للبناء. وفي اليوم التالي كرست له صحيفة،

«فولكيشر بيواشتر»، مقالة: «لقد وضع الفوهرر مسؤولية جسيمة على رجل كسب بعمله شهرة فنان وطني - اشتراكي».

هذه المهمة ليست أقل من إعادة بناء إجمالية لمدينة برلين التي كان هتلر يريد رؤيتها تنافس باريس وتتجاوزها. وهكذا، فإن محور الشرق - الغرب، وقصور الشانزليزيه فيه، يحب أن يكون عرضها 120 متراً، أي بزيادة عشرين متراً على الشانزليزيه الباريسية، وكان التطلع إلى إقامة قوس نصر بارتفاع 150 متراً، أي بزيادة 100 متر عن قوس النصر الباريسي. وأن تغطي قمة كبيرة الشارع من الجهة الأخرى، على طراز بانتيون روما. وفي قمة هذه القبة يوضع النسر الألماي. وعندما قدم سير لهتلر نموذج تصميم ارتفاعه أربعة أمتار لبرلين في المستقبل، وجرمانيا معمدة ثانية بناء على طلبه، طلب هتلر من سير أن يضع كرة أرضية بدلاً من الصليب المعقوف والمقيد بمخالب النسر. فرى هكذا من هو سيد العالم الحقيقي

لكن بناء محور الشرق - الغرب كان يطرح مسألة خطيرة على عمدة برلين، حوليوس ليرت، الذي كان يريد أن يحد من عرضها من أجل ألا يكون عليه هدم الكثير من المنارل، وكان ذلك همأً دينياً في نظر سير. وفشلت لجنة في التوفيق بين النظرتين. وبقدر ما كان ليرت يبحث عن تسوية، ظهر سير متشددأً. واستنادأً لذلك يروي سير الأحداث في مذكراته «لم يصل ليرت

إلى أن يضطرم حياً لمشروعات الفوهرر وأظهر هذا الأخير الاستياء من ليبيرت الذي لم يكن قادراً على فهم الدور التاريخي الذي تضطلع به برلين». ومع مرور الأيام بدت الملاحظات أشد قسوة. «إن ليبيرت غير قادر وأحمق وفاتل وعديم الكفاءة». وبعد مضي أربع سنوات على هذه المشاحات وعند العودة من نزهة تحت خيمة الشاي، كان هتلر قد وحه خلالها ملاحظات لاذعة عن ليبيرت، أعطى أمراً إلى غوبلز بالتخلي عن عمدته. فترك غوبلز، ليبيرت في موقعه، لكنه سحب منه جميع امتيازاته تقريباً

في كل حال، كان ليبيرت قد خسر معركته مسبقاً. فعندما كان سير قد حصل على لقب مفتش عام، كان قد طلب أن يكون تحت سلطة الفوهرر المباشرة، وألا يقدم الحساب إلا له، وأن يحصل على التفويض المطلق تجاه سلطات الرايخ. فيخضع جميع المهندسين المعماريين بالتالي لتعليماته، وألا يقدم أي حساب للحرب ولا لأية إدارة مهما كانت. وفي ما يخص الصلاحيات الممنوحة لأحد المهندسين، فقد كانت «غير مسبقة». لكن ألم يكن قد وعد الفوهرر بأن الرايخ المتوقع له أن يدوم ألف سنة، سيفقد قروناً عبر ضرائب أعظم من ضرائب أثينا؟

وفي محاكمات نورمبرغ، لم يبد سير تضامناً مشتركاً مع المتهمين الآخرين ودافع عن نفسه على أساس الإقرار بالذنب لأنه

كان في موقع مسؤول، وكان في ذلك أكثر لباقة من الوزير الفرنسي الذي دافع عن نفسه كمسؤول وليس كمذنب. وكالعادة كانت لباقة سبير نوعاً من المهارة.

وقدر ما كان يهتم بكاتدرائيات النور في نورمبرغ أو يحلم برفقة هتلر في تعبير نمط برلين بجعلها عاصمة للعالم، كان يمكنه الادعاء بأنه لم يكن يعلم بما كان يجري حوله، وفي كل حال لم يكن له يد في ما جرى، فهو مماثل في ذلك لحال الأوروبيين في المستعمرات، الذين كانوا يستفيدون من فئات الاستعمار دون تحمل المسؤولية. لكن اعتباراً من الفترة التي تشكلت فيها الدائرة العامة لحالات طرد اليهود المحتلين، في برلين، أخذ يشارك بمسؤوليات معرفة السبب. ولم يصمد ادعاء الجهل أمام الشهادات والمستندات. فالإجراءات المحلية لقانون 30 أيار/مايو 1938 حيال اليهود كانت تبىء بطردهم لصالح بعض الفئات من العسكريين وأعضاء الحزب. حينذاك كان في برلين 27 ألف مسكن يهودي محتلة من قبل 82 ألف شخص. فكان الإكراه الوحيد للمؤجرين من أجل توحيه إنذار للمستأجر أن يشت أن المستأجر المطرود كان يمكنه إيجاد سكن ثانية. وقد أنشئت منظمة يهودية بعون من الحكومة لتساعد في ذلك. وبعد عمليات القصف الأولى لبرلين، تراجعت مسألة تأمين إعادة السكن لليهود لصالح إسكان من يصبحون دون مأوى. وكان يطلب من المحتلين اليهود أن يأخذوا

على عاتقهم أقل الممكن، فكانوا يؤخذون إلى الكنيس ثم إلى محطة برلين - غرونولد.

الميثاق مع الشيطان

في الخامس عشر من شباط/فراير 1942، إثر الموت المفاجيء لوزير التسلح والدخائر فريتز تود، كلف هتلر سير مكانه في جميع مهامه كوزير للتسلح والدخائر أولاً، ثم كوزير للتسلح والإنتاج الحربي. كان فريتز يتمتع بشعبية واسعة في ألمانيا لأنه باني شبكة الطرقات الألمانية، ثم خط سيعفريد، وكان قد حافظ على صراحته مع هتلر ولم يخف عنه، خلال مباحثاتهما، تشاؤمه حيال نتيجة الحرب في الشرق. وكان سير، الذي كان عليه أن يسافر على الطائرة نفسها مع فريتز، قد ألغى سفره في اللحظة الأخيرة، ما أدى إلى نحاته من حادث لم تتوضح أسبابه أبداً وتولى سير مهامه بعد الحصول من هتلر على «أنه يحميه ضد جميع خصومه» الذين اصطفوا للمشاركة في تشييع جثمان فريتز، وكان غورينغ في الصف الأول.

بهذا الدعم ضمن سير جميع الصلاحيات، ليس فقط في مجال الاقتصاد الحربي بل في كل المحال الاقتصادية بشكل عام. وأكد هتلر هذا الموقع عبر مجلس الوزراء: «لا أحد غير سير

يستطيع أخذ قرار يحص الخطة الرابعة». وبعد بضعة أيام من توليه لمهامه، عرض سبير متروّع مرسوم على هتلر «من أجل حماية الصناعة والتسلح». ويظهر هذا المرسوم أن عقوبات قاسية، من عقوبة السجن حتى عقوبة الإعدام، يمكن اتخاذها ضد أي شخص يعطي معلومات خاطئة عن الحاحات للبد العاملة والآلات أو حتى للمواد الأولية، أو يخزن المواد عن طريق الاحتيال. وقد بوشرت هذه الملاحظات الجزائية بناء على طلبه. وهكذا يكون قد حول رتبة وزير العدل إلى دور تابع. واعتباراً من ذلك الوقت أصبح يحكم الإنتاح الحربي كسيد مطلق.

وفي روسيا، كان على الجيش الألماني المحاصر في ستالينغراد أن يستسلم في 3 شباط/فراير 1943. كان قد قتل 330 ألف رجل، وتم أسر 70 ألفاً بينهم واحد برتبة مشير. وعلى الأطلسي كانت حاسائر الإنكلير والأميركيين أقل بالعناد والرجال. وأصحت جميع قوافلهم مواكبة. وأصبح الأسطول الألماني يتعرض لأقسى الخسائر. وفي أفريقيا الشمالية، حيث كان الأميركيون، خرجت القوات الألمانية من مصر ثم من ليبيا وحقق سبير ورن المسؤوليات التي قبلها. ويجب العمل بسرعة كبيرة، ولا بد من إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن، وإلا ستهزم ألمانيا.

لكنه اعترف في الوقت نفسه بأنه «فئد وتُمل بتصور تطبيق سلطة شاملة، والتصرف بكائنات بشرية، وتقرير مسائل هامة،

والتداول بالمليارات». «رغم الاستعفاء الذي كان يغريني، لم أكن لأتخلى بسهولة عن المغريات التي كانت توفرها لي نشوة السلطة». إنه رفع التحدي كنصير للحرب الشاملة. وسيعمل لرفع الإنتاج الصناعي للرايخ إلى مستوى لا مثيل له رغم أعمال القصف وبعيداً عن أية إيديولوجية، فقد أقام نية تحتية ذات نوعية عالية ستفيد منها الدول التي تحلف الرايخ وتغتصب الجدارة.

لكن نشوة ممارسة السلطة الشاملة والتصرف دون رقابة من الكائنات البشرية تؤدي، في حال الهزيمة، إلى أن تطلب منك الحسابات. كان سبير يأمر حوالي 30 مليون من العاملين، وثلاثهم تقريباً ساجم عن دوائر العمل الإلزامي في البلدان المحتلة: معسكرات أسرى الحرب ومعسكرات المفيين. وزعم في نورمبرغ أنه بجهل ظروف حياتهم، لكن الوقائع والمستندات الحفية، خلال المحاكمات أو المكشوفة لاحقاً، تشهد ضده.

فبعد تدمير معامل الصواريخ في بينيموند بعمليات القصف من الحلفاء، قرر هتلر وهيملر وسبير إقامة معامل تحت الأرض بمعزل عن الأنظار والقنابل، في جبال هرز. وعمل فيها المنميون ليلاً ونهاراً في ما يشبه الضوء الصناعي. وبعد أن رآها سير قال عنها بأنها أماكن تشبه جحيم دانتي.

وأمام محكمة نورمبرغ، ادعى انه لم يرها أبداً لكنه وهو يتحدث إلى جيتا سيريني اعترف أنه كان منهمكاً. وكان يكرر

القول «نعم، كنت منهمكاً». ومع ذلك فقد «قبل» أن يتابعوا العمل في الظروف التي وصفها منفي فرنسي يدعى جان ميشال بقوله: «المنفيون من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبوغوسلافيا وروسيا وبولونيا وألمانيا. كانوا يكدحون ثمانى عشرة ساعة يومياً... دون أدوات تقريباً وبأيديهم.. وكان عبّار الأمنيات يحرق رئاتهم.. وكانوا ينامون في النفق. وكانت تُحفر تجاويف: 1024 سجيناً أنزلوا فيها، وقد امتدت التجاويف على مسافة 120 متراً، ويتألف كل تجويف من أربع طقات... ولم تكن هناك تدفئة... ولا تهوية، ولا أدنى حوص للاغتسال فيه: كان الموت يثقل علينا بالبرد والإحساس بالاختناق، وكان نوع من التعفن يتسرب فينا أما المراحض فكانت قد صنعت من براميل قُصّت من الأعلى ورُكّزت عليها خشبة ملانمة. ووضعت أمام مخرج كل صف من التجاويف التي كنا ننام فيها... ولم يكن المنفيون يرون ضوء النهار إلا مرة واحدة في الأسبوع بمناسبة منادة الأحد. كانت التجاويف مشغولة باستمرار، ويطرد فريق النهار فريق الليل والعكس بالعكس... ولم تكن توجد مياه للشرب... وكان يُلحق السائل والوحل».

ومن أصل 60 ألف رجل مرغمين على العمل مات ثلاثون ألفاً. وكان سير قد مرّ وسط هؤلاء الرجال محاولاً الإلتقاء بنظراتهم. وطل ذلك دون جدوى حيث قال: «كانوا يرفضون رفع

عيونهم نحوي». «حتى الآن، إن مجرد التفكير فيهم يجعلني مريضاً». أسرُّ بذلك إلى جيتا سيرني خلال محادثة كان فيها في مركز للرياضة الشتوية. وبعد ذلك بزم من طويل بلهجة الروح بالسر من أجل عسل يديه من ذلك.

لقد أنكر سير دائماً معرفة المصير الصحيح لليهود الذين قام بطردهم من بيوتهم وقادهم رجال الشرطة النازية إلى المحطة. لكنه تذكر كذلك، بعد ثلاثين سنة محاضرة عن الوصع في المقر العام، في القصف الأول لسنة 1943، حيث أعلن هتلر فجأة، وهو ينظر عبر الشباك المفتوح، وغير مسال بنفسه ولا بالجنرالات: «سادني، لقد أحرقت الجسور ورائنا. قالها لنا بكل هدوء، وغير مبال تقريباً ودون تشدق ولا تعخيم للكلام وشعرت برعدة باردة تسري في ظهري، وتذكرت بوضوح كبير ما كان لدي من إحساس غريب مرعب وشعور مفاجيء شيء رهيب... أظن اليوم أنه كان يريد الكلام عما كان يحدث لليهود».

ولسوء حظ سير، أن هتلر كان لديه تسلسل في الأفكار. فلنكي لا يتجرأ أحد على الادعاء يوماً أنه كان يحهل الحل النهائي، كان قد طلب، خلال ثلاثة مؤتمرات للمسؤولين في بوزن، من هيملر إعلامهم بذلك. وهذا بالتالي ما أخطرت به مستشارية الحزب جميع رؤساء المقاطعات وكذلك سير ورورنبرغ، في 30

أيلول/سبتمبر 1943، بأن يكونوا حاضرين في السادس من تشرين الأول/أكتوبر من أجل مؤتمر كان لا بد أن يُقفل بحطاب هيملر: «أرغب في أن أحدثكم الآن، في إطار هذه الدائرة الأصغر، عن قضية، قبلتموها، أيها الرفاق في الحزب، منذ زمن طويل، كأمر طبيعي، لكنه غدا بالنسبة لي العبء الأكبر في حياتي: مسألة اليهود. إنكم مسرورون جميعاً من الأمر الواضح بأنه لم يعد يوجد يهود في مناطقكم، ويدرك جميع الألمان تماماً، باستثناءات قليلة، أنه لم يكن في مقدورنا الصمود في وجه أعمال القصف وأشكال التوتر لهذه السنة الرابعة - وربما الخامسة قريباً، بل السادسة - من الحرب، لو أن هذا الوفاء الهدام ظل موجوداً في حسمنا السياسي. إن الحملة القصيرة «يجب إبادة اليهود» يسهل لفظها وإنني أطلب منكم الإصغاء لما سأقوله اليوم، لكن ألا تتحدثوا عنه أبداً. نحن، كما ترون، في مواجهة المسألة: ما العمل حيال النساء والأطفال؟ لقد قررت، هنا أيضاً، تبني حلاً دون أي التباس. لأنني لا أجد مبرراً لإبادة - يعني قتل أو إعطاء الأمر بالقتل - الرجال مع ترك أولادهم يكبرون لكي يأخذوا يوماً بالتأثر لهم من أولادنا أو أحفادنا. كان يجب اتخاذ القرار الرهيب لإزالة هؤلاء الناس عن سطح الأرض. وهذا هو الأصعب، بالنسبة للتنظيم المكلف بتنفيذ هذا الأمر... أظن أنني أستطيع القول بأن هذه المهمة قد نفذت

بشكل حيد دون إلحاق الضرر بأنفس رجالنا وقادتنا. كان الخطر كبيراً وهو موحود دائماً، لأن الفارق بين الاحتمالين... أن تُصبح قاسياً وبدون قلب ولا تحترم الحياة الإنسانية أو تصبح أقل قسوة وترضخ للضعف والانهيار العصبي... في نهاية السنة ستسوى مسألة اليهود في البلاد التي نحتلها... ولن تشكوا في أن المسألة الاقتصادية تظهر صعوبات عديدة وكسيرة، فوق كل التنظيف للغيتوهات: فقد شهدنا في غيتو وارسو أربعة أسابيع من القتال في السوارع، وأربعة أسابيع للتنظيف ملجأ بعد ملجأ. ولما كان هذا الغيتو يتح معاطف من القرو والنسيج، فقد منعا من القيام بمراقبته حين كان ذلك سهلاً. كان يقال لنا أننا نندخل بمنتجات استراتيجية وكانوا يقولون: «توقعوا» هذا إنتاج حربي!». هذا بالدقة نوع من الإستاج الحربي المعروف الذي كان الرفيق الحزبي سبير وأنا نقوم بتنظيفه خلال الأسابيع القريية سقوم بذلك دون أن ندخل فيه أدسى شعور عاطفي. كما يجب أن يكون كل شيء، في هذه السنة الحامسة من الحرب. دون أدسى شعور عاطفي، بل من صميم القلب من أجل ألمانيا... أريد أن أنهى كلامي عن مسألة اليهود بما يلي: أستم الآن تلمغتم، وستحفظون لأنفسكم بما تعلمون. وفيما بعد، ربما سيمكنا النظر في التحدث عنه إلى الشعب الألماني. لكنني أظن أن من الأفضل أن نكون، نحن كلما نتحمل المسؤولية

عن ذلك باسم شعبنا... ومسؤولية التحقيق ليست من الفكرة فقط .
وبعد ذلك نحمل هذا السر في قبورنا.

أما «المحظوظ» سبير فلم يكن قد سئل عن رأيه في هذه
المحاضرة خلال محاكمته. وفيما بعد، في عام 1971 أثير الجدل
إثر مقالة لمؤرخ من هارفرد، إريك غولدهاغن، وادعى سبير الذي
لم يستطع إنكار حضوره للمؤتمر، أنه غادر قبل خطاب هيملر،
وتأكيداً لذلك ذكر شاهدين، أحدهما شريكه السابق في الوزارة
ولتر رولاند، والمساعد الإداري لرئيس منطقة بوزن، هاري
سيغموند. وزعم الأول أنه رافق سبير إلى راستنبورغ لمقابلة هتلر،
وأنه غادر المؤتمر قبل خطاب هتلر، ولسوء الحظ لم ترد هذه
الزيارة في دفتر الزيارات إلى راستنبورغ. أما الثاني فقد زعم أنه
أعلم من قبل مدير الفندق الذي كان ينزل فيه بمعادرة سبير بعد
الغداء. لكنه بدفع من جيئنا سيريني انتهى إلى القول بأن: «لقد
طلبني سبير، لا أعرف كم مرة، عبر الهاتف، وفي الأخير أعطيته ما
كان يريد».

الأرض المحروقة

يتمتع سنسر بنظرة بعيدة عن الناس. فوحدها السلطة تثير
اهتمامه، وهو يحبها كفنآن. ماذا تهم الصحايا الشاحبة، وفضاظة

هود القوهرة للعلاف

جلاديههم، إذا استطاعت هذه السلطة بناء حرماني كعاصمة للعالم، بعيداً عن آلامهم وصرخاتهم. لكن عندما ينهار كل شيء تحت ضربات الروس، ويدمر الحلفاء الغربيون المدن الألمانية بغارات الرعب ويرتكبون بدورهم الجرائم ضد البشرية، التي تبدو في أوروبا احتكاًراً للنازيين، تدق ساعة الحقيقة.

وفي حين كان النجاح يحفي الهوة الفاصلة بين الصديقين هتلر وسبير، فإن الهزيمة ستكشفها، وهي ناشئة عن الظروف الاجتماعية المختلفة لنشأة كل منهما، وعن نظراتهما اللاحقة لهذا العالم. أما هتلر، فلم يبق له إلا الإرادة الرؤيوية لجعل الهزيمة نوعاً من الأقول للآلهة. ونتحه داروينيته المختصرة الآن ضد الشعب الألماني الذي أدت هزيمته إلى فقدان عرشه، فيعلن: «إذا خسرنا الحرب، يكون الشعب الألماني هو الخاسر أيضاً وغير مجد الإنشغال بالشروط الضرورية الأكثر أهمية لحياة الشعب. وعلى العكس، من الأفضل تدمير حتى هذه الأشياء ذاتها، لأن هذا الشعب انكشف أنه الأضعف، ويخص المستقبل شعب الشرق وبشكل حصري، الذي أظهر أنه الأقوى. والذين يقون بعد هذه المعركة هم الضعفاء، لأن الطيبين قد سقطوا».

أما سير، الذي كان قد قبل سوء التعامل مع الناس، لم يستطع قبول تدمير الثروات. وأدى أمر هتلر بممارسة سياسة

حرقهم للدولة

الأرض المحروقة إلى تحرره دفعة واحدة. ورغم التهديد بالموت الذي كان ينقل على الذين يعترضون على هذا الأمر، فقد عارصه سير صراحة، وكان وحده الذي أبدى هذه الجرأة فقال له غورينغ «من الأفضل لك اللجوء إلى الخارج». وأما المارشال كيسلرينغ فقد أدار له ظهره ورفض المارشال موديل استقباله. أما المارشال فون مانشتين فلم يصدق أذنيه «هكذا، أنت تعصي أمر الفوهرر؟» وسجل غوبلز في يوميته: «ليس لنا نحن أن نوجه... سياسة الأرض المحروقة، وتعدد هذه للأعداء»، لكنه رفض الانضمام إلى تصرفات سير.

وأمام محكمة نورمبرغ، أفاد مدير إنتاج الذخائر في وزارة التسليح، ديتر ستاهل، بقوله: «لأول مرة، وفي مفاجأة كبيرة لي، وجدت نفسي أمام رجل كان يرى الوضع الواقعي بوضوح، وكانت عنده الجرأة ليس فقط للقيام بهذا النوع من الحوار المستحق لعقوبة الإعدام، بل كان فضلاً عن ذلك مصمماً على التصرف بشكل حارم» صحيح كذلك أنه وحده يستطيع أن يدفع عالياً ثمن مخالفة هتلر. وكان يعلم أن صديقه لا يملك الشجاعة للقيام بإعدامه.

عندما علم سير بموت هتلر، غرق بالدموع. وراح يتأمل الصورة التي كان قد قدمها له في برلين مع كلمة إهداء كتبت بحط

مرتجف متذكراً الإثنتي عشرة سنة من الصداقة. وأحلافهما المشتركة في مجال العمارة، ورياراتهما إلى باريس والأوبرا والكونكورد ونوتردام، وهذه اللحظة من التأمل الصامت أمام قبر نابليون، والشانزيليزيه وساحة تروكاديرو حيث كانا يتأملان معاً المدينة تحت أقدامهما، والخطط المرتقة لجرمانيا عاصمة العالم المتحاوذة لباريس عظمة وجمالاً. وذكريات أخرى أكثر حميمية من صداقتهما، والرسالة التي حملها إليه المارشال بعد نوع من الحرد: «كلنفي الفوهرر ان أقول لك أنه كان يحبك». وهذا المشهد الأخير عندما اعترف له بأنه يخالف أمره، قام هتلر بالضغط بصمت على قلم الرصاص الذي كان على مكتبه حتى كسره بصجة حافة مكتومة، قال سبير: «لا أعرف لماذا كنت أشعر بآس كبير بأن الحاجة العاسة للتأسيس معه لن تكون إلا ظلاً للتواصل البشري»، ومن جديد كان قد أكد ذلك بوفائه، وعندما سمعه هتلر اغرورقت عيناه بالدموع. وكان قد قال يوماً: «سبير، سأوقع كل ما يأتي منك».

تفاهات من أجل مذبحه

لقد حمل له موت هتلر السوء، لكنه أتم تحرره. وكان يمكن أن تبدأ حياة جديدة، لو كسبت ألمانيا الحرب، لقام سبير بتحطيط مدن جديدة في روسيا المحتلة، وبني لصديقه الفوهرر فيلا مطلية

بمعادن البلاديوم في سوتشي، وتابع تجاهله لموتى معتقل دورا أو أوشويتز أما وقد خسرت ألمانيا الحرب، فقد أرغمته محكمة المتصربين على الاعتراف بالوقائع. فقبل مسؤوليته السياسية، لكنه أنكر أن يكون قد عرف الوقائع. هذا الموقف المتواطئ مع المحكمة، وهذا الشكل من التحلل من أصدقائه القدامى صمنا له الظروف التخيفية وميداناً يرثى له بعد الحرب.

وعندما سأله النائب العام السوفياتي ما إذا كان لم يتوقع الهجوم ضد الاتحاد السوفياتي، لكونه قريباً من هتلر، وقارناً لكتاب كفاحي دون شك، رد بجواب مكرر يعني هتلر من هذا الاعتداء المعد منذ عام 1940: «أستطيع في الواقع إعطاء بعض الإيضاحات في هذا الموضوع ولما كانت لدي الفرصة لعهم هتلر عن كتب، فقد سمعته يعرض آراءه الشخصية، ولم تكن هذه الآراء تسمح لي بالاستنتاج أنه كان يملك محططات مثل ما تظهره المستندات المقدمة هنا. وقد شعرت بالاطمئنان خاصة في عام 1939، حين عُقدت معاهدة عدم الاعتداء مع روسيا، ومن المؤكد أن دبلوماسييكم قد قرأوا كتاب كفاحي، الأمر الذي لم يسمعهم من توقيع معاهدة عدم الاعتداء. فقد كانوا أذكى مني بلا شك في الشأن السياسي» ومن هنا تفهم حماسة الأوساط المالية الأميركية لموضوعه. فذهبت صحيفة «وول ستريت»، فيما بعد، إلى درجة مقارنة مذكراته باعتراقات القديس أوغسطينوس!

إنه كان يشق طريقاً مع فنيي القوى الغربية، وكان موعوداً بأجمل مستقبل، فكان حون كينيت غلريت وجورج بول وبول نيتريه يسألونه باهتمام كان يحدثهم مجاملة عن معجزة السلاح التي كان هو واصعها، بوعي كبير للحرب الجوية. وسرعان ما ازدحم الجمهور للحدث مع هذا الخبر المختلف كثيراً عن المسؤولين الناريين الآخرين والذي كان يشبه كثيراً سائله المبهورين بذكائه وذاكرته وفكره التركيبي. وكبر التعاطف معه إلى درجة إقامة الرحلات إلى باريس ويكون هو دليلها وسرعان ما جرى الانتقال من التقى إلى السياسي وأعطى سبير رأيه برفاقه القدامى الذين لم يسبق له أن قيّمهم أبداً وفي النهاية أودع محفوظاته في مصرف في هامبورغ.

لم يكن سبير يتوافق مع قضية الحلفاء، بل كما أشار إليه برادلي مع «القضية الإنكليزية - الأميركية» حتى في عدائه الكامل للسوفييات كما عرفها بشكل مباشر. وكان يسر لأحد محاوريه بأن أميركا ارتكبت حطية بعدم تحالفها مع هتلر ضد الاتحاد السوفيياتي، لكنه من جهة أخرى لم يذكر أبداً العشرين مليون من السلافيين الذين سقطوا ضحايا الجيوش النازية، إنما ضحايا الإبادة اليهودية فقط. وفي رسالة مطولة إلى مجلس مندوبي يهود أفريقيا الجنوبية في عهد التمييز العنصري، كتب: «اليوم كذلك، أعتبر ما يخصني مرراً، تتحمل المسؤولية وبالتالي إدانة كل الجرائم بمعناها

العام، التي ارتكبت اعتباراً من دخولي في حكومة هتلر في الثامن من شباط/فبراير 1942... لهذا السبب اعترفت في محكمة نورمبرغ، ودائماً في ما كان يخصني، بمفهوم المسؤولية الجماعية، وظل موقفي دون تغيير فأني أعتبر دائماً أن علطتي الكسرى كانت عندما سمحت باضطهاد اليهود وقتل حوالي المليون منهم.

أمام حياة سبير، يتولد الشعور بالرعب والاستهواء والقلق في آن معاً، الرعب أمام لا مبالاته تجاه الإبادة اليهودية التي لم يستطع تجاهلها، وأمام لا مبالاته بشأن مصير الملايين من العبيد المرغمين على العمل الإجباري تحت الإدارة العليا لوزارته، والقلق في وجه حساسية طفولية بالحاجة لحب استطاع الفوهرر وحده توفيره. وقلق أمام حالات الإنكار المتاخمة للخيانة، والعجز عن تحمل مسؤولية أفعاله، والدور المزدوج مع نفسه الذي اعتبرته نفوس طيبة شيئاً من الندم. وقلق أمام هذه الحياة الخاصة لتنازع الرغبات بين عالمين، عالم البورجوازية الكبيرة التي هي منشأه ويعود إليها، وعالم العدمية الذي غرق فيه بابتهاج ولم يتوصل إلى الخلاص منه بشكل كامل، مفضلاً ألام الكذب على شجاعة الاعتراف إنها استحالة الاعتراف بما هو غير قابل للاعتراف وكثيراً ما حاول القطيعة مع أفضل أصدقائه لكي ينسى ماضٍ سيقى حتى انتهاء حياته الحقيقية الفانضة على هذا الكاذب الأنثي.

إنها بالتالي جاذبية أمام معنى للتنظيم الاستثنائي، وأمام القدرة التي حصل عليها في دولة شمولية للتخلص من وصاية الأجهزة ومن أجل تروحيه النداء للقوى الحية الصناعية، وأمام بصيرته شبه النبوية لأحداث الهزيمة والحرب الباردة وظهور المدراء وأمام الوضوح الذي يكشف له وراء الستار كلمات كبيرة من حقوق الإنسان والديموقراطية والسلام، في تحالف جديد تحت إدارة أميركية من أجل استعمار العالم عبر الحرب. وذاكراً بيشيه، عند خروجه من السجن، «من المستحيل إمعان النظر طويلاً في الهوة دون أن تمعن الهوة بدورها النظر فيك»، إنه يعترف: «هذا يصفني بشكل تام».

وأمام جرائم النازية، كان موقف سبير مثل جميع المحرمين عندما يكونون بدون أقعة. لا استنكار للجريمة، بل إنكار للمشاركة الإرادية فيها. وموقف سبير هنا لا جديد فيه. فبالاختفاء وراء المسؤولية الشمولية ورفع قنزعة الريش كان يقصي مسؤوليته الشخصية ضمناً. واعتبر القضاة أن سبير غير المبالي بمصير الناس، لم يكن كذلك حيال مصير مواقع الإنتاج، فأقروا له بالظروف التخفيفية لأنه «في المرحلة الأخيرة من الحرب، كان أحد الرجال النادرين الذين أظهروا الجرأة في القول لهتلر أنهم خسروا الحرب ودعا لأحد إجراءات - في الأراضي المحتلة كما في ألمانيا لمنع التدبير غير المعقول لمواقع الإنتاج»، بينما حُكم بالإعدام على

مساعدته سوكل، البحار السابق والمسؤول عن دوائر العمل الإجباري. إن صراحة سوكل قضت عليه، ووقاحة سير أنقذته. والقضاة من البشر، ولكي يفهم من قلمهم، يجب أن يتكلم بلغتهم. وكان سبير يستطيع ذلك، لأنه كان ينتمي إلى عالمهم، أما سوكل فلا.

إن التوافق بين سبير وقضاته أعمق مما يعبر عنه حكم المحكمة. وباستحضار المستقبل بإشارة نوية عرف ملامسة القلب الفولاذي لقضاته العربيين. كان فناناً حالماً وباطلاً. ووجهه الحقيقي هو وجه فني، ومدير يعلن تعابير محجبة الوصول في تصريحه النهائي أن القضاة عرفوا فك رموزه: «إن كانوس عدد كبير من الناس هو هذا الخوف من رؤية التقنية تسيطر على الشعوب، وكاد أن يتحقق في نظام هتلر النسلطي. وتجتاز اليوم كل دول العالم خطر المرور تحت تسلط الإرهاب المتولد عن التقنية، في ديكتاتورية حديثة، ويبدو في هذا الأمر محتملاً. وبالتالي، كلما أصبح العالم أكثر تقنية، كلما صار من الضروري موازنته بضرورة الحرية الفردية ووعي الفرد... لذا لا بد أن تساهم هذه القضية بوضع القواعد الأساسية للتعايش بين جميع الناس». فحين كان يُعبر بهذا الكلام في أستراليا، كان الديموقراطيون البيض، يقومون بتصعيد المطاردة للسكان الأصليين

الفصل الثالث

سيريال بورو الجنرال أوسارس

من ألبيرت سير إلى الجنرال أوسارس، هو الممار من الدكتور فوست إلى الأب يوسو. فالجلاد يتلذذ بوضع اليد على المعين، ولا بعد بينه وبين الجنرال أوسارس. فلا كذب، بل تكرار هاجسي لتبرير واحد، هو الدفاع عن الوطن، دون أن يخطر في بال الضابط الجمهوري الاعتراض بعدم القدرة على التصرف كما يتعامل مع فرنسيين آحريس يتمتعون من حيث المبدأ بالحقوق التي يتمتع بها هو نفسه. ثم بعد الوقائع برمن طويل، الاعتراف بالتعذيب دون أي إلزام.

كانت الحرب الجزائرية - حيث أتيح لأوسارس اختبار مواهبه - قد انتهت بسلام الشجعان دون غاليين ولا معلوبين. وصدر عفو عام متبادل يحمي مرتكبي الجرائم من الفريقين ضد أية ملاحقة. وكان من حق الجنرال أوسارس أن يلوذ بالصمت

وفي آخر حياته عدل عن ذلك، ظناً أن جرائمه لم تكن لتخفى لأنها ارتكبت من أجل القضية العادلة، قضية إبقاء الوجود في الحرائر بالقوة، والمعترة قضية الحصار في رحه انتشار الهمجية. وخلال عامين كان بول أوسارس يقوم بالقتل، وتلك كانت مهمته. وقيادته للجيش الفرنسي في الجرائر بين عامي 1955 و1957، قتل مئات الأشخاص بالمسدس الرشاش، وأعدم وخنق وأغرق، وألقى من الطابق السادس. وقام بإعدام جميع السجناء الذين ألقى القبض عليهم، ولم يحصل أحد من هؤلاء على حق الدفاع عن نفسه. وعندما كان بول أوسارس يقوم بالقتل كانت العدالة بعيدة عن الساحة. كار يتخفى، ويقتل في الفيلات المعزلة، والأكواخ المنفردة أو المناطق الحرجية. ولم يكن لديه تعليمات مكتوبة. كان يتلقى الأوامر بالتلميح، وهو على يقين بأن أشكال الرعب التي يرتكها تتوافق مع إرادة حكومة الجمهورية. فكيف وصل المقاوم السابق إلى ما وصل إليه؟ كيف أمكن أن يصل ذلك الطالب اللامع في الأدب، والحائز على أول جائزة ترحمة عن اللاتينية في المباراة العامة للمدارس والمعاهد الفرنسية وما وراء البحار؟ وهل أن القانون الروماني، طريق الجريمة لأوسارس في هذا الحجم من الابتذال. كما يحاول التلميح إليه؟ أم بتقديم قائمة جرائمه، يرضح لاستهواء المجتمع للمشهد الذي يطن فيه كل كائن غريب أنه

فريد وجدير بالانتباه إليه، كالمرأة ذات الثديين الضخمين،
والإنسان القرم؟

بدء العمل

في عام 1954، كان بول أوسارس عسكرياً في خدمة دائرة
التوثيق الخارجي وضد التجسس، جزء الإدارة العامة للدوائر
الخارجية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر تلقى تعيينه في السرية
النصفية الواحدة والأربعين المظلية لمدينة فيليب فيل (اليوم
سكيكدا).

وفي الجمعية الوطنية، أعلن رئيس الوزراء بيار مندرس
فرانس، أن حكومته تتهاون في شأن مواجهة «أحداث» الجرائر.
كما أن وزير الداخلية حينذاك فرانسوا ميتران أضاف: «لا
مفاوضات مع أعداء الوطن. والمفاوضات الوحيدة هي الحرب!». هذه
حملة مثقلة بالاستنتاجات. فالقول عن الجرائرين المتمردين
بأنهم أعداء الوطن، يعني وسمهم بالخيانة، ويعني اعتبارهم
خارجين على القانون. وفي كانون الثاني/يناير 1955، غادر بول
أوسارس مرسيليا للذهاب إلى فيليب فيل، في شمالي قسنطينة
وأصبح فيها ضابط استخبارات في السرية الصغرى الواحدة
والأربعين المظلية. ورغم إعلان القانون العرفي لوزير الداخلية،

فإنه لم يكن ممكناً إعلان حرب رسمية في الجزائر، لأن الجزائر كانت فرنسية حينذاك. أما منصب ضابط في الاستخبارات الذي لا بد أن يشغله أوسارس، فلم يكن موجوداً في زمن السلم. فكان لا بد من «إيجاده» من لا شيء، كما كان يقول، لأن العقيد الذي كان يقود السرية - النصفية - لم يعطه تعليمات ولا محفوظات. وتندرج المهمة المكلف بها من الدولة منذ البداية في طي الكذب والكتمان.

فيليب فيل بالتالي، في هذا المنصب الذي لا وجود رسمي له، وفي هذه الحرب التي لا يجرؤ بعد على ذكر اسمه، سيبدأ بإعداد أسلحته الأولى في الثامن عشر من حزيران/يونيو، تاريخ ولادة الدعوة للمقاومة من قبل الجنرال ديفول، وبعد وقوع أحد الاعتداءات، اقتنع بما يراه رجال الشرطة من ضرورة التعذيب. فقال عن هؤلاء المدربين «كانوا يعبرون بصوت منخفض عن آرائهم، لكن بدون حرج، حول هذه الممارسات التي يعرف عنها الجميع في باريس أنها كانت مستخدمة... ولن أناحر في الاقتناع بأن الظروف كانت تشرح وتبرر أساليبهم»

وأجرى بالمشاركة مع رجال الشرطة «الاستجابات الموسعة» في أول الأمر بالضربات التي غالباً ما كانت كافية، ثم بالوسائل الأخرى ومنها الكهرباء والتعذيب والماء. وكثيراً ما كانت

تستخدم مولدات ميدانية، لتغذية المحطات المرسلّة - المتلقية... وكانت توضع منافذ كهربائية في الأذنين أو على الحصيتين للسجاء. وبعد ذلك، كان يرسل التيار الكهربائي بطاقة ثابتة. ومنذ ذلك الوقت أصبح التعذيب والموت من حملات أوسارس في مسار هذه الحرب التي لا اسم لها وبالتالي فهي لم تكن موجودة.

وفي العشرين من آب/أغسطس 1955، وعلى بُعد 20 كلم إلى الشرق من فيليب فيل، وجد الجنود الفرنسيون في أحد مجامع الفحم الحجري جثث خمسة وثلاثين أوروبياً. فاعتقل ستون جرائزياً في السجون، ليسوا بالضرورة أنهم مقاومون. وأخير الملازم قائده العقيد عبر الهاتف.

العقيد ماير:

هل عندكم سجناء؟

- نعم، ستون تقريباً ماذا أعمل معهم سيدي العقيد!

- يا له من سؤال! تأخذهم إلى القبر بالطبع.

هذا هو أوسارس في الواقع، الذي جاء إلى المواقع التي كلف بالعمل فيها. فبعد أن استحوذ لفترة قصيرة أحد السجناء، الذي اعترف بقتل أحد الأوروبيين، أمر أوسارس أحد التابعين له: «خذه، يجب إعدامه على الفور». وبعد ذلك بقليل وجه الأمر بشأن السجناء الستين: «هيا، فتشوا عن رجالكم مع مسدساتهم

الرشاشة وجميع الأمشاط المملوءة المتوفرة لديكم». وقام هو نفسه بإيقافهم في صفوف «بعض قطاع الطرق مع العمال المسلمين الذين ساعدوهم» ثم وحه الأمر بإطلاق النار عليهم. «كنت لا مالياً. كان يجب قتلهم، هذا كل ما في الأمر، وقد قمت به».

بعد بضعة أيام، قام أوسارس ورجاله بإحضار حوالي مئة سجين حدد، وجرى قتلهم أيضاً على الفور هذه الإعدادات و«اختفاء» سجناء معركة فيليب فيل (لم يُعرف إن كانوا عدة مئات أم عدة عشرات أو أكثر من ألف) كانت تحري بعناية وبسرعة. وكان هو يسهر حتى على إعداد حفرة يصل طولها إلى مئة متر وعرضها متران وعمقها متر واحد، ولا يغلقها في اليوم التالي إلا بعد تغطية الجثث بالكلس الحي المرسل من الجزائر. ويمكن التناؤل تحت أية قائمة كانت قيادة الأركان تضع حسابات شراء ذلك...

هذه الوقائع سرعان ما كانت تعرف في الجيش كله، وتثير عدداً من الانتقادات. وفي دولة حديرة بهذا الاسم كانت هذه الانتقادات جديرة بأن تؤدي إلى مثول أوسارس أمام محكمة عسكرية باسم جرائم الحرب. وفي عهد الجمهورية الرابعة أدت إلى العكس، فترقي أوسارس من رتبة نقيب إلى رتبة رائد وعين

في هيئة أركان الحمرال ماسو، في إطار العمل «الموازي». وفي هذا المركز بعد تعلمه السريع في فيليب فيل سيعطي الأفضل من ذاته.

فيلاً الأبراج

في الثامن من كانون الثاني/يناير 1957، في الواقع يوم مباشرته الوظيفة، قال له الجنرال ماسو: «أعلم بكل ساطة أنك الرجل المناسب للوصع. ولأجل هذا تم اختيارك. اليوم تسيطر حبة التحرير الوطني على مدينة الجزائر وتعلن ذلك كل يوم.. اليوم سنقوم بتصفيتهم، بأقصى سرعة، ويكل الوسائل: إنه قرار للحكومة.. ليس هذا عمل خادام للكاهن». إن مهمته واضحة، لكنها يجب أن تبقى سرية. وقد خصص له مكتب لدى محافظ مدينة الجزائر وتغطية إدارية. وكلفته مذكرة إدارية «قانونية وعامصة» بشكل رسمي بعلاقات بين الجنرال ماسو ودوائر الشرطة والعدالة: «هذا يعني بوضوح أنه يجب علي إقامة علاقات جيدة مع رجال الشرطة من أجل القدرة على الاستفادة منهم والعمل بحيث لا نكون بحاجة للعدالة أبداً. ولم يكن مكان عمله الحقيقي في مكتبه في المحافظة؛ بل في بيت سري، وكشفه مساعده لمصطفى، في ضاحية مدينة الحرائر هي فيلاً الأبراج، «فيلاً كبيرة من طابقين وتحتها قبو، ومحاطة بحديقة مهملة. وفي كل طابق

أربع غرف... المكان الذي توجد فيه كان يبقى منعزلاً في معظم الأحيان. ولا جيران حولها، يمكن أن يتسبوا في إزعاجنا. وفيها تجري استجوابات السجناء الذين يحالون إلينا.

كانت الاستجوابات تتواصل كل ليلة بوتيرة مستمرة تتناسب مع وصول السجناء. وعندما يطفح العدد ويترامى عبء العمل تقوم مختلف فرق مدينة الجرائر بمبادرة خاصة بها بإرسال جميع السجناء الذين ليس لديهم الوقت لاستجوابهم، إلى قصر الأبراج. ورغم الضربات وأتكال العقاب في التحقيق، والإغراق في الماء، كان استثنائياً يموت المتهمون خلال الاستجواب. وبعد أن يقولوا كل ما عندهم أو بعد أن يفهم أنهم لن يقولوا شيئاً، يكونون قد «استهوا» «كان من النادر أن يظل السجناء الذين خضعوا للاستجواب ليلاً، أحياء حتى الصباح الباكر. وسواء تكلموا أم لا، يكونون قد انتهوا بشكل عام... وفي معظم الأحيان يذهب رجالني إلى مسافة عشرين كلم عن مدينة الجزائر في أدغال بعيدة وتطلق النار على المتهمين برشة من الطلقات الرشاشة، ثم يدفنون. أما تنفيذ الإعدامات فلم يكن يجري في المكان ذاته. وكنت قد طلبت من مساعدي أن يهتم بتحديد الذين كانوا يخضعون لأعمال السخرة». كانت آلة القتل تقوم بعملها بلا رحمة وبانتظام وبشكل شه روتيني. كان بول أوسارس يبدو كأنه لا ينام و «في أحسن

الحالات، ساعتين في آخر الليل، وفي قيلولة ساعة في النهار... وكنت أصعد بشرب لترات من القهوة».

أما الحكومة الاشتراكية - الوسطية، فقد كانت تحظى بموافقة الشيوعيين على صلاحياتها الخاصة، ولم تكن تستطيع ألا تكون على علم بما يجري، مهما قيل عنها، من ارتكاب جنون القتل الذي كان يخرّب الجرائر. وكانت ذكريات الجنرال أوسارس تحاول الاستعادة من تبديد ظلمة وصباب الأكاذيب الرسمية. ففي بادئ الأمر، كان أوسارس ينقل تقريراً يومياً إلى الوزير المقبم لأكوست الاشتراكي، ممثل الحكومة، وإلى الجنرال ماسو أحد عسكري القوات الفرنسية الحرة (وأسفاه) وإلى الجنرال سالان القائد القام. وبيده كان يكتب رواية «الأحداث» في معكرة على ثلاث نسج على ورق الكربون، وتحدد عدد حالات الاعتقال المنفذة من قبل كل وحدة عسكرية، وعدد المتهمين الذين يقتلون خلال الاستحواب، وعدد حالات الإعدام المنفذة من قبل مجموعته أو من قبل الأفواج بلا محاكمة.

قتل بن مهدي

في شباط/فبراير 1957، اعتقل القيادي في جبهة التحرير الوطني، العربي بس مهدي، وعرض عليه الجنرال بيجار الذي

يحتججهم، التعاون معه. لكنه رفض. فما العمل؟ ولجأ بيجار إلى استشارة القاضي بيرار، المستطلع السري في الحزائر الذي أصبح حينذاك وزير العدل، فنصحه تلميحاً بقتله.

القاضي بيرار:

- لو لم تكن فتشت بن مهدي، لما أحدثت منه حبة ملح الحامض الأرق.

- ماذا تروي؟

- هيا! قال بيرار وهو يشدد على كل كلمة من كلماته، ليس منك أن تعلم هذا الأمر: جميع كبار القادة يحملون حبة ملح الحامض... ما كان يطلبه مني بيرار، الذي كان يمثل العدالة، لم يكن ممكناً أن يكون أكثر وضوحاً.

وفصل العسكريون في نهاية المطاف الطريق إلى حبة ملح الحامض. فقد وصل أوسارس مع إثني عشر مسلحاً في سيارتي حبيب ودودح، وأعادوا بن مهدي إلى مكان اعتقاله. فوضع بسرعة في السيارة، وانطلق الموكب بأقصى سرعة نحو مزرعة منعزلة على بُعد حوالي 20 كلم إلى الجنوب من مدينة الحزائر. وروى أوسارس «كنت قد أعطيت تعليمات دقيقة جداً إلى ضابط الصف السدي كان مكلفاً بحراسة زعيم جبهة التحرير الوطني: إذا هوجمنا، تقتله فوراً. حتى وإن خرجنا سالمين، تطلق النار عليه دون تردد».

وفي المزرعة «المعارة» للجيّس عبر أحد الأوروبيين، كان عشرون رجلاً من الكتيبة الأولى المظلية قد كلفوا بإعداد زاوية في مبنى صغير لاستقبال بن مهدي فيه ليلاً. «قمنا بوضع السجين في غرفة أعدت مسبقاً وكان أحد رجالي يقوم بحراسة المدخل وعندما أصبحنا في الغرفة، حملنا بن مهدي، بمساعدة الرتاء، وشنقناه بشكل يدعو إلى الظن بعمل انتحاري. وعندما تأكدت من موته، طلبت على الفور فكّه ونقله إلى المستشفى».

موت السيد بو منجل

كان اعتقال السيد بومحل يطرح حالة ضميرية للعسكريين. فاستناداً إلى براهته وغياب الأدلة ضده، «عرض نفسه ليكون بريئاً من الاتهام». ويتذكر الرائد أوسارس قائلاً «تداولنا بالأمر طويلاً». أمام هذا التعبير «تداولنا» (الذي ليس فيه شيء من القضاء) حدث الجنرال ماسو قائلاً: «أوسارس، إنني أحظر أن يهرب! مفهوم؟».

لقد فهم أوسارس، فاتجه على الفور إلى مكان احتجاز المحامي، حيث توجد مجموعة من عدة أبنية تقيم فيها كتيبة من المظليين، وهناك شرح لملازم أنه يجب نقل السيد بومنجل، المعتقل في الطابق السادس، إلى مكان آخر تجنباً لهروبه، لكن دون المرور بالطابق الأرضي، ويجب أن توفر له جسراً بين

النيات. وأضاف: «إنني أنتظر في الأسفل حتى تقوموا بذلك». كما فهم الملازم الأمر أيضاً. «انتظرت بضع دقائق، فجاء الملازم لاهثاً ليعلم لي أن بومجل قد سقط. فقبل أن يدفعه من أعلى الجسر، كان قد قتله بضربة نقبضة معول وراء الرقبة».

من الناحية الشكلية، طلبت الحكومة تحقيقات وتقارير، وطرح النواب القضية في الجمعية الوطنية. وأجري تشريح للحنة ولم يعثر على أي أثر للعنف على جسم علي بومجل واستتج أنه موت «بالانسحاق». ولم يقلق أوسارس إنه كان يدرك أن ماسو لديه دائماً الصوت الأخضر من الحكومة بواسطة القاضي بيرار «الذي يعرفنا، ولديه معرفة صحيحة لما يجري».

أعضاء النوتردام الأفريقية

يجب ألا يصبحوا مثل بن بلا

في كانون الثاني/يناير 1957، اعتقلت كتيبة مارسل بيحاز اثني عشر رجلاً متهمين بتنظيم محاولات اغتيال. مجموعة نوتردام الأفريقية. هنا أيضاً من كان سيصبح الجنرال بيجار لا يبدو أنه يعرف ما العمل مع هذه المجموعة وسرعان ما طرح ماسو فكرة إرسالهم إلى «دغل بعيد»، واستفاد العسكريون الذين أدركوا ما يجري، من محيي ماكس لوجون، أمين الدولة لشؤون الحرب من

قبل حكومة عي موليه «من أجل رؤية ما لديه في داخله» كما يقول ماسو ويتمنى الضباط الذين يعدبون وينفذون يومياً، التأكد بشكل معين من أن الحكومة تدرك جيداً هذه التصرفات وتوافق عليها، إبهم متوافقون. وأسرّ ماكس لوجون إلى ماسو: «هل تذكر الطائرة التي كان بن بلا على متنها؟». عندما علمت الحكومة أن هؤلاء الرجال سيذهبون بالطائرة من المغرب إلى تونس، طلبت مطاردة الطائرة وإسقاطها. وإذا كنا ألعينا هذا الأمر، فقد تمّ ذلك في اللحظة الأخيرة، لأننا علمنا أن طاقم الطائرة فرنسي بالنسبة للحكومة إنه لأمر مؤسف أن يكون بن بلا قد ظلّ حيّاً. ويكون توقيفه شائبة إضافية».

عندما روى لنا ماسو هذه الرواية، علق أوسارس: «إن هذا واضح جداً لي، سيكون عندي إثنا عشر رجلاً للإعدام في الليلة اللاحقة. وكان يمكن أن أترك هذا العمل المتعب لبيجار، لكنني فضلت القيام به».

الضمان الاحتياطي للسلطة السياسية

ليس إقرار السلطات من فعل بضعة أفراد أو وزراء، بل هو شأن مؤسسي فإن أوسارس المعترف إلى قوة الإحساس وليس إلى الذكاء. يقدم تحليلاً تاماً للوضع. وفي الثالث من نيسان/إبريل

1955 عندما اقترح البرلمان على قانون حالة الطوارئ الذي يقوي الروابط بين الشرطة ودوائر الاستخبارات العسكرية، ويكون قد حكم بوضوح بأن المقصود «تفعيل المؤسسة في ما يمارس بشكل شبه رسمي»... و«قررت باريس سرّاً تصفية قادة جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل». وفي الوقت نفسه ذكرت بأن الوزير المقيم روبر لاكوست كان قد أمر الجنرال ماسو «باستئصال الإرهاب من الجزائر كلها»، بـ«مخ سلطات الشرطة للفرقة المظلية العاشرة». وكتب أوسارس يقول: «كانت الإعدامات بدون محاكمة تشكل جزءاً متكاملًا من الأعمال الحتمية للحفاظ على النظام. ولأجل ذلك تمّ استدعاء العسكريين. فكان قد أقرّ الإرهاب - المضاد، لكن بشكل شبه رسمي وكان واضحاً أنه يجب تصفية جبهة التحرير الوطني وأن الجيش وحده الذي يملك الوسائل للقيام بذلك. وكان من البديهي حداً ضرورة إعطاء الأوامر في هذا الاتجاه إلى أي مستوى مهما كان. ولم يطلب أحد مني بشكل صريح إعدام هذا أو ذاك. كان ذلك بديهيًا». كان أوسارس إذن يعتبر أعمال الرعب التي يرتكبها نتيجة بديهيّة وشبه طيعية للقرارات المتخذة من قبل الحكومة، رغم أن هذه القرارات لم تكن مصاغة بوضوح وصراحة. كان يُضمّن تلك القرارات أمراً لم تنص عليه، بل جاءت من رأس السلطة، باللجوء للإعدامات بدون محاكمة.

وجهان للموت في الديمقراطية

في الجمهورية نوعان من الجلادين: من ينفذ الإعدام بعد محاكمة، ومن يقتل بدون محاكمة. والمقارنة بين هذين الوجهين ليس شأنًا غير جدير بالاهتمام. فقد قتل أوسارس بضعة ألوف من الأشخاص بين عامي 1955 و1957. وهو يجهل العدد المحدد لهؤلاء الضحايا ويكتفي بالإشارة إلى 24 ألف سجين في الجرائر، وإلى «اختفاء» 3024 شخصاً، بتعبير خحول ليقول أنهم قتلوا.

أما الجلاد الرسمي، أناتول ديبلر، فقد ظل يقتل خلال أربع وخمسين سنة، وكانت هذه هي مهنته. كان مساعداً، ثم رئيساً تنفيذياً لأحكام حربية بين عامي 1885 و1939، وأعدم بالمقصلة 396 محكوماً بالإعدام. وكان لجميع المجرمين الدين أعدمهم الحق في المحاكمة فعندما كان أناتول ديبلر يقتل، كانت العدالة هي التي تقتل، يعني أن الأمة والجمهورية هما اللتان تقتلان في صبح النهار كان أناتول ديبلر يقطع الرؤوس في الساحات العامة، وأمام الجمهور. كان شخصية مبتذلة، تدفع له الدولة، ويتلقى التعليمات المكتوبة. كان هاجس الحركة التقية يستحوذ عليه، من أجل أن تقتل العدالة باتقان.

كان بول وأناتول يقتلان، أحدهما في غياب أية عدالة، والآخر باسم العدالة. ويعتبر الموت مهنة كليهما. كان أوسارس

جلاداً في الظل ويسير بمحاذاة الجوران، ويقتل في الليل، وهو في وضع الاختفاء، أما ديبلر فكان يقطع الرأس في الصباح الباكر، أمام الحشود الضخمة، لأنه ينفذ قرارات العدالة. فيقتل أوسارس بوسائل داعمة. ويقتل ديبلر حسب كتاب محدد

ديبلر بطل شعبي لمشهد عام

عندما دفن الرئيس التنفيذي للإعدام أمانول ديبلر، في 5 شباط/فبراير 1939، تنقل الجمهور في حي أوتوي، لحضور جنازته، وكان هناك أشخاص صعدوا إلى الأشجار، ووقفوا على الحدران حتى شبايك البيوت التي تحف بالمقبرة. وكان يجب دفع المصورين فجلاذ الجمهورية يفارق الحياة بالطريقة نفسها التي أخذ بها حياة الكثيرين على امتداد زمن ممارسة عمله: أمام مئات الأشخاص جهاراً وعلى رؤوس الأشهاد.

المشاهدون ثلاثون مرة أكثر

مما في مباراة لعبة الركبي

على عكس الإعدامات بدون محاكمة والسرية والليلية لبول أوسارس، تكون الإعدامات المقررة من قبل العدالة عامة، وتحري في المدينة في وضح النهار. والجمهور يسارع ليشهدها.

المشاهدون الأكثر عدداً كانوا في عام 1909. حينذاك كان يتجمع في حديقة الأمراء في باريس ثلاثة آلاف شخص في مباراة الركبي بين الفريق الخامس عشر الفرنسي والنيوريلاندي «أول بلاك». وحلال ذلك اللقاء تجمع في بيتون 100 ألف شخص لكي يشهدوا الإعدام المضاعف أربع مرات الموجه من قبل أناتول ديبلر! فالأخوان بوليت وشريكاهما فرومانت وديرو، كانوا قد حكموا بالإعدام لارتكابهم سبع عمليات قتل وثمانية عشرة محاولة قتل، وفي معظمها ضد عائلات فلاحية أرادوا سرقتها. وقد عرفوا باسم «أربعة بيتون». وعندما وصل أناتول ديبلر إلى محطة بيتون، قادماً من باريس لتنفيذ إعدام الأربعة المحكومين، استقبل من قبل حشد كبير.. وكان الناس قد قدموا من كل مكان في فرنسا وبلجيكا، وكانت الطريق تستغرق عدة أيام في بعض الأحيان. وفي مواجهة «هذا الجمهور الصاخب» اضطر أناتول ديبلر للإفلات من عربة مؤخرة القطار من أجل النزول من القطار. أو في محاولة لرؤية تنفيذ الإعدام توجه المئة ألف مشاهد إلى جوار باب السجن الذي تجري أمامه عمليات الإعدام، وذلك رغم المطر والبُعد وسط المدينة. «في بيتون ظل الحديث يتردد طويلاً عن هذا الإعدام المضاعف أربع مرات. وقد عرضت مقهى مايار التي توجد قرب السحن قدح الجعة الكبير الذي كان يشرب به ديبلر قبل أن يغادر بيتون».

وعند العودة إلى باريس استقل أناتول ديبلر في المحطة من قبل عدة مئات من الأشخاص. وإذا وضعنا العدد الاستثنائي للمشاهدين جاناً، فإن هذا الإعدام المضاف أربع مرات لا يشكل استثناء. في كل مرة يقتل فيها جلاد الجمهورية، يحري ذلك أمام جمهور من المشاهدين. ومن أجل احتواء الجمهور يوم مرور ألفرد بوبوز أمام المقصلة في شباط/فبراير 1899. الإعدام الأخير الذي جرى في حي روكيت - قام المحافظ بتعنة مئة وخمسين حارساً من المشاة، وثلاثين حارساً من الفرسان.

علية المجتمع في المقدمة

في أيام تنفيذ الإعدام، كان المشاهدون يتجمعون في الساحة حيث توجد المقصلة. ويستطيع بعضهم بناء على إذن خاص من المحافظ الوصول إلى الأماكن الأقرب والأكثر راحة. وهناك يجلس «الكتاب» والصحافيون والسياسيون والشخصيات المرموقة حينذاك... ومع بعض النساء المشبهات والمحيطيات». فضلاً عن ذلك «حول المشائق لا وجود إلا للمأمورين من الشخصيات الرسمية الذين يحدد لهم القانون وبعض الصحافيين المرحص لهم بمشاهدة عملية الإعدام».

الحبشة مع الكماة

بعض الإعدامات كانت تتحول إلى أحداث اجتماعية. ففي عام 1882، أدين جان باتيست ترومان بعدة جرائم، إحداها قتل ثلاثة أطفال في باتنين، إضافة إلى جرائم أخرى، وجرى إعدامه بالمقصلة في جو احتفالي بورحواري! وكان مدير سجن روليت قد وجه الدعوات لحضور هذا الحدث الاحتفالي. وقد جاء بعض المدعوين وحلبوا معهم بعض قطع الجمبون والخبز وقناني النيزد للتحفيف من الشعور بطول الانتظار أما القائد الأمني، فقد دفع صاحب مطعم في الحي لإعداد حبشة مع الكماة!.. فكانت بحب الظهور بأي ثمن، كان يجب حضور المشهد، كان يجب أن يكون موجوداً... وبينما كان العسكريون الفرنسيون في الجرائر يحاولون إخفاء الإعدامات بدون محاكمة، وحه محافظ الشرطة، في مناسبة تنفيذ إعدام موجه من قبل أناتول ديبلر، دعوة لضابط روسي ثابت: «من أجل الترفيه... حضر تركيب المقصلة، وهدام المحكوم، حيث تابعه بالنظر، حتى رأى جسده يتدحرج في السلة».

الإعدام في برنامج الرحلات السياحية

في السابع عشر من آب/أغسطس 1889، كان الإعدام المزدوح لـ «ألورتو وسيليه» في برنامج الدورة السياحية المنظمة

في غرف النوم في القطار من أجل المسافرين البريطانيين الذين جاءوا يقضون عطلتهم في فرنسا وفي الوقت نفسه، حامت سبع سيارات كبيرة مليئة بحوالي ثلاثمئة سائح، وتوقفت في محيط السجن... وتوجه جميع هؤلاء الأشخاص إلى أقرب ما يمكن من المقصلة.. وحصصت الشرطة أكثر من مئة عربة حنطور في الشوارع المجاورة للسجن. فكان السادة والحدم قد استحبوا لنداء الدم. وغصت النوافذ والشرفات بالمشاهدين، ووقعت المشادات على المقاعد العامة، وأحرث الكراسي بسعر غال جداً.

الشعب يهلل للفاعلين

إن أباتول ديبلر هو القاتل باسم العدالة الرسمية، وهو بالتالي شخصية شعبية. فكما يقابل الممثل في المسرح، كان ينطلق الصراخ «يعيش ديبلرا». ولا يظهر أوسارس أبداً في الصحافة، وعلى عكس ذلك يتخذ ديبلر موضوعاً للعديد من المقالات على امتداد ساحتها. وتقدم المجلات المعتادة على استعادة صور رودين وجورس وكليمنصو رؤيتها لجلاد الجمهورية في صورة له إلى جانب المقصلة، في اللباس الرسمي والبرنيطة، وتوزع على الجمهور العام على بطاقات بريدية!

والمقصلة هي الفاعل الثاني في الإعدامات، هي تستقبل الزائرين في مقرها الرسمي في شارع، فولي - ريسو من رجال

الدولة والبعثات الأجنبية (يأتي بعضها من الصين) وذوي الامتيازات. أمام هذا الجمهور المحدود يقوم ديبلر بتجاربه على رزميات من القش. وتنزل شعرة المقصلة من علو 4,5 م (ارتفاع ألتها) بسرعة 20 كلم في الساعة وتقطع الرأس في جزئين من مئة من الثانية. وفي كل مرة يُكشف دور الفاعلين ونوعية «أداء» الجلاذ من قبل الصحفيين. ولا ينقص هؤلاء أي واحد من «مشاهد» المقصلة. ويوم إعدام القوضوي إميل هنري «كان هناك حوالي ستين صحافياً بينهم امرأة مسة شياء شكلت موضوعاً لفضولية عامة، دون أن تشعر بأدنى انزعاج من ذلك. وكانت تتحدث بسرور مع جيرانها، أو حتى مع ضباط شرطة البلدية الذين كانوا يمازحونها. وكان رقباء المدينة يمرون وهم يضعون السيارة أو الغليون في الفم. كان الكل يضح». وعندما نفذ أناتول ديبلر إعدام ألفرد بونيز في شباط/فبراير 1899، نقلت «الطبوعات الخاصة» في اليوم التالي أن المنفذ الجديد للإعدام «أظهر اطمئناناً لحركته، ونظرة ترغم على الإعجاب». وكانت شهرة أناتول أنه أكثر حيوية وأكثر دقة من والده لويس، مع احتفاظه بالتدقيق المفرط. ويصل الصحفيون إلى درجة قياس الزمن الذي يستغرقه لإنزال رأس المحكوم عليه... ويعتبر البعض أن ديبلر كان يتفد عمله بسرعة وينجز العمل بسرعة.

ديبلر موظف و«ميكانيكي» رسمي لدى العدالة

نهار الجمعة في 13 كانون الثاني/يناير 1899، عندما تلقى أناتول ديبلر أول أمر بتولي مهمة رئاسية تنفيذية للإعدام، وحدد له موعد مع الممثل الرسمي للعدالة، النائب العام في الجمهورية، الذي قال له: «ها أنت مستعد دون شك للقيام بواجبك كخلف جدير بوالدك... مما قيل لي أن لديك الحركة الموثوقة والسرعة المنتظرة منك». كما إن الشعب هو الذي يحكم على المجرم بالموت، بالتفويض خلال سير الدعوى. وكان آل ديبلر مكلفين بتطبيق قرارات المحلفين وقضاة محكمة الجنايات، وعندما يسقطون سكين المقصلة «يكونون بأمر صوت الشعب... عندما يصح المحكوم عليه بيس أيديهم لحظة إخراجهم من السجن، ويكوسون أمام حباب الأمة بأسرها، ويكون أناتول ديبلر «مفغداً بالتعويض»

ويجد ديبلر نفسه مرغماً على تنفيذ إجراءاته من قبل الوزارة التي يرتبط بها: لأن العدالة يمكن أن تكون بحاجة له في كل لحظة، ولا يستطيع مغادرة باريس بدون إحازة. وإذا أقام في غير منزله، يكون ملزماً بإيداع عنوانه المؤقت في المكتب الأول للشؤون الجرمية وإذا قام بأي سعر، عليه إيداع دليل سفره، وإذا

نم يفعل ذلك مرة واحدة، يُعتبر مرتكباً للخطأ. وهو «لم يكن فيلسوفاً ولا مشرعاً ودوره أن يقوم بالتنفيذ وإذا لم ينفذ. يفقد اعتباره في نظره ونظر الحكومة التي يعمل في خدمتها».

كان أوسارس في آن معاً الشرطي الذي يعتقل، والقاضي الذي «يحقق»، القاضي والجلاد، أما ديبلر فلم يكن أكثر من متدخل بين كثيرين آخرين، بعد الشرطي وقاضي التحقيق والقضاة ومحكمة الحنايات... وخلافاً لأوسارس الذي أقام ووجه «نظاماً للقتل دون عدالة»، فإن ديبلر، في إطار مكنة - العدالة، ليس إلا الدولار الأخير... وفي موضوع الإعدامات كان لويس ديبلر والد أساتول، يقول: «لست مع، ولست ضد، ولست لاتي»، أما ديبلر الآن فيرى نفسه متدحلاً تقنياً بسيطاً. وكان الحلا دون يوحهون لمن سيقطع رأسه كلاماً يقول: «إنه إجراء شكلي، أيها السيد، وعلينا القيام به».

يظهر هذا النظام لدولاب العدالة، كحلقة أحيرة في السلسلة الرسمية، بقدر ما تكون الحركة البريدية للإعدام مقننة في الدولة أما أوسارس فقلما كانت تهمة وسائل إنهاء المشبوهين: الفرق أم التناقض أم رشنة من مدس رشاش، أم السقوط من الطابق السادس. مقابل ذلك، فالنظام الرسمي هو الذي يعمل على ديبلر تقنيات القتل في أدق تفاصيلها وتأتي الحشود لتشهداها. وفي

النص الذي تضعه وزارة العدل يتحدد أن على المحكوم «أن يظهر مربوط اليدين والقدمين ومقبوضاً عليه من قبل مساعدين، ومسداً إلى لوحة تتأرجح تحت ثقل جسمه، وبعد أن يفقد السيطرة على نفسه يكون المحكوم عليه ظاهراً تحت عين المقصلة، في هذه اللحظة الحاسمة يكون الرئيس التنفيذي إلى شمالي الجهاز، ويده اليسرى على ساخن عين المقصلة، ويده اليمنى يمسك الرافعة الكبيرة لشفرة المقصلة». وتحدد النذرة عنها أن على الحلال «أن يضغط في وقت واحد باليدين الاثنتين». فتسقط عين المقصلة على عنق المحكوم عليه، وتمسك برأسه، بينما تقوم شفرة المقصلة بقطع الرأس على الفور. وأخيراً تؤدي «دعفة صغيرة لجسم المحكوم عليه إلى دحرجته إلى السلة. وفي السلة ذاتها يُفرغ السطل الذي سقط الرأس فيه، ثم يطبق الغطاء على السلة». ذلك هو نمط استخدام أتبع بشكل أعمى من قل أناتول ديبلر في كل حالة إعدام قام بتوجيهها.

إن جميع الحركات التي يطبقها المنفذ للإعدام، قل وبعد العملية، تكون مقننة بشكل رسمي. فيجب نقل المقصلة إلى أمكنة التنفيذ، ويجب إعادتها إلى مكان حفظها، كما يجب صيانتها. هذه القوينة الرسمية التي تكمل شرعية القرارات القضائية في الإعدام، تسمح للحلال بشكل رمزي ألا يعتبر قاتلاً، بل إنه عمل في الواقع كمساعد للعدالة.

ولم يكن أناتول ديبلر بصفته جلاداً، بحاجة لتبرير أعماله. وعلى امتداد هذه الأعمال، لم يقل شيئاً من شعوره تجاه عقوبة الإعدام ولم يجب أبداً عن هذا السؤال عندما طرح عليه. «لا شك في أنه كان يقوم بعمله على أفضل وجه، لكنه ليس من الواجب أسداً أن يُطلب منه تبرير عمله أمام الملاء!! فالمتفد للأعمال الكسيرة يجهد لإقامة عدالة تامة قدر الإمكان... لأن أناتول ديبلر بصير للعمل الجيد.

ولما كان أوسارس يحتفظ بمفكرة تذكره، كان أناتول ديبلر ينفذ بدقة سجل تنفيذ الإعدام. كان الجلاد السري للجيش الفرنسي في الجرائر يسجل في آخر كل ليلة عدد ضحاياه، والجلاد الرسمي يقدم حساباً لمهمته قبل وبعد كل عملية إعدام. لكن أوسارس في هذه الأوراق المخصصة لتراتيبته لا يقدم أي تطابق، ويُحوّل الإعدامات بدون محاكمة إلى حالات هروب فاشلة، كان يكذب إذن، وكان أناتول ديبلر يقدم بياناته أداء لحسابه الشخصي، وفي كل عملية إعدام يذكر بالجرائم المرنكة من قبل المحكوم عليه وليس عنده ما يُشغل البال شرعية أو قانونية أعماله، ولا لمدلول الإعدامات التي يوجهها. هذا الغياب لوع من البحث عن المعنى هو الذي يميز أناتول ديبلر كمعتمد دقيق للعدالة، عن بول أوسارس القاتل السري للجمهورية الخامسة. ويشعر هذا الأخير بالحاجة لتبرير نفسه، ولم يوضع النظام القضائي لظروف استثنائية

للعناية. وقد كتب في هذا يقول. «العدالة منظمة حسب نموذج يتناسب مع البلد الأم في زمن السلم. ونحن هنا في الجزائر، في حرب قد بدأت». وحججه ضد العدالة هي حجج هتلر الذي كتب قائلاً: «لا يستطيع رجال القانون فهم أن قوانين أخرى تعمل في المراحل الاستثنائية». والأمر ذاته في تبريره للإعدامات بدون محاكمة. «عندما يطلب من العسكريين إعادة النظام إلى الجزائر، تكون السلطات المدنية قد قبلت ضمناً مبدأ الإعدامات بدون محاكمة» وكان هتلر قد قال: «لقد أعطيت الأمر إلى هيملر بتصفية كل من يوجد في معسكرات الاعتقال، في حالة الخشية يوماً من حدوث اضطرابات داخلية»

إن رجلاً يقوم بتعذيب سجين وتصفيته بعد تعذيبه يمكن أن يظهر وحشاً في نظر الرأي العام. ويعترف أوسارس: «كنت غير مبال أمام وجوب قتلهم، هذا كل ما في الأمر، وقد قمت بذلك». ويزعم أنه تألم بعد التفكير: «فقد تعلمت أن أكون غير مبال بالمسي وبألم الآخرين». هكذا التقى مع نبرات متصوف كبير آخر اسمه هيملر، قائلاً: «الجملة القصيرة: يجب إبادة اليهود سهلة اللفظ، لكن ما يُطلب من الذين يكلفون تحقيقها عملياً هو الأمر الأكثر قسوة وصعوبة في العالم.. أظن أنني أستطيع القول بأنه أحسن العمل معها دون إلحاق الضرر بعقول رجالنا وقادتنا».

القسم الثاني

الملهاة القضائية

العدالة الممّوهة

كل مجتمع بشري يستلزم نظاماً عاماً، هو نظام عصابة. وهذا النظام في جوهره غير عادل لأنه يقوم على سيطرة فئة اجتماعية على الآخرين. وتشمل هذه الفئة القوى المسلحة والكهنة والسادة والبورجوازيين الصناعيين أو الماليين، وذوي النفوذ الآخرين لكن على عكس العالم الحيواني، فإن المجتمع البشري يتطور. لأنه يندوق الثمرة الحسنة والسيئة، ولأنه يرى نفسه في مرآة ما يطمح إليه، ولأنه وحده الذي يتساءل حول موقعه في الكون، والإنسان مدعو لإثارة الجدول حول النظام والطقوس التي تحكمه.

ولم يسبق أن تصوّرتْ عاملة في القفبر أنها تستطيع القيام بإضراب، في أحد المصانع، بلى. إنها ستفكر فيه، وبإمكانها الانتقال إلى التنفيذ رغم القانون الذي يحظر عليها ذلك واللجوء لا تستطيع أن تجهض، والمرأة بلى، رغم القانون الذي يحظر عليها ذلك. والذئاب لا تأكل بعضها، والرجال بلى.

القانون حرام يمسك الجسم، لكنه يمنعه من الترهّل، فعاجلاً أو آجلاً تظهر التناقضات داخل المجتمع. فعندما تكون ثانوية، يأخذها القانون في الاعتبار، ويغيّرها، ويتطور المجتمع. وما كان محظوراً السارحة يصبح مساحاً اليوم. الإضراب والإجهاض، يتكاملان مع النظام الاجتماعي. وتأتي لحظة تعارض فيها الحياة النظام السابق، ليس في تفاصيله بل في أساسه، وحيث لم يعد التناقض بسيطاً بل تناصبياً، وحيث يطرح مسألة السلطة.

في هذه الأثناء، يمكن لمصلحة الدولة، التي تستوجب القتل الواسع، أن تستوجب القتل المتظم ضد الشخصيات. هذا ما قام به ستالين للتخلص من تروتسكي في منفاه في مكسيكو لكن أعمال القتل السرية ليست ممكنة دائماً. ومن أجل استئناف هذا المثال، كان ستالين يتهم المارشال توكاتشيفسكي بالتحضير لعملية إنقلابية. لكنه لم يكن لديه أي دليل، وكان من المستحيل القيام بذلك بسهولة في موسكو، فلجأ إلى حيلة تؤدي إلى الحكم عليه بالإعدام. باتهامه بالخيانة مع ألمانيا النازية، على أساس تزوير لا يمكن التحقق منه لكنه مقبول، ويستند إلى التورط بعلاقات بين كوادر في الجيش الألماني وأمثالهم في الجيش الأحمر.

وفي براغ، خلال محاكمات لقياديين في الحزب الشيوعي التشيكي، تذرع القضاة ضد آرثر لوندون بالعلاقات التي أمكن له أن يقيمها في المنفى مع منظمات تعاونية يهودية، وإقامة علاقات مع الدوائر الأميركية. ومن أجل مطاردة الشيوعيين كان هنتر قد اتهمهم بإشعال الحرائق في المجلس التشريعي الألماني. كانت هذه المحاكمات معارك في الصراع، وتميزت دائماً بشخصية الغالب الذي تنتصر فيها استراتيجيته. وكان على الغالب أن يضيف إلى معنى الدولة قدراً كبيراً من الواقعية التي تقارب الوقاحة، لأن الدعوى في جوهرها في كل حال نوع من الكذب.

إنها الملهاة القضائية التي ليست هي من اختصاص عصرنا، بل هي موحودة دائماً، كما تظهر ذلك القضيتان اللتان ستفحصهما. الأولى، دعوى فرسان الهيكل، في عهد فيليب لوبيل، في عسق العصر الوسيط، والثانية دعوى المستحوذ عليهن في لودون، في عهد لويس الثالث عشر، في فجر العصور الحديثة أما في قضية فرسان الهيكل، فإن الدول التي لا تستطيع قبول أن تفلت جمعية قوية من رقابتها، تقرر تدميرها عبر دعوى هرطقية. وتقوم به اعتباراً من إشاعة تتسع وترسخ استناداً إلى التعذيب أولاً ثم إلى الرأي العام بعد ذلك. وتتقدم العدالة مموهة. فلم يكن ممكناً لفيليب لوبيل أن يعترف، أمام شعب مسيحي، بأن ما تلام عليه الجمعية هي ثروتها وطاقنها المتجاوز للحدود الوطنية واستقلالها. وسيؤدي بالتالي إلى ملاحقة فرسان الهيكل بالفساد... وشكل ذلك مساراً طويلاً لسبعة أعوام أدت إلى انتصار محرقة الجزيرة، حيث هلك السيد الكبير جاك مولاي.

أما قضية جماعة لودون المستحوذ عليهن، فإنها ذات طابع مختلف جداً. ويتعلق الأمر بما بمصير فرد وليس بمصير نظام، ولا يستطيع ريشيليو أن يأخذ على أوربين غراندبيه صداقاته وكتابة نشره هجائية مجهولة. وسيجد قضاة لإدائته في المحرقة بالتواطؤ مع الشيطان.

وللسنجاح في هذه المحاكمات، لا بد من إخضاع الاتهام إلى شرطين.

1 - المناداة بقيم مشتركة، مما يرغم المتهم بالإجابة على هذا الأساس، فيضطر بالتالي للدخول في لعبة يجيد التحايل بها.

2 - إمتلاك قاعدة هشة أو صلبة، مجرد إشاعة أم وقائع جيدة الثبات، ويؤدي الاتهام على أساسها إلى تعنته الرأي العام

وعندما أعلن رئيس الجمعية الوطنية في عام 1958، السيد لوتروكي أحاديث معية بحق الجنرال ديغول، لم يطل الوقت حتى بدأت ملاحظته بسبب مشاركته في فرق رقص وردية مورطة للقاصرين وعبثاً حاول أن يعرف أن هذا ليس هو اللوم الأساسي الذي توحه له السلطة، وكان مرغماً على الرد على الأرصية المحددة من قبل الحصص. فحماية القاصرين قيمة عامة في المجتمع الفرنسي، والاتهام مسند، وقد اضطر لقبول التحدي الذي يؤدي في النهاية، وهو يعلم ذلك، إلى إقصائه سياسياً.

في هذا النمط من الدعاوى التي تمثل فيها العدالة قناعاً، إذا اجتمع الشرطان اللذان تحدثنا عنهما أعلاه، حتى وإن كان أساس الاتهام ثائناً، فإن المتهم لا يستطيع توجيه نداء إلى الرأي العام ضد قضائه. على العكس القضية هم الذين يستطيعون الاعتماد على الرأي العام.

الفصل الأول

فرسان الهيكل

في عام 637، استولى المسلمون على القدس وناسهوا خلال زمن طويل برسم مرور الحجاج المسيحيين إلى «الأرض المقدسة»، حتى تدمير قبر السيد المسيح من قبل الخليفة الحكيم في بداية القرن الحادي عشر. وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1095، دعا البابا أوربان الثاني للحرب الصليبية. وسرعان ما انطلقت أربعة جيوش: النورمانديون والفرنسيون من شمال ووسط فرنسا، واللورين والألمان، والتقوا جميعاً على البوسمور في ربيع 1097 واستعادت «المدينة المقدسة» من «الكفار» في 15 تموز/يوليو 1099. وصار بإمكان الحجاج القيام بزيارة قبر المسيح من جديد.

كان لا بد من استقبالهم حينذاك. تلك كانت مهمة المستشفى الذي حدد نظامه في عام 1113، برعاية ممرضات راهبات السان جان في القدس. وكانت الطريق من يافا على الشاطئ إلى القدس منصوبة بالكمائن. وكانت كمائن العرب

واللصوص كثيرة. كما كان لا بد من تأمين حماية المسيحيين. ووقعت هذه المهمة على فرسان الهيكل، وكانوا القوة العسكرية الأساسية (مع الممرضات الراهبات والفرسان التوتونيين) التي كلفت بحماية الدول اللاتينية في الشرق خلال ما يقرب من قرنين، ويعود اسمها في الواقع إلى بودوان الثاني، الذي توج ملكاً على القدس في 11 آذار/مارس 1118، وأنزل أوائل الفرسان في قصره الذي أقيم على هيكل سليمان القديم.

وفي عام 1119، لم يكن عدد «فرسان المسيح الفقراء وهيكل سليمان» بقيادة الفرنسي الشامبوا هوغ باين، يتجاوز عدد أصابع اليد. وكانوا قد نذروا أنفسهم بدافع الفقر والعفة والطاعة تقليداً للظم الرهبانية. وللغور باعتراف الكنيسة كان لا بد من قبول نظام محتلط من الرهبة والخدمة العسكرية المهمة غير القابلتين للتوافق أولاً في المجتمع الإقطاعي. وكان لا بد من دعم المتنفذ الكبير رئيس دير كليرفو، قديس المستقل برنار، من أجل الحصول على الاعتراف النهائي بميليشيا الهيكل في المجمع المسكوني في مدينة تروا في عام 1129: «إنهم مطيعون بشكل تام لرئيسهم، ويتجنبون كل ما هو غير ضروري في الغذاء واللباس ويعيشون بشكل مشترك في مجتمع ودود، ومتقشف، ودون نساء ولا أطفال، ودون ملكية أي شيء خاص، حتى إرادتهم... وكانوا يكرهون ألعاب الشطرنج والنرد والصيد وتربية الطيور... وعند

افتراب المعركة يتسلحون بالإيمان في داخلهم وبالحديد في خارجهم... ويغيرون بقوة على العدو دون خشية لعدد ولا غضب الهمجين، واثقين ليس بقوتهم، بل بقدرة إله الجيوش، هكذا كانوا يجمعون معاً وداعة الرهبان إلى شجاعة الحدود...».

ووصع المجمع المسكوني لمدينة تروا نظام الهيكل. فالواجبات الدينية ونمط العيش، والتنظيم الهرمي، والسلوك في الحرب كلها مفصلة فيه بعناية. وسمح للفرسان ارتداء المعطف الأبيض الذي سيُزين اعتباراً من عام 1147 بالصليب الأحمر المشهور. وشدّد الانضباط الملزم داخل الجمعية، كما شددت العقوبات المرتقبة للمخالفين. وأصبحت المتاجرة بالأشياء الكهنوتية، إفشاء أسرار الهيكل والخيانة والسرقة والإنفلتات والفرار، اللواط، كلها تؤدي إلى الإقصاء والنفي. وحددت عقوبة فقدان الثوب لمدة سنة كاملة، في حالات العصيان والمشاجرات بين الأخوة ومعاشرة النساء. وفي حال ارتكاب الأخطاء الأقل خطورة، حُددت عقوبة فقدان الثوب لمدة ثلاثة أيام، والصيام والتوبة.

وفي ساحة المعركة، كان فرسان الهيكل يحصلون على شهرتهم كجنود مخيفين. وبرعهم قانون قيمهم على عدم التراجع أمام العدو، وألا يظلوا أبداً منة عن ذلك وكانوا يتمتعون

بامتيازات غير عادية وبإعفاءات منحت ببراءتين في عامي 1139 و 1145، وحصلوا على الإعفاء من القُشْر برعاية السلطة المباشرة للبابا، لكنهم كانوا يجنون جميع الرسوم العائدة لأراضيهم. وكان من حقهم أن يكون لهم كهنتهم وكنيستهم ومقبرتهم وباء «بيوت» لهم ومقبرات. وعلى امتداد عشرات السنين اللاحقة، كان الهيكل يتلقى هبات هامة جداً - نقدية وعقارية وأملاكاً - مقدمة من قبل أساقفة ورؤساء أديرة ونبلاء. واعتُبر هذا النوع من الدعم للحملة الصليبية ضماناً لخلاص نفس الواهب الكريم. وتدرجياً أصبح الهيكل في أوروبا ملكية لعدد يتزايد أكثر فأكثر من ولاية الأمر. وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بمواقع مهمة تكون في الغالب مزارع كبيرة، مشتملة على كنيسة صغيرة ومنزل وحظيرة للحيوانات. وكانت مقرات أولي الأمر تصبح مراكزاً لأُملاك زراعية واسعة، تتسع في الكثير من الحالات إلى أراضي مهمة أو مستنقعات، وتوفر المداخيل والمحاصيل الضرورية للحملة الصليبية، وترى فيها الحيول الضرورية في الشرق. كما كانت تشكل ملاجئ للأخوة والفرسان المتعبين أو الجرحى، بعد عودتهم من الأرض المقدسة.

وخلال القرن الثالث عشر، كانت قوة وثروة الهيكل تستمران في النمو. ولم يمر ذلك دون إشارة أشكال من الغيرة، داخل الكنيسة في أول الأمر. وكان البعض، منذ بدايات تشكيل الجمعية، ينظر بعين تستقبح التواطؤ بين المهمات الحربية والدينية من قبل «مبليشيا الله»؛ وكان الأساقفة الذين لا يتمتعون بأية سلطة عليهم، يستأثرون من ذلك لكن قسماً من رجال الدين كانوا يشعرون بالسوء من حرمانهم من مداخيل كنسية محولة لصالح الرهبان - الفرسان. وظهرت أشكال من الحسد داخل طبقة النبلاء؛ كانت أملاك الجمعية تجلب في بعض الأحيان مدحولاً أكبر من نتاج أملاك النبلاء. وكان ظل تحصينات جمعية الهيكل تصل إلى أبراج القصر المجاور. ويا لتعاسة النبيل الذي يعتدي على أملاك الهيكل: فبُرفِع الأمر إلى البابا ويرفرف حطر الحرم الكنسي فوق رأس المتهور.

وفي فيض من التعاسة، يدخل فرسان الهيكل في نزاع مع السلطة الملكية. فقد شهدت نهاية القرن الثالث عشر في الواقع أوج ما وصلت إليه السلالة الملكية الفرنسية حينذاك. أما حالة أهل الهيكل، فلم يسبق أن كانت في وضع صارخ إلى هذا الحد، ولم تكن متوافقة مع آمالي الفقر للأخوة الذين استهروا بتفصيل الشرب وحياة السدخ على التأمل والحرب؛ وكانت عودتهم إلى فرنسا خيباراً خاطئاً، في حين كانت الفرق العسكرية الأخرى لا

تزال تواجه في إسبانيا مسلمي أوروبا وأفريقيا حينذاك: كان ذلك يعني عدم حدودها. وكانت الملكية تعلق من جمعية غنية وقوية وخاضعة لسلطة البابا وحدها، وطامحة لإظهار استقلالها والتصرف حسب اعتبارها الخاص. وفي محيط فيليب لوبيل، يمكن تذكر بعض الحوادث المزعمة. ففي عام 1191 رفض فيليب أوغست دخول سان حان. والأكثر خطورة أن فرسان الهيكل قد تأففوا من دفع نكلمة العدية (ثلاثون ألف!!) التي طلبها سلطان مصر من أجل تحرير سان لويس: فقد وجب عليهم تحت الإكراه، فتح صناديقهم المحمولة على مراكبهم.

في هذا السياق تسلم فيليب الرابع، الملقب بـ «الوسيم» والمتحذر المباشر من هونغ كايت، حفيد سان لويس، عرش المملكة الأكثر سكاناً في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1285. وبزواجه من حان دونافار، ضمَّ إلى مملكته منطقتي شامانيا ونافار. واعتمدت حكومته على المجلس الذي يسيطر عليه «القانونيون»، وهم رجال ليسوا بالضرورة من محتد عال، ولا من أكثرية من رجال دين، بل يتميزون بمعرفتهم للقانون الروماني. وسيسمَّى المستشارون الأساسيون وهم سيار فلوت، غليوم دون نوغارت، وانعراند ماريسيبي. وكان فيليب لوبيل بصفته وريثاً جديراً لجده، وشديد الإيمان. وكان يزداد تقوى كلما تقدم به العمر، وأراد أن يتولى مهمة مقدسة، لا يتردد باسمها في التعارض مع الرؤى

الحكومية الإلهية للبابا بونيفاس الثامن، وفرض عدالة الملك في وجه امتيازات مجلس الشيوخ الروماني وقد قام أسقفان بحساب نفقات ذلك، برنار سيسيه المتهم بمؤامرة في عام 1295، وغيشار من مدينة تروا، المتهم بالشعوذة في عام 1308. قبل أن ينتهي بناء الهيكل.

أما إحدى التفسيرات المقدمة لاعتقال بعض فرسان الهيكل فكانت تقول إن الملك يعمل لاحتكار ثروة جمعية الهيكل. لا شك في أن المبلغ الذي وضع يده عليه خفض في حبه عبء الصندوق الملكي، لكن «خزينة» جمعية الفرسان ستوزع على جمعيات أخرى بعد تسوية الأمر (في كل حال تصل نفقات الحراسة والصيانة إلى مبلغ 200 ألف ليرة!). وفي الواقع، إن الرهان على شأن آخر: إن ثلوث الاستقلال المالي والعسكري والقانوني لـ «فرسان يسوع» غير قابل للتوافق مع التحول من «منطق الإقطاعي إلى منطق الملك»، حس تعبير جان فافيه، ولا يستطيع فيليب لوبيل التساهل مع سلطة مضادة داخل مملكته.

في صباح يوم الجمعة الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1308، تقدم أمناء الملك وقضاته مع حراسة جيدة من أبواب «المقرات» التي يمسك بها إخوة في الجمعية. وكانت منتشرة في جميع الولايات، وفي الغالب في نقاط استراتيجية، وفي مراكز

التقاء تجارية، ومنها أكثر من ألف مركز في فرنسا (3468 قصرًا وحصنًا وملحقًا موزعة على جميع المناطق وفي أوروبا). وفي باريس يشكل «البيت» العقار المسور للهيكل الذي يسيطر برجه الرئيسي على العاصمة ويتحدى أبراج حراسة المنى. وهنا كما في كل مكان، لم تتعارض أية مقاومة مع موفدي الملك الذين اعتقلوا بدون عناء عدة مئات من الفرسان والأخوة والقادة ومجموع أصحاب المقامات الرفيعة في جمعيتهم. ووحده سيد الميليشيا جيرار فيلر هو الذي أفلت من حلقات الشبكة.

كانت هذه الصربة من تدبير غليوم نوغاريت. وهو ابن لأحد نبلاء تولور المانوي نوغاريت، وبعد أن عمل أستاذًا للقانون في موبيليه بدأ يعمل في دوائر الملك في عام 1296. وعين مستشاراً في عام 1302، ثم وزيراً للعدل الملكي في 1307، وظلّ في هذا المنصب حتى وفاته في عام 1313. كان ملكياً أكثر من الملك، وكانوليكياً أكثر من الباباوات، وكان في قلب الصراع الذي تواجه فيه فيليب لوبيل والبابا بونيفاس الثامن. وكان صراعاً ثقيلاً من حيث نتائجه على مصير فرسان الهيكل. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 1294، تخلى البابا سيلستين الخامس الذي كان ضعيفاً ومرتبكاً في أداء مهامه عن الكرسي الرسولي للكاردينال بنوا كايثاسي وكان هذا الأخير قد حثّ بمهارة الحبر الأعظم على

الاستقالة، وأخذ اسم بونيغاس الثامن. وكان ذلك يعني انتصار الكاثوليكين على حساب جماعة سيلبستين الخامس في إيطاليا الواقعة مريسة لحرب القبائل. واعتبر البابا الجديد سياسياً كما هو تسلطي، وكان يطمح لتثبيت تعوق روما في جميع الشؤون المسيحية، الموقع غير المتوافق مع السيرة «العلمانية»، في مسألتها المالية والعدالة، اللتين كانتا متبعتين من قبل الملك فيليب لوبيل.

لم تكن حرب غويانا ضد المزاعم الإنكليزية قد انتهت بعد. وبعد زمن قصير، كان لابد من إخضاع بلاد الفلاندر. فإعداد الجيوش وصيانتها تكلف غالباً. وكان الملك فيليب قد لجأ إلى صربية «العشر» على الإكليروس، من أجل تمويل حملاته ودعم حربه الصليبية، ولم تكن جبايتها ممكنة دون ضمان احتياطي من روما. فسار الملك في طريق أخرى. وتفاوض مع المحامع المسكونية في الماطق، وجمع مجلساً من النبلاء والأخبار الذين منحوه صلاحية الجباية. وقام البابا بونيغاس بتذكير الملك فيليب لوبيل بالنظام ولم ينتظر الجواب، بل قام بحظر كل حركة الرساميل - بما فيها رساميل البابا - في حدود المملكة. ورد البابا بدوره بإصدار براءة، ثم سראה ثانية في عام 1302. فكان خطر الحرم يحوم. وأخذ نوغاريست الأمور سيده وقام بحملة صد الكرسي الرسولي مستهدفاً قلب الوضع: ووضع الملك نفسه في موقع الدفاع عن الكنيسة، متهماً البابا بأنه منحرف ومغتصب ومذنب

بدفعه سيلبستين الخامس إلى الاستقالة، وكان الهجوم المضاد ماهرأ. لأنه يتناول شخصية بونيفاس وليس صعته وللتجاح، يجب أن يلقى الهجوم المضاد دعم الرأي العام. ذلك هو مغزى الدعاية التي كان يوجهها محام من كوتانس هوبار دوبروا الكلي الإخلاص لقضية الملك. وفي الثالث عشر من حزيران/يونيو عام 1303، أعلس المستشار عليوم صد بونيفاس قراراً اتهامياً عنيفاً اتهامات بالهرطقة والأشياء الكهنوتية وحتى اللواطية المعلنة، ذلك اليوم تبرر الدعوة لمجمع مكوبي يتولى محاكمة البابا.

لقد بدأ سباق مع الزمن. ولا بد أن يصح إقصاء الملك رسمياً في الثامن من أيلول/سبتمبر. ولوقف تنفيذه يجب أن يمثل بونيفاس أمام قضائه قبل التاريخ المنزوم. وأوقد نوغاريت إلى إيطاليا. صدفة أم تواطؤاً؟ وفي أماغني، مسقط رأس البابا حيث يقيم فيها في فصل الصيف، وقف نوغاريت إلى حانب سياركولونا، العدو اللدود لجماعة كابتاسي. وفام رجال كولونا باقتحام القصر البابوي عنوة. وتهددت حياة البابا. لكن نوغاريت تدخل وتوسط وأوضح للبابا نظام الممثل أمام القضاء وأنقذ بونيفاس من القتل لكن الأحياء الممثلة ستحمل نوغاريت مسؤولية الإهانة. وسيمضي بقية حياته في تبرير نفسه، منكرأ أن يكون قد تعرض للصع - إذا لم يكن أسوأ - والحبر الأعظم، بعد أن شاخ وضعف توفي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1303. وخلعه

بينوا الحادي عشر، الذي توفي بدوره في السنة التالية بسبب سوء هضم للتين الأخضر ورأى البعض في ذلك تسمماً... ويدّ نوعاريت.

هذا هو الرجل الذي فهم وأشرف على نهب فرسان الهيكل. وهو دليل على فعالية ورزانة مفوضي الملك. ولم يرشح شيء من الاستعدادات للعممية التي حرت في شهر أيلول/سبتمبر 1307. كان تأثير المفاجأة ساملاً. ولم يشك المعنيون بشيء. حتى السيد الكبير للعممية حاك دو مولاي. ففي الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر شهد مع البلاط تشييع الروحة الثانية لأخي الملك شارل دوفالوا فكيف عرف أن توقيفه كان مبرمجاً إلى ما بعد الغد؟ هم بالتالي رجال متشككون، وغير متبطين بالقدر الكافي، ألقي القبض عليهم من قبل رجال الملك في الصباح الباكر ومع ذلك فإن تحقيقاً حبرياً بدأ اعتباراً من شهر آب/أغسطس 1307: بقاء على حث من فيليب لوييل، كانت إشاعات مستمرة وحرى نعهدا بعناية، قد بذرت التث في التكامل الأخلاقي والديني للفرسان.

في أساس هذه الإشاعات ما قام به عضو سابق في جمعية أخوية، إيسكين فلويران، من إنشاء أسرار، وكان هو قد سجن في عام 1305 بسبب ارتكاب جريمة في تولوز، حيث أسر لبرجوازي،

رفيقه في السجن، عن أشكال التهتك التي كان شاهداً عليها، ومن ضحاياها عند انضمامه إلى جمعية الفرسان. وقد حاول البورجوازي المحرر التفاوض في شأنها في أول الأمر مع الملك أراغون الذي رفض أن يثق بها. فتوجه البورجوازي حينذاك إلى ملك فرنسا الذي استقبله، دون شك متوسط من موغاريت. وكان فيليب لوبيل، مضطرب المزاج حيال الفرسان، وصادم بحق بالأحاديث التي سمعها. ونقل الوقائع إلى كليمنت الخامس، البابا الحديد، في ربيع 1307. وكان هذا الأخير رجلاً طموحاً لكنه لم يكن مستقراً. كان يدعى برنارد عوت، وهو من نلاء غاسكون المتجحين، وكان قد رقي إلى رتبة أسقف، وتولى أسقفية بوردو في عام 1299. وقد خدمته حياديته في النزاعات السابقة في اختياره في عام 1305 فكان يمكن لملك فرنسا الذي ساندته أن يأمل منه المجاملة التي كان بونيفاس يرفضها. فضلاً عن ذلك لم يكس كليمنت الخامس بعيداً عنه في بواتيه، ولم يحرر أن يلحق به إلى إيطاليا حيث تتحرك القبائل ضد بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى. وفي آب/أغسطس ألحّ مستشاران - غليوم بليزيان وجوفروا بليسي - في الطلب وأرغماء على فتح تحقيق. فأوصل كليمنت الخامس إلى الملك رسالة يعلمه فيها أن «ذوي المقام الرفيع في جمعية الفرسان الذين علموا بالوشاية، طالبوا بالعدالة ضد الوشاة، إذا كانت الشكوى ذات أساس سيء، وأنهم يرضخون لأشد العقوبات إذا دينوا بالجريمة».

وداخل المجلس الملكي أوقف العمل بنخطة صراع لوضع
كليمنت الخامس أمام الأمر الواقع عند الحاجة. وصدر قرار إتهامي
من مئة وسبع وعشرين مادة، وضعه كتاب العدل الملكيون بإدارة
نوغاريت. وفي الرابع عشر من أيلول، وجهت رسائل مختومة
ومحتوية على تعليمات اعتقال فرسان الهيكل ومصادرة أموالهم
إلى جهات المملكة الأربع: «ذلك أمر مؤلم، إنه أمر يرثى له، إنه
أمر مرعب للتفكير فيه دون شك، ومرعب سماعه، وجريمة كريمة
وتسببة، وفضيحة كبرى مدهشة. وبفصل تقرير من عدة
شخصيات جديرة بالثقة، دوت في آذاننا: أن فرسان الهيكل،
بإحفاء الذئب في ثياب الحمل، كانوا ينضمون إلى جمعيتهم،
فينكرون المسيح ثلاث مرات، وينفثون في وجهه بالقدر ذاته،
ويقبلون من يستقبلهم، وهم عراة، في المؤخرة قبل كل شيء،
وثانية في السرة، وأحيراً في القم... لا شك في أن ضخامة الحرم
تفيض لتكون إهانة للعزة الإلهية، وعاراً للبشرية، إنه مثال مفسد
بسوئه وفضيحة شاملة».

تلك هي الكلمات التي استعادها نوغاريت، نهار السبت في
الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، عادة رمي الشبكة، في
خطاب ضد جماعة الهيكل. وتوجه ذلك اليوم إلى كهان ولاهوتيي
الجامعة المحتمعين في كيسة نوتردام. وكان التحرك يقوم على

التأثير بشكل كاف على السلطات الدينية من أجل دفعها لدعم عمل الملك. ففي الخميس التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، في متحف اللوفر: مَثَل فرسان الهيكل المئة والثمانية والثلاثون الموقوفون أمام القضاء لأول مرة، واستمعوا إلى الأعباء الثقيلة المثبتة ضدهم. وفي الأسابيع اللاحقة، اعترف ذوو المقامات العليا والإخوة بكل شيء! فكانت منصة التعذيب والماء والملاقظ تتمكن من أشد الممانعين. وفي باريس مات ثلاثون فارساً في أشكال التعذيب التي بدا السيد الكبير جاك مولاي قد جأ بها. وكان اعترافه العام أمام أساتذة جامعة باريس، في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1307، أكثر قابلية للتصديق من شهرة أنه أمكس الحصول عليها بصورة تلقائية ومن اعترافات أطلقت لإنقاذ رأسه في تنصلات ملائمة، كانت التحولات في رأي مولاي طوال المحاكمة تثقل صد جماعة الهيكل

محاكمة فرسان الهيكل

إن إفادة سيد الفرسان تقدم تسليعاً غير متوقع لاعترافات أخوة مدرجين في محاضر المحاكمة. فقد وافق جوفرا نارني، مرشد النورماندي قبل بضعة أيام. على أنه تنصل من المسيح عند استقباله من قبل رئيس الدبر، أموري لاروش. وفي التاسع من

تشرين الثاني/نوفمبر أكد هوع ييرود زائر فرنسا، تحت القسم أنه «كان يقول للذين يستقبلهم أنه إذا كانت الحرارة الطبيعية تدفعهم إلى التهنك، فإنه يعطيهم الحق تهذئة نفوسهم مع إخوة آخرين». أما وجود الرأس ذي ثلاثة وجوه حسب البعض، والتمثال النصفي المنحوت في الخشب أو المعدن حسب البعض الآخر، فقد تأكد من قبل معلم أورليانس، ومحصل الضرائب في شامانيا، وتكلم آخرون عن صنم ذي وجه مربع «يبدو كأنه وجه شيطان».

وتوالت الاعترافات وتشابهت، وتصريحات جوفروا غونفيل ومعلم أكيتين: «الأح روبير تورنيل (الذي كان يستقلني) جعلني أقسم في بادئ الأمر بأن أتقيد بالأنظمة الأساسية والملابس في الجمعية... ثم أطلعني في كتاب للقديس، على صليب وصورة يسوع المسيح، فارضاً عليّ أن أتصل من المسيح الذي وضع في الصليب. ورفضت مرعوباً وقلت له: «ها! أيها السيد، لماذا أفعل ذلك؟ كلا. لن أستطيع». عندها أجابني: «أتحملة بجرأة. أقسم لك أنك لن تندم لا نفسياً ولا ضميرياً. هذه ممارسة في جمعيتنا». ورفضت أكثر من ذي قبل وطلبت أين هم، عمي والآخرين الذي أتوا سي إلى هنا. أجابني إنهم قد انصرفوا وأمرني بأن أقوم بما طلب مني. ورفضت أيضاً، وأحيراً قال لي: «إنني على استعداد أن أقابلك بالحير إذا أقسمت لي بقديسي الإنجيل أن تقول لجميع

الأخوة الذين سيألونك هنا في الأعلى، أنك قمت بكل ما طلبته منك» وعدته بذلك، وأعماني، بعد أن طلب مني أن أبصق في يده، بعد أن وضعها فوق الصليب».

وبعد استقبال فارس من اللورين في قبرص عام 1291، قال في إفادته: «قدّم لي صليب من خشب، وسئلت إن كنت أعتقد بأن هذا هو الله. وأجبت «هذه صورة من صلب». وقيل لي ألا أعتقد بشيء من ذلك. ليس هذا إلا قطعة خشبية، وسيدنا يكون في السماء. وأمرت حينذاك أن أتعل على الصليب، وأن أدوسه بالقدمين. تغلّت لكسي رفضت أن أدوس على الصليب... فنهض أخوان وشمرا ثوب من كان يستقبلني، فقبلته على الظهر، بين الأقمطة والحزام...». ويكون خط الدفاع المقدم في الغالب من الأخوة أنهم قاموا بذلك بالإكراه الذي يخصصون له في حينه «ليس من القلب، بل من الفم فقط» أو أنهم قاموا بذلك تظاهراً بتنفيذ الأوامر التي تعطى لهم. ولا أحد يرد على الكذب.

ولم يعد لدى كليمنت الخامس إلا قبول «الديهيّات». فأمر باعتقال فرسان الهيكل في العالم المسيحي كله. ولهذا، قبل شهر على الأكثر، كان جاك أراغون وإدوارد الثاني قد رفضا ما طلبه منهما فيليب لوبيل بهذا المعنى. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر وافق هذا الأخير على أن تكون حراسة السجناء في عهدة نائب

البابا، الأميرين الكنيسيين، بيرانجيه فريدول وإيتين سويسى. ويبدو أن هذا القرار المنعطف الأول للقضية. وكان لا بد أن يكون نموذجياً وسريعاً، لكنه أخذ يحرق طويلاً ويحتفظ بعدة قعزات. وتصاعفت حالات التنصل من الكلام. وقدم جاك مولاي المثال وحتّ رفاقه على أن ينحوا مثله، محازفاً لتحمل مصير «المرتدين» الذين يضيفون، بعودتهم عن اعترافاتهم، الحنث باليمين إلى الحرائم التي اعترفوا بارتكابها.

واندلعت معركة قضائية في شتاء 1308. وكان رهانها صلاحية الملك في مقاصة ما يعود للمجال «الروحي». في هذه المجادلة، استند الملك إلى أن عليه ملاحقة الحرائم الثابتة التي تهدد توارث مملكته، كأرض مسيحية يمارس عليها مسؤوليته، وكان البابا وحده الصامن للأرثوذكسية الكاثوليكية، ولم يكن باستطاعة العلمانيين التدخل في هذه الشؤون. فهل عاد الوضع إلى زمن بونيفاس؟ يمكن أن يُظن ذلك عندما استعاد كليمنت الخامس المبادرة برفع يد قضاة ديوان التفتيش وطالب بإجراء تحقيق موجه برعايته. ومن جهته قام فيليب لوبيل بالتحقق من مدى انساع وشرعية صلاحياته القضائية. وبعد دعوة أساتذة جامعة ساريس لإبداء آرائهم، تبرأوا من رأي الملك! وأعلنت استنتاجاتهم في 25 آذار/مارس 1308، واعتبرته أهلاً للتقيف، وليس لأخذ قرار قصائي، وأقل من ذلك للإدانة.

ففي 25 آذار/مارس، توجه الملك مباشرة، في «نداء إلى المملكة»، إلى رعاياه وأشهدهم. أما البابا، وبوضع العقبات أمام العدائنة والمراوغة، ألا يصبح شريكاً في جرائم فرسان الهيكل؟ وقد عُقدت جمعية للنبلاء والأحرار والوجهاء في الخامس عشر من أيار/مايو: فقدت دعماً لمزاعم ملك فرنسا. أما الرسالة التي حددت في لقاءات جرت بين أيار/مايو ومتتصف حزيران/يونيو في بواتييه بين فيليب لوبيل وكليمنت الخامس، فقد كانت واضحة: لقد فقد الحبر الأعظم الثقة به بسبب عدم تبنيه موقفاً حازماً. وأمام جمهور من الكرادلة، وفي حضور البلاط، كان غليوم بليزيان الساعد الأيمن لئوغاريت في كل هذه العملية، ومكلفاً بدق المسمار. فذهب إلى ما هو أبعد من الوتاية ضد فرسان الهيكل الذين اعتبروا متهمين بالتواطؤ مع المسلمين في الأرض المقدسة. وفي 14 حزيران/يونيو حمل بشكل مباشر على كليمنت الخامس الذي لم يحسن إخفاء ارتكابه: «لقد أجبتم قداستكم بشكل عام، دون أن تقولوا شيئاً محدداً عن حالة خاصة. لقد رأيتم أن نفوس المستمعين الحاضرين كانت مفاجأة إلى حد كبير وشكل ذلك فضيحة خطيرة لدى الجميع لأن البعض يتهمونكم بإرادة محاباة فرسان الهيكل.»

كان غليوم بوغاريت يخوض حيال الرأي العام حملة خفية لتفويض سلطة البابا وكان يساعده بيار دوبوا، المحامي الواضع

لعدة أبحاث يؤكد فيها تفوق الملك ليس في مملكته فقط، بل في كل ما يمس العالم المسيحي. وفي رسالة هجاء نشرت بصورة مجهولة التوقيع، وتحت عنوان، إلتعاسات وتعنيفات للشعب الفرنسي، يحدد الخطر «كيف يجب التصرف في هذا الشأن، فقد علّمه موسى بسلوكه الخاص... حيال ردة معانلة لبني إسرائيل الذين عبدوا العجل الذهبي، قال «ليأخذ كل واحد سيفه ويقتل الأقرب منه»... لماذا لا يتخذ الملك والأمير المسيحي جدّاً، هذا الإجراء ضد رجال الدين جميعهم إذا كان هؤلاء، لا سمح الله، يتيهون هكذا أو يدعمون الصلال ويشجعونه؟». وفي صدى هذه النصيحة انفجرت في الوقت المحدد قضية أسقف تروا الذي كان يلاحق في قصايا الاغتصاب والقتل واللواط والتجديف ضد الذين والسحر. إنها افتراءات: كان غيثار تروا التسلطي الجشع قد حلق أعداء لا يترددون في اللجوء إلى أسوأ الأساليب من أجل قتله. لكن هذه الاتهامات سواء صحت أم لا، تذكر بأخرى، وأدى هذا المثال إلى اهتزاز الفئة العليا من الإكليروس... والبابا. فقرر هذا الأخير أن يصمي بنفسه إلى إخوة الهيكل.

ففي نهاية حزيران/يونيو، لجأ بمساعدة عدة كرادلة إلى الاستماع لإثنين وسبعين من فرسان الهيكل الذين اجتمعوا في بواتيه. وأحيل هؤلاء إليه بناء على طلب من الملك، وبعد فرزهم على الطاولة. فهل سيُسمعون حقيقتهم وينظفون الجمعية من

الاتهامات التي تنفل عليها؟ وكرر المتهمون اعترافاتهم. واعترفوا مجدداً بأخطائهم في 2 تموز/يوليو 1308، أمام مجمع كرادلة عام في الواقع، لقد جرى ابتزاز في ذلك. الحياة تنفذ من الاعترافات الحاطنة. وكان انتصار فيليب لويل ووكيلاه، نوغاريت وبليزيان، في متناول اليد. ولما كان جرم الأخوة لا شك فيه، فقد أعيد توظيف قضاة التفتيش في الأبرشية، واحتفظ الملك بحراسة السجناء وتقرر أن تجري المحاكمات في كل أبرشية وعلى مسؤولية رجال الدين المحليين. وسيرأس فيليب مارتيي، شقيق رئيس أمناء القصر أنغير أندماريني، المجمع الإقليمي الذي سيتولى محاكمة فرسان الهيكل في منطقة باريس. وفي الأخير تقرر عقد المجمع الكنسي من أجل أخذ القرار بمصير الجمعية. ولتحضير هذا المجمع، شكلت لجنة بابوية. وترأسها باسم البابا، جيل إيسلين، أسقف ناربون «المختص» في الشرع الكنسي لمجلس البابوية.

حل الجمعية

في شهر آب/أغسطس عين البابا ثلاثة كرادلة لسماع إفاذات ذوي المقامات الرفيعة في الجمعية، في بواتيه، وكان نوغاريت يتولى زمام أمر السجناء في قصر شينون ويبدو أنهم كانوا يتألمون من التنقل. فقدم إلى شينون ثلاثة كرادلة لإجراء الاستجوابات وهناك، وفي خرق مهني لشر السمع، وقف نوغاريت وبليزيان

وراء القاصرين الرسوليين. وبماذا وعدّ المتهمون؟ فهل استمر ريمبو كراون معلم قبرص، وجوفروا شارني معلم نورماندي، وجوفروا غونفيل معلم أكيتي، وهوغ بيرود زائر فرنسا، والمعلم الكبير جاك مولاي بالاعتراف بالحرائم التي تعزى إليهم. وتوجه المتهمون الحمسة بالمناداة بالرحمة من الملك. ولم يكن أحد قادراً على الدفاع عن براءة الفرسان. وغادر كليمنت الخامس بواتييه في 13 آب/أغسطس 1308، من أجل الذهاب إلى أفيبيون حيث سيقام بلاطه هناك.

في هذه الأثناء، بين صيف عام 1308 وخريف 1309، كانت القضية تتعقد. وترثت كليمنت الخامس كعادته على حساب الملك الذي كان صبره يفرغ وعادت حجة سلبية التواطؤ مع البابا تطفو على السطح، وبعد أن حُشر كليمنت الخامس مجدداً، عين المحققين المفوضين الذين عليهم إعداد ملف المجمع المسكوني القادم، بإشراف جيل إيسلين. وكان على الجمعية أن تحاكم بصفة «شخصية معنوية». وسيجري ذلك في باريس. وساحتها الأساسية القصر الأسقي الذي بني قرب كنيسة نوتردام. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1309: اجتمعت اللجنة البابوية الأولى واستدعت الشهود الأول. ولم يحضر أحد من فرسان الهيكل. تلك هي استراتيجية الكرسي الفارغة. وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر: أعلن هوغ بيرود الاحتفاظ بإحابه إلى البابا، وله

وحده. وتلك هي استراتيجية الصمت. واشتكى بعض الأخوة، لكن احتجاجاتهم كانت ضعيفة.

وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1309: بينما كان المفوضون النابويون يقرأون لجاك مولاي محضر الدعوة الموجه إلى شينون، احتج هذا الأخير بارتباك على الأقوال المنسوبة إليه. وكان مولاي يتراجع عن كلامه، وطلب مقابلة غليوم بليزيان.. ثم وقتاً للتفكير. فهل وعده المستشار بسلامة حياته، بل بالحرية ضد الالتزام بالألا يكون محامي جماعة الهيكل؟ أم أنه ذكره بكل بساطة بالمصير الحتمي المخصص «للمرتدين»؟.

27 تشرين الثاني/نوفمبر: الاستماع إلى بونسار جيسي. وحقوق معلم ولاية بين المفاضة. فشجب أشكال التعذيب التي أحدثت بواسطتها الاعترافات: «كل ما اعترفنا به أمام أسقف باريس وغيره، أنا والأخوة الآخرون في جمعية الهيكل، كان غير صحيح. لم نعترف إلا مرعمون بالخطر والرعب، لأننا كنا نتعرض للتعذيب... إنني أحتج، وإذا خضعت ثانية للتعذيب، سأنكر كل ما قلته، وسأقول كل ما يراى مي».

28 تشرين الثاني/نوفمبر: مولاي يتلعم بحضور نوغاريت: «لستُ عالماً إلى درجة أداء نصح كبير والتلازم مع حماية الجمعية.. ويبدو لي من الصعب تقديم دفاع ملائم عنها، لأنني

سجين السجين البابا والملك..» ثم انطلق في رواية عن العصور المجيدة، مذكراً بالأمجاد الماضية، والمعارك البطولية المخاضة ضد العدو المسلم العربي. وهاجم بوغاريت من التاريخ الحديث، ما عقد في اتفاق سري مع المسلمين؟ وأي قدر من المسؤولية تقع على جمعية الهيكل في انهيار دول الشرق اللاتينية؟ واعتباراً من هذا اليوم لاذ مولاي بالصمت، وانتظر دون جدوى أن يقبل البابا شخصياً الاستماع إليه.

6 شباط/فبراير 1310: أعلن 15 أخاً أنهم مستعدون لتأمين الدفاع عن جمعية فرسان الهيكل. وانضم إليهم آخرون في الأيام التي تلت. وبعد ذلك أجمعوا على أن الاعترافات أخذت بالإكراه.

28 آذار/مارس 1310: اجتمع في باريس خمسة وستة وأربعون من فرسان الهيكل، في حقل يقع وراء مركز الأبرشية. وجرى استجواب في ضجيج غير قابل للوصف. فكان كل واحد يحتج ببراءته. وطلب جيل إيسلين الذي كان يرأس اللجنة، تحديد المندوبين. وخرج أربعة إخوة من الصفوف وقالوا إن الإخوة أشخاص جاهلون للوقائع التي لم يفهم معظمهم شيئاً من الدعوى المرفوعة ضدهم.

7 نيسان/إبريل 1310: استنكر تسعة فرسان صفوط الصباط الملكيين وطالوا بسرية الاستماع.

وفي بداية شهر أيار/مايو 1310، عُرِّ خمسمئة وثلاثة وسبعون من فرسان الهيكل عن إرادتهم بإعطاء شهادة عن أشكال التعذيب التي تعرضوا لها، وأنكروا بصوت واحد اتهامهم بالذنب ولم يستطع القضاة البابويون إلا أن يكونوا مرتبكين في تأكيداتهم. فكان إيسلين معتدلاً، داخل المجلس البابوي. وهل ستسير الأمور نحو انقلاب في الأوضاع؟ ولا يستطيع الملك ونوغاريت قول ذلك: وسياخذون المبادرة. وكان أسقف سينس فيليب ماريي، رجل الساعة. ومنحه البابا تفويضاً مطلقاً لمقاضاة «الأشخاص الطبيعيين» من قبله. بيد أن فرسان الهيكل الذين عادوا في عام 1310 عن اعترافاتهم لعام 1307 وقعوا بشكل مباشر تحت طائلة قساو القرون الوسطى: فأعلنوا «مرتدين» وكانت العقوبة المطلوبة الموت على المحرقة.

وفي العاشر من أيار/مايو، رأس فيليب ماريي المجمع الكنسي الإقليمي لمطقة سنس، الذي تمتد سلطته القضائية إلى متهمي باريس. وانهمرت أحكام الإدانة. وفور ذلك صعد إثنان وخمسون فارساً إلى المحارق التي نصبت بعد باب القديس أنطوان. وسيسلك أربعة عترة آخرون الطريق نفسها في الأيام اللاحقة. وفي سينليس وكركاسون أظهروا حماسة مماثلة.

وانقسمت لجنة التحقيق قبل نهاية السنة 1310. وجرى الاستماع لمتين وثلاثين شاهداً

القرار الأخير

تبقى عدة أسئلة بدون إجابات. ما العمل بأملأك جمعية فرسان الهيكل؟ ومن جهة أخرى، فقد احتفظ كليمنت الخامس لنفسه بقرار أصحاب المقامات الرفيعة الذين يتظرون في سجون الملك مقابلة نابوية. لقد مضى أكثر من سنة منذ المحارق الأولى لسانت أنطوان، عندما فتح في فيينا المجمع الكنسي الذي دعي من قبل كليمنت الخامس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1311 حاء الأساقفة من إنكلترا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا واسكتلنده والدانمارك وإيطاليا... من العالم المسيحي تواعدوا على اللقاء على نهر الرون، ليس فقط للتداول حول موضوع الهيكل، فكان جدول الأعمال يشمل إصلاح الكنيسة ومشروع حملة صليبية جديدة.

في الثاني والعشرين من آذار/مارس 1312، دخل فيليب لو بيل إلى فيينا رفقة حاشيته بأبهة كبيرة. وأقام مسلحوه على أبواب المدينة. وأصبح المجمع في وضع الرهينة.

وكانت البراءات البابوية المقدمة من قبل إينوسنت الثاني في العام 1145 تحدد القاعدة المتبعة من قبل «فرسان المسيح الفقراء وهيكل سليمان» منذ إقرارها الرسمي في عام 1129. وما أقامه البابا، فإن البابا وحده قادر على فكّه. وكان كليمنت الخامس أول بابا وات أفينيون، رجلاً متدفعاً. كان ينفذ أمام إرادة ملك فرنسا،

وتتبعه أكثرية الأحبار. فالبراءة الصادرة في 22 آذار/مارس 1312. تلغي جمعية فرسان الهيكل... وليس دون مراة وألم، وليس بفضل حكمة قصائية، بل بأسلوب القرار أو الأمر الرسولي. وفي الثالث من نيسان/إبريل، سمع المجمع المسكوبي بعد اكتماله، بحضور فيليب لوبيل الجالس تحت البابا مباشرة، من فم هذا الأخير لائحة بيانية تبرر الحل: فالأسرار التي تحيط بالاستقبالات، والسلوك المصاد للمسيحية للكثير من أعضائها، وفقدان الثقة الملقاة على فرسان الهيكل، والفضيحة غير القابلة للإصلاح والناجمة عن ذلك، كلها تحل كل حبر مرهقاً والجمعية كما هي غير مجدية

لقد ماتت جمعية فرسان الهيكل ونقي توزيع ثرواتها. ستؤدي هذه القطة الشائكة إلى تعبئة المجمع بعد شهرين. وطالب الملك بنفقات حراسة وإدارة الأملاك التي يضعها تحت الحراسة وكان المبلغ كبيراً، لكن فيليب لوبيل عدل عن وضع اليد على ثروة فرسان الهيكل. وستخصص بشكل أساسي لجمعية الممرسين، ويذهب الباقي إلى الجمعيات العسكرية التي تمسك بالمراكز الأمامية في وجه المسلمين الغربيين في إسبانيا. وفي أيار/مايو 1312، سويت هذه النقاط بصورة نهائية.

وماذا يضيف جاك مولاي وذوي المقامات الرفيعة الآخرين؟ هم دائماً محصورون في باريس ويتظنون أن يُسمعوا

من قبل البابا. وكان هذا الأخير ينفر من القيام به. كما أنه كلف ثلاثة كرادلة، أرنو نوفيل، وأرنو دوش، ونيقولا فريوفيل الذي هو معروف ديني سابق للملك، بإصدار قرارهم. ولن يكون أمامهم إلا الاستناد إلى النتائج التي وصلت إليها اللجنة البابوية، قبل ستين وفي 19 آذار/مارس 1314، اجتمع المتهمون في ساحة كنيسة بوتردام، وظهروا بتباه على مصّة لستمعوا إلى قرار الحكم الإقفال إلى الأبد! إن معلم الإكيتين، جوفروا غونفيل، وزائر فرسا هونغ بيرود، لا يتذمران. وجوفروا شارني، معلم النورماندي، وجاك مولاي يتمردان وبالعكس أي توقع، يقوم المعلم الكبير بتهدئة براءة الهيكل، ويتذمر من الجريمة الوحيدة التي يقربها. الجبن، ويقلده شارني. ويعلق الكرادلة المدعورون ظهورهم أمام القضاء وتحت صيحات الاستنكار من الجمهور، أعيد السحناء إلى زناناتهم. وقبل نهاية النهار قرر مجلس الملك المجتمع بسرعة والمتعجل من قبل نوغاريت الغاصب، العمل لتطبيق القانون: فيستحق «المرتدان» الإنسان الموت بالنار. وهو قرار تنفيذي. فقد نيت محرقتان في غرب المدينة. ويرتبط بهما مولاي وشارني. وتغيب الشمس عندما تتصاعد الوفيات الأولى من اللهب. ويصف المؤرخون رجلين بلباس القميص والعينين متنتين في اتجاه الأرض المقدسة، ومصممين على تحمل عذابهما والموت بكرامة.

حقائق وأكاذيب

الأبواب المغلقة للاستقلالات والأسرار التي كان الهيكل يحاط بها، لم يكن بإمكانها إلا أن تفتح الباب لجميع التقديرات وأسوأ الإشاعات. فالمؤرخون، في فترات مختلفة، علقوا بالكثير على تنظيم مواز داخل الجمعية. والحظر المفروض على أي كان بإفشاء المداولات أو كشف أية معلومة حتى عن قبول أعضاء جدد يكون ضاراً بالجمعية الأخوية. وكانت عادات الأخوة العرسان، إذا رجعنا إلى القاعدة العامة، محاطة بإطار دقيق وكانت مساواة ظروف الحندية تضاف إلى صرامة الدعوة الرهبانية. وكان كل خطأ أو أدنى طيش يعاقب بقسوة، وخاصة معاشرتنا النساء. بهذه النظرات لم تكن الجمعية عرضة للهجوم عليها. لكن المحظورات بطبيعتها عرصة للمخالفة. والانحرافات ممكنة دائماً.

ولا شك في أن الميول المثلية للجنس لدى البعض، أمكنها أن تجد أرضية ملائمة للتعبير عنها: في الشرق لدى أفراد لا جدور لهم، ويعيشون في اختلاط المخيمات والحصون، وفي الغرب لدى أناس مرغمين على المعاشرة الحصرية لجنسهم. ومن جهة أخرى كانت «القبلات الفحشية» التي تطبع تحت الكليتين، وعلى الصرة وعلى الفم، وتوصف من قبل المحتفى بهم خلال الاحتفالات، تحرك التفكير بالطقوس الوثنية التي تنتقل عبرها القوة الكونية من

المعلمين إلى المبتدئين في تقاليد كثيرة. كما يمكن أن نرى فيها تماثلاً مع ممارسات «المناكدة المسلية» فما هو نصيب الحقيقة في هذه الاتهامات؟

كما أن عبادة صنم من قبل فرسان الهيكل جدير بالتفحص. وهذه القطعة الخشبية أو المعدنية التي هي موضوع تساؤل في العديد من الشهادات، يبدو بالتناوب بشكل شيطان مفر أو تمثال نصفي مجوف يحتوي على عظام ميت، أو صورة بوجهين. فهل وجد مثل ذلك حقاً؟ أخيراً، لم يكن الاتصال مع المسلمين خلال قرنين من الحروب ليجري دون حصول بعض أشكال سوء التفاهم، ودون الإعصاب المتبادل بمقاتلين متوحشين خدمة لديهم، مثل ما جرى بين الحشاشين وفرسان الهيكل في القرن الثاني عشر. ويقدر أكبر من الوضوح أن التعايش الضروري بين الأعداء يؤدي للقتال نارة، ونارة لعقد الهدنات، واحترام الاتفاقات. لقد كانت جمعية الهيكل تصم بالتأكيد إخوة محرفين و«هراطقة» و«فاسقين». وكانت مهارة واحد مثل بوغاريت أنه أحسن استثمار تصدعات التنظيم، وضعف بعض أعضائه، بدءاً بأعلى المواقع المسؤولة فيه، واستياء الذين كانوا يشعرون بأنهم مهددون أو معرضون للنهب من قبل جمعية قوية.

الفصل الثاني

المستحوذ عليهن في لودون

لقد بقي القليل مما كان يشكل قديماً فخر وقوة لودون فمن القصر الذي بني في القرن الحادي عشر من قَبْل فولك بيراو كونت أنجو، وأعيد تحصينه في القرن الثالث عشر من قِبل فيليب أوغست وقد بقي البرج المربع الذي يطل من علو أمتاره الثلاثين، على الجبل المحاور بمنظر شامل استثنائي. ويعتبر باب مارترى المحصن ببرحين من الصعائح الصخرية، أحد الآثار الأخيرة للسور القديم. ويمكن للزائر المعاصر أن يطيل الوقوف على الساحة الصغيرة التي تتاخم الصليب المقدس المجمعى، وأن يمر عبر البوابة المبنية بشكل قوس النصر لكنيسة القديس بيار التي بيت في عام 1214، وأعيد بناؤها في القرن السادس عشر، وأن يكتشف المتحف الكائن في المنزل الذي ولد فيه تيوفراست رينودو وجميع هذه الأمكة شهود على الأحداث الخطيرة التي وقعت في لودون في عهد الملك لويس الثالث عشر ووزارة ريشيلو

الشیطان یدخل إلى المسرح

ليلة الحادي والعشرين - الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 1632، أوقظت راهبة شابة من نومها، في المنزل الذي أقامته جماعة أورسولین ديراً لها، في شارع باکین. وظنت الراهبة مارت أنها سمعت طقطقة على الدراجات المؤدية إلى الغرف. ثم أحسّت بنوع من التمتمة وحفحة القماش وخطوات... وميزت شكلاً معيناً: عند قوائم سريرها كان يمكث رجل بثياب كاهن. وقدم لها كتاباً مفتوحاً، وأظهر لها صوراً، وأمرها بالاحتفاظ بالكتاب. وهرّت المتدينة المرعوبة رأسها علامة الرفض. ولما توسل إليها جائياً على ركبتيه، من أجل راحة نفسه، قامت بإيقاظ جارتها في العنامة. بعد ذلك، تبخر الشبح واستسلمت الفتاتان للصلاة، كما أحسّت الراهبة مارت على امتداد ساعة من الزمن، أنها تسمع صدى صوت حزين. وفي الصباح الباكر، استعاد مكنى جمعية أورسولین الصمت والسلام

ومع ذلك، فإن القوى المفارقة للطبيعة لم تنوقف عن الظهورا وفي اليوم التالي تلقت رئيسة الدير الراهبة حان أنح ومساعدتها زيارة الشيخ ووجه إليهما الالتماس ذاته «صلوا إلى الله من أجلي». وفي الأيام التالية، تعرضت الراهبة لویز يسوع والراهبة كلیرسان حان بدورهما لهجمة من الرؤى. كما عانت

الراهبات ورئيسة الدير من أزمات أدت إلى الحيرة والقلق. وتلوت أجسادهن في تشنجات رهيبة. وكان لا بد أن يُسلم الأب مينيون الكاهن القابوسي لكنيسة سانت كروا ومعلم جماعة أورسولين، بواقع الأمر: إن شيطاناً يتملك هؤلاء النسوة، وأنه لن يتركهن أبداً. وأمام خطورة الوضع، دعا إلى جانه كاهناً من تسيون، الأب باريه، ورحل ديسن من جمعية كرميل لودون. وفي الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، قام الكنيون الأربعة بأوائل تعويضاتهم. ودونوا بعد ذلك الأحاديث التي جمعوها.

وفي ما يلي، مقتطف من محضر الدعوى الموجهة بعد سماع الراهبة رئيسة الدير والراهبة مارت. «إنهما أسمعنا أنه في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر، بين الساعة السادسة والسابعة مساءً، ظهر في قاعة المطعم شبح آخر بشكل كرة سوداء كلياً، وألقى أرضاً ويعنف الراهبة مارت، ورئيسة الدير على كرسي، ويأخذ كلاً منهما بالكتفين، وفي الوقت نفسه أحسّت راهبتان أخريان أنهما تلقّتا الصرب على الساقين، حيث بقيت كدمات حمراء بحجم عملة التستون⁽¹⁾ طوال ثمانية أيام... فضلاً عن ذلك، فقد قلن أنه لم تمر ليلة مما تبقى إلى آخر الشهر، لم يحصلن فيها على اضطرابات كبيرة وأشكال متعددة من الأضرار والرعب.

(1) عملة فرنسية من عام 1513 إلى عهد لويس الثالث عشر - المترجم

وحتى دون أن يرين شيئاً، كن يسمعن في الغالب أصواتاً كانت تنادي بعضهن أو البعض الآخر منهن وتلقى بعضهن لكلمات بقبضة يد، وأخريات تلقين صفعات، وأخريات كذلك أحسسن بأنهن دفعن إلى صحكات مفرطة وغير إرادية... وأخيراً قلن أنه في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة العاشرة من كل مساء، تكون رئيسة الدير مستلقية والشمعة مشتعلة، وحولها سبع أو ثمانني أخوات لمساعدتها بسبب ما كانت تتعرض له من هجمات، وكانت تحسن بيد تطق لها يدها دون أن ترى شيئاً، وتترك لها في يدها ثلاث شوكات من الزعرور، لتوضع في اليوم التالي في يدي أحداً لأخذ الرأي في ما يجب أن نفعل بها. وبعد يومين، اعتبر من الأفضل أن تقوم رئيسة الدير نفسها بحرقها.. وكان الظن أن الشوكات المرعومة كانت سحراً مؤذياً امتلاكها.. وبعد حصول مناكدات غريبة واصطرابات في جسد الراهبة رئيسة الدير، وجسد الأخت لويسا والأخت كليز، اعتبرنا ذلك امتلاك حقيقي، ويكون من التدبير إجراء تعويضات الكنيسة المقدسة عليهن...».

وفي صباح الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، أُجريت أول تعويذة على الراهبة جان، وجاء في التقرير عنها: «الأرواح الخبيثة لكونها مأمورة باللاتيني لتقول أسماءها لا تقول شيئاً آخر مرتين أو ثلاث مرات، إلا «أعداء الله»... وكان شيطان رئيسة الدير يصرخ عدة مرات، نافئاً: ها! جان باتيست». وأثناء التعويذة المعادة

على المدعوة رئيسة الدير، يقول ثلاث مرات وهو يفضيها:
«كهنوت...».

وبعد ظهر الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، جاء في تقرير
التعويذات الثانية والثالثة: «الشیطان المتيقظ ليقول اسمه باللاتيني،
يجيب بالفرنسية صارخاً: «ها، لم أقله لك!». وبعد ذلك بقليل: «ها!
أيها الخبيث! كان قد أعدّ للتخلي عن الجماعة كلها من أجلي». وفي
التعويذة الثالثة، كانت رئيسة الدير قد حرمت من الإحساس
والعقل. والشیطان الموجه ليقول اسمه يجيب مرتين: «عدو الله». ثم
متعجلاً لعدم إحمائه، يقول: «ميثاق». ومتعجلاً يقول: «أنا
أحترق»، وصارخاً بشكل دائم. ثم موجهاً لقول واضح الميثاق،
يقول: «كهنت»، كرامة؟ وفي اليوم التالي كشفت الراهبة لويزا أن
الشياطين دخلوا إليها، تحت تأثير سحر قذفه كاهن وتحت تأثير
الاتحاد في الرأي يوحد المستحوذ عليهم بعوامل التهيج والهذيان.
وتمنعهن الشياطين من ابتلاع خمر الضحية الذي يحاولن إخراجه
ثانية. وتكاد الراهبة حان أن تختنق. من هو هذا الكاهن المرتد
الذي يعذب بنات الله؟.

وفي الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1632 كانت جان
أنج تُسمع بحصور السلطات المدنية والدينية. وكان أسقف بواتيه
قد أرسل إلى المكان رانجييه كاهن بينيه. وكان قاضي لودون،

غليوم سيريزي، برفقة معاون له حاصرين إلى جانب معوزين باشرُوا استجوابهم الصعب عن الشيطان. ووقعت المفاجأة! فعلى عكس الأيام السابقة لم يقاوم إلا قليلاً وتخلّى عن اسمه: «أستاروت». وباستعجاله أكثر قليلاً حدد الشخص الذي يقوده: أوربين غراندييه، كاهن كيسة سانت - بيار وهذه ليست إلا نصف مفاجأة: شخصية الكاهن كانت هدف الكثير من المجادلات.

ميدان كاهن

سُيم أوربين غراندييه كاهناً لمطقة بوردو في عام 1615، بعد تدريبه عند اليسوعيين. وقد لفتت ميزاته العقلية ويسره الطبيعي، منذ زمن طويل، أنظار أساتذته. ففي 1617، كان يعود لجمعية اليسوعيين أن تقترح مرشحاً لمنصب كاهن في خورية القديس بيار في لودون. وعُيّن غراندييه في هذا المركز، وتولى مهماته في الأول من آب/أغسطس. في الساعة والعشرين من العمر، أصبح يشغل مركز كاهن، ويستفيد من مداخيل متقولة من الطرف إلى المركز، مداخيل يلائم أن يضاف إليها الدخل المقرر على أساس اللقب الإضافي في الكنيسة المحمعية لجمعية الصليب المقدس مما يشير أشكالاً من الغيرة، وخاصة داخل الإكليروس النظامي الذي يكاد لجمع الصدقات الضرورية لمعيشته، وكرجل

معجب بنفسه، لم يكن أوربين غراندييه يقدم تنازلات. وتدفعه ذهنية المباحكة، في كل أدنى ماسمة للحديث عن حقوقه.

وقد شاركه عدة أشخاص بنصيب وافر في أداء مهمته. وفي أولهم أرماند بليسي ريشيليو. ووقع الحادث في عام 1618. وكان لويس الثالث عشر وهو يعد لممارسة السلطة، قد عمل لقتل كونسيي، المخامر الإيطالي الذي كان يتأثر في الطل ضد الملكة الأم أما ريشيليو المرشد الديني لماري مديسي التي دخل بفضلها إلى المجلس الملكي في عام 1616، وفقد هذه الحظوة، بعد نفيها إلى بلوا. واستعاد عمله كأقف لوسون - الأسقفية الأكثر ثلوثاً في فرنسا كما قيل حينذاك. وكان هو أيضاً رئيس دير كوساي الذي يرتبط بأبرشية لودون وبهذا اللقب شارك في شتاء 1618 في احتمال دبي كبير في مدينة لودون. أما أوربين غراندييه فقد حط من قيمة ريشيليو إلى موقع ثانوي، بحجة أن الكاهن الرعوي له حق التقدم على رئيس الدير! وقد انحنى هذا الرئيس وأخذ مكاناً في الصف الثاني في الموكب. وعندما أصبح ريشيليو كاردينالاً هل تذكر هذه الإهانة الدينية؟.

في غضون ذلك، تضاعفت عوامل الكراهية بين الكاهن وبعض أبناء رعيته. وفصلاً عن كون أوربين غراندييه متعجرفاً، فهو أيضاً رير نساء! وكان موسو فريس، الممول المستقلي لشارع

باكيس الذي يقع فيه دير جمعية أورشوليين، يتهمه بإقامة صلة جرمية مع زوجته. وكان يريد أن يتحقق من الأمر، وفي ليلة سوداء، فاجأ الثنائي وهجم على الكاهن والسيف في يده. وقد تخلص غراندييه من ورطته بأعحوة، ولم تذهب هذه القضية إلى أبعد من ذلك. وقد سارت في اتجاه مغاير كلياً مع معاون هيرفيه، الذي نجح غراندييه في إغراء عشيقته. وعندما صار عشيقاً مطروداً، لم يعد هرفيه ينتظر إلا فرصة تفجير حقده، وتوفر المبرر في خلاف حول أمر الدفع لاحتفال ديني. وتشيع المشادة. ويمسك غراندييه العدالة بيده. ويلام المعتدي لكنه يستظر ساعة ثاره.

ولم يحمل الكاهن الرعوي لكيسة القديس بيار إلا على العلمانيين ونسائهم. وفي عام 1620 انفجر تضارب الأيدي داخل الكنيسة. كان الكاهن القانوني رينه موسيه المرتكب للعنف مع أحد الأخوة هدفاً لموعظة لاذعة ألقاها غراندييه. وانتظرا الكاهن القانوني خوري الكيسة في أسفل المبر الكسي، وتضاربا سالايدي. وتفوق غراندييه، لكنه لم يعتر ما حصل كافياً، فرفع دعوى إلى محكمة بواتيه... التي حكمت له بذلك. وكان يمكن أن تقف الأمور عند هذا الحد لولا حسابات ابن شقيق للكاهن القانوني، رينه بيريه الذي كان يبحث عن الانتقام لعمه. ووقعت مشاجرة أخرى، أدت إلى انتصار آخر لقبضات غراندييه. وبعد

فترة من الزمن، وقع ابن الأخ في كمب، وتعرض للسلب والعنف من قبل عصابة من قطاع الطرق. وسارع مومنيه بالحملة على عدوه فبدأ به على أنه العاقل للاعتداء. وتوكل التحقيق المعاون هيرفيه وظن أنه أمسك بانتقامه. ولم يتوفر أي دليل يسند الاتهام.

لكن إذا كان أوربين غراندييه قد أوجد كثيراً من الأعداء، فإنه نجح في إيجاد بعض الأصدقاء ومنهم حلفاء ذوو أهمية: القاضي غلبوم سيريزاي والحاكم جان أرمانياك. وكان هذا الأخير بروتستانياً معتدلاً وفراشاً لدى لويس الثالث عشر، وكان يتمتع بالكثير من الخطوة في البلاط. كما كان لكاهن الرعية مداخلة إلى المقامات الرفيعة المحيطة به. المؤرخ والشاعر والأمين السابق لصندوق الملك هنري الثالث: هو الطل الذي أنقذ المدينة من السلب والتدمير بتدخله لدى الراهب المحارب أنجح جوايوز عندما كان جيشه يهدد بأعمال انتقامية كاثوليكية لمدينة الهوغونوت لودون. حيث سارع شباب واعدون لمستقبل زاهر في التجمع حول البطريك إسماعيل بوليو الذي لم يلبث أن أصبح ملكياً مشهوراً، أو كذلك، تيوفرست ريسودو الذي أسس «لأعازيت» في عام 1631، بامتياز ملكي. وشق غراندييه طريقه في المدينة التي كثر الحديث عنها منذ زمن طويل.

لودون الصاخبة

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1615، تزوج لويس الثالث عشر، آن النمساوية، ابنة ملك إسبانيا. ولم يرض هذا الرواح «الإسباني» البروتستانت، كما أقلق بلاء الأرياف. وألحق الأمير كونديه حنوده الكاثوليك بجيوش الهوغونوت لدوقيتي روهان وسوييز، من أجل محاربة الوصية على العرش التي فاوضت للتحالف. وفي لودون، مقر الجمعية الروتستانتية، تمّ التفاوض ووقع عقد السلام في النهاية في عام 1616.

وفي الخامس من أيلول/سبتمبر 1632، سيم ريشيليو كاردينالاً وكان ذلك مكافأة لمهامه الدبلوماسية بين الملكة الأم ولويس الثالث عشر. وفي 23 شباط/فبراير 1619، كانت ماري مديسي، المفية في بلوا مذمّن كونسيسي، قد هربت ولجأت إلى أنغوليم لتكون تحت حماية دوق إبرنون. وكانت الحرب الأهلية تهدد بالانفجار من جديد. وكان لويس الثالث عشر قد جعل مقره في أنغوليم ودعا ريشيليو. وقاد هذا الأخير المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة ومصالحة الأم والابن. وكانت المصالحة مؤقتة لأن حرباً جديدة كانت تعد في تموز/يوليو 1620 وكانت ماري مديسي المتراجعة إلى أنجو تؤجج النار التي طالوت الكثير من الأرياف: كان الأمراء الأساسيون في حالة تمرد مكشوف

وشكلوا عصبة واحدة. وجند الملك جيشاً قمع به التمرد، من روين إلى أنجييه. ولعب ريشيليو ثمانية دور «سيد المساعي الحميدة» وأعبد السلام من جديد داخل الحدود.

أما لودون فقد شاركت، خلال هاتين الأزمتين، بشكل مكشوف بـ «اضطرابات» المملكة. ففي 12 أيلول/سبتمبر 1619، اختار الحزب البروتستانتي المدينة لإعلان معارضته للملك وأدى دعم لويس الثالث عشر لـ «فرديناند الثاني» من آل هابسبورغ في كفاحه ضد البروتستانت في بوهيميا - حيث بدأت حرب الثلاثين سنة - ومشروع إعادة العبادة الكاثوليكية في بيرون لإغضاب الهوغونو. وبعد حوالي سنة لفتت لودون الأنظار بتضامها مع المدن المتمردة، وعزز حان أرمانياك دفاعات العصر وأعد الكاثوليك عن جميع المراكز الأساسية. مما أغضب لويس الثالث عشر وأعلم حاكمه بذلك. ولم يطل الوقت حتى سقطت الأسوار.

سوء سيرة كاهن

انتشر المذهب البروتستانتي في القرن السادس عشر بسهولة أكثر مما أظهرته الكنيسة الرومانية في كل مكان، من مثال في الحرية والفساد. ففي وجه اللوثريين والكالفيين الخاضعين لتوجيه لاهوتيين متشددين في الفكر والعادات، ما هو ورن، رجل

دين كاثوليكي غير مثقف ومنحرف؟ ومن أحل قلب هذا الوضع، كان المجمع المسكوني لمدينة ترانت (1545-1563) قد حدد قواعد «الإصلاح - المضاد». والهدف: استعادة مؤمنين. والوسيلة: استعادة سيطرة رجال الدين. والأسلوب: تعليم الكهان وإصلاح الأخلاق. وكان اليسوعيون مدعويين بصورة طيبة للقيام بسط كبير في هذه المعركة. وكان زملاؤهم مشهورين. وكان غراندييه لأمعاً، ومعداً في هذه المدرسة الحديدة، وخطيباً ممتازاً، ومدرراً جيداً للنصوص المقدسة. وكان يحسن إعطاء الصورة الحديثة عن هؤلاء الخدم لله الذين سيعيدون العاج الضالة إلى داخل القطيع. والصورة خادعة: إنها لا تظهر الحماسة والاستقامة اللتين يتظرهما أسياده منه. وإذا خالط الهوغونو في الغالب، لا يحاول حقاً ردهم إلى الدين، وإذا خالط بشكل دائم بعض المعترفات له، لا يكون ذلك، كما يبدو، من أجل إعادتهم إلى الطريق المستقيم!

لقد تكوّنت دائرة المجتمع الكاثوليكي الحيد في لودون حول النائب العام، لويس تريكانس. ويعتبر أوربين غراندييه مواظباً على المنزل، واستغل ذلك لجعل ابنة القاضي حاملاً. تم خنق الفضيحة. لكن الكاهن الرعوي اعتبر الأب عدواً لدوداً. فهل كان يحب ألا يقع اختياره على مادليس، الابنة البكر لمستشار الملك، ريسيه برو؟ ولعدم سروره من تحول تمنياته - كانت

ستدخل إنسى الدير - كتب بإرادته رسالة تتهم وتشكك بعزوبة الكهان. ولم يطل الزمن حتى تسرب سر هذه العلاقة. وجرت الشرثرة. وكان آدم الصيدلي هو الذي نقل الأمر إلى الساحة العامة وأدين الصيدلي بتقديم أعضار إلى الكاهن الرعوي وتسديد غرامة بـ 640 ليرة. وأضيفت الإهانة إلى الحراب. والإنسان لا ينسى أبداً

فهل يقيس غراندييه نتائج أفعاله؟ ودوت طلقة الإنذار الأولى في خريف عام 1629. وفي أصل القضية أن إحدى هذه المشاجرات التي كان معتاداً عليها مع جاك تيبو، معلم الملك للفروسية، والمقرب من ترينكانت الذي لم يكن يغفر لـ «غراندييه» الأشكال العرامية الطائشة، ويلحق الهزيمة به أمام العامة. ويستقدم بالشكوى، لكن أعداءه يسبقونه ويبيعاز من ترينكانت وجهت رسالة إلى أسقف، لاروس بوزاي، لشجب «السلوك المعيب» للكاهن. وحيات الشهادات المضنية لكاهن معاون في الأبرشية، ولكاهن مجاور، تعزز الاتهام. وقاد الأسقف في أبرشيته معركة التشدد الأخلاقي. وأمر باعتقال غراندييه وأودع في سجن بواتيه. وفي 3 كانون الثاني/يناير 1630، حظر على الكاهن الرعوي الأداء في لودون مدى الحياة.

وبدأت معركة الإجراءات. ولم يوفر سيريزاي وأرمياك جهدهما من أجل الحصول على إعادة الاعتبار لأصدقائهما وإدانة

تبيو. ومن حهتهم ترينكانت والمعاون هيرفيه والمحامي مينو قاموا بكل شيء من أجل الخلاص منه بصورة نهائية. ومرة أخرى تخلص كاهن الرعية من ورطته، بندات تسفع: فقد تراجع شهود الإتيبات عن أقوالهم وحررت ملاحقة ترينكانت وهيرفيه بسبب التبليغ الكاذب وحمل الشهود على الإفادة زوراً. وتدخل صاحب السيادة سورديس أسقف بوردو والذراع الأيمن لريشليو في الشؤون البحرية، لصالح غراندييه... الذي عاد إلى مهامه. وكان الجميع في محيطه قد نصحوه بمعادة لودون حيث هي عرضة للكثير من المخاطر. وهو لم يكن يريد أن يعرف شيئاً. والأسوأ أنه كان عازماً على إرغام تبيو على إعادة ما سرقه، ثم الحصول على تعويضات للسيدتين، ترينكانت وهيرفيه. وحقق غاياته! حقاً، إذا كان يتمتع بفن التخلص من المكائد، فلم يكن يخشى أن يحل نفسه أحقاداً غير قابلة للاختزال، ولا حتى أن يختلف مع الذين طالتهم هذه الأحقاد. وفي عام 1631، فاتحته الراهبة جان أيج في أن يصبح المعلم المعتمد لجمعية أورسولين، ورفض ذلك واستخلصت رئيسة الدير من ذلك نوعاً من المناكدة.

العدوى

في نيسان/أبريل 1632، انتشر الطاعون في لودون، وصاعف الوباء أجواء الحرارة الصيفية. وطرده الخريف الأنخرة العفنة، لكن

المرض عاد وتابع اجتياحه حتى أواسط سنة 1633. وكان الموت يأخذ واحداً من كل أربعة: فبلغ عدد الموتى ثلاثة آلاف وسبع مئة. وفي هذه الظروف لم يوفر غراندييه جهده بل سارع إلى أسرة المصابين، وشارك في خطة الطوارئ وهي أعمال النجدة المنظمة من قبل سلطات المدينة. ودعا البعض جلاد فقراء أورسولين.

واتخذ غراندييه الاحتياط من الخطر، ودعا القاضي غليوم سيريزاي الذي اغتاز مس أوامر السلطة الملكية بإحالة الكاهن الرعوي إلى القضاء. وحلال ذلك كان الوضع يرتدي طابعاً شديد الخطورة. فكانت الراهبة جان أنج واقعة تحت ثلث فرقة من الشياطين الذين قبلوا خلال تعويذة جديدة التعريف بأسمائهم: استاروت، رابولون، شام، نيتالون، أشاس، أليكس، أوريل. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت عدة راهبات إشارات الاستحواذ عليهن. وأبلغهن كلهن عن تعاقد بين الشيطان وعراندييه. ومن جهته، كان غليوم سيريزاي يقصد صمان انتظام الإجراءات. وطالب بالفصل بين جماعة أورسوايس اللواتي اعترفن بأنهن واقعات تحت الاستحواذ عليهن، وبين الجماعات الأخرى، وأن يكن في حراسة أشخاص تكون استقامتهم فوق أية شبهة. وعارض الأب باريه هذا الطلب بالدفع لعدم سماع الدعوى، متذرعاً بصلاحيات منحت له من قبل سيادة كاهن لاروس - بوزاي. وفي صباح الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، حصر القاضي إلى الدير برفقة

كاتب محكمة وعدة أطباء. وأثناء القداس، بدب الراهبة جان أنج متسججة الوجه وجاحظة العينين، وتتلوى بذراعيها. فور ذلك قام الأب باريه بالتعويذة. ووجه السؤال إلى الشيطان باللاتيني. كما تعرض القاعدة الطقسية، ولم يكن الشيطان بحاجة للرجاء بطلب الإجابة باللغة نفسها. لكنه كان يشوه الكلمات ويرتكب أخطاء لا تغتفر. ويخلط بين موقع المضاف وموقع المفعول! وكانت الموهبة في اللغات الأجنبية لدى أشخاص لم يتعلموها أبداً معهسة من قل الكنيسة كعلاقة كامنة في القدرة الشيطانية. فطالب سيريزاي بالتالي أن تستجوب رئيسة الدير باللاتيني. فور ذلك لاد الشيطان بالصمت واستؤنعت الجلسة بعد الظهر. وكانت جان حيها في أزمة جديدة. وكان الشيطان يتمم حين كان يُسأل بلا توقف. وكانت الاحتجاجات تتوقف دون أن يتمكن كاتب المحكمة من تدوين شيء مفهوم. واقتيدت راهبتان أحريان كاستا نظهران أعراضاً محيفة إلى الأظاء. فكانتا نضحكان ضحكاً خافتاً، وتهزهران وتطلقان بعض الكلمات دون تئمة مها اسم عائلة الكاهن الرعوي.

وأعيد الأمر في الخامس والعشرين. وفرض القاضي على الأب باريه طرح أسئلة باللغة السكوتلندية، ثم بالعبرية. وكان كل شيء كما البارحة، وظل الشيطان معانداً بالصمت. وعرض القائم بالتعويذ تفسيراً: ولا يعني هذا أن الشيطان لا يعرف (هذه اللغات)،

بل إنه لم يُرد أن يقول». ولا شك في أن لدى الشيطان القدرة على كشف الأشياء الخفية أو العيدة، بل يتمتع كذلك بفن الإخفاء. وهذا ما يشت أن شياطين رئيسة الدير، الذين تجمعوا بعد الظهر لتحديد اسم الأسقف الذي سام غراندييه كاهناً أو كذلك تاريخ ولادة كاهن الرعية، رفضوا الاستجابة لدورهم. وفي اليوم التالي، خضعت حان لاختبار آخر: فطلب القاضي منها عبر باريه تحديد مكان وجود أوربين غراندييه في هذه اللحظة. وفي النهاية كان غراندييه في منزل السيد مورات. وكان بإمكان عدة أشخاص أن يشهدوا أنه لم يغادره منذ ساعتين. فقد وقع الشيطان في الخطأ.

أما الأطباء، ونظراً للظروف التي بين أيديهم، فقط وصلوا إلى الاستنتاج بأنه، في غياب عرلة الراهبات التي تضعهن تحت الرقابة الدقيقة وبعيداً عن أي تأثير خارجي، يكون من المستحيل عليهن الحكم على حقيقة الاستحواد عليهن. وفي رأي القاضي أنه لا شيء في المتأهات التي حصرها، يدعو إلى الاستنتاج أكثر مما في أحاديث الراهبات التي سمعها. فبعضهم على يقين بأن الأمر يتعلق بنوع من الخداع. وآخرون يلتصقون دون تحفظ بما يفسرونه على أنه دلالة على الطهور الإلهي. وقد أخذ أوربين غراندييه في الكماشة والدعوة الملاحق فيها تعادل الإدانة ويأمل من عدالة الملك عدم التحير الذي يتظره دون جدوى من أعدائه المحلفين. ما يعبر عنه الالتماس الذي وجهه، في تشرين الأول/أكتوبر، إلى

غلبوم سيريزاي: «... لئسمح لكم بتوحيه أمر بحجز الراهبات المدعيات الاستحواد عليهن، ووضعهن في منزل آخر بشكل منفصل، وبحراسة أشخاص غير مشبوهين، تحت النظر وبرعاية الأطباء، وبحضور أشخاص من الكنيسة غير مشبوهين».

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد اسقف لاروش سوزاي إلى لودون، معودين مكلفين بمساعدة مينون وباريه. ومن جهته، فقد باشر المعاونه هيرفيه استقصاءاته من وراء ظهر القاضي الذي وجد نفسه يُمنع من الدخول إلى الدير من قبل باريه. ووجه أوريس غراندييه مرة أخرى الدعوى على جان أرماباك لئحدثه وتوسط الحاكم لدى الملكة آن النمساوية: فأرسلت الملكة مرشدها إلى لودون. لكن حضوره لم يغير شيئاً من تصميم الأب باريه. وحاءت الجدة من أسقف بوردو الذي تدخل لصالح غراندييه في النزاع الذي كان يتقابل فيه مع تيو. ويدكر الأمر الذي أصدره في 24 كانون الأول/ديسمبر 1632، بقاء على طلب من كاهن الرعية، شكل ملائم بالقواعد المتبعة بشأن الاستحواذ: عزل «الصحايا»، والمراقبة الطبية، والبحث عن الحقيقة بواسطة إلزامات مادية، إذا لزم الأمر. وكان لا بد أن يرتبط هذا البحث بشكل خاص بالمظاهر فوق الطبيعية المعروفة في حالة مماثلة، والمفهرسة وجوباً من قبل الكنيسة: القدرة على التنبؤ، والموهبة في اللغات، والقدرة على الاسترقاع. أما الإجراء المطبق

على جماعة أورسولين فإنه يُحرّف النظام الأساسي في عدة نقاط. وفضلاً عن ذلك، إن معايير الاستحواذ سيئة التطبيق فعندما يصل الطبيب المعين من قبل أسقف لوبون إلى الدير للقيام بتشريحه، لا يكون قد بقي ما يمكن النظر إليه. وجميع الشياطين يكونون قد عادروا الأجساد والموقع.

وبعد أن أصبح غراندييه متنبهاً، طلب إلى أسقف سورديس مع «باريه وميسون ومؤيديهما العلمانيين كما الملتزمين، في حالات استحواذ جديدة، أن يتم التعويض في المستقبل، وتولي الأمر كما فعلوا نهاراً وليلاً خلال حالة المزعمات المستحود عليهم...» وكان ميسون مستبعداً وليس باريه، وفي كل حال كان في أجواء الأب إسكاي، وهو يسوعي من بواتيه، والأب عو، وهو من رهبانية تور. أما هيرفيه، فكان مدعواً لوقف ملاحقة غراندييه بشأن عقابه. وتنفس كاهن الرعية الصعداء لكن جان أنح، إذا صدقنا سيرتها الذاتية، لم تحد الراحة وتبدو للخارج أنها شغيت. وفي الواقع، أصبحت الإنسانية الطيبة للشياطين الذين استمروا في الاستحواذ عليها. وكان أسموديه وإسكرون يحثانها على الترف. وكان ليفياتان يشدها نحو منحدر التكثر. ويحرفها بيهيموت بمكر عن واجباتها الدينية... وقد جاء رأي أساتذة في السوربون، في 11 شباط/فبراير 1633، يؤكد واقعة الاستحواذ.

ساعة المحرقة

كان أوريس غرانديه يعرف أنه ليس بمعزل عن عودة العصا. ومع ذلك، فإنه بدأ يظهر من جديد في مقدمة المسرح، إلى جانب ظهيره جان أرمانيك، في المعركة التي يخوضها الحاكم صيانة لقصره وتحصينات لودون التي كان لويس الثالث عشر، قد أقرّ بهدمها في كانون الثاني/يناير 1630. وطبق ريشيليو بعد أن أصبح رئيس المجلس الملكي، البرنامج المتشدّد الذي كان دائماً يرامجه. «تقويض حزب الهوغونو، والحطّ من كبرياء الدول الكبرى، وإحضار جميع الرعايا لواجباتهم، ورفع اسم لملك بين الأمم الأخرى إلى الدرجة التي يجب أن يكون فيها، وعلى الجبهة الخارجية، يجب النظر إلى الإنكليز باحترام، ومن هنا ضرورة تجهيز فرنسا بحرية جديدة بهذا الاسم وفي الداخل، بشي تحطيم القدرات العسكرية للبروتستانت وتفكيك مواقعهم.

في الثامن والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1628، سقطت لاروشيل الموقع العالي للبروتستانتية منذ 1571، ومقل الهوغونو منذ براءة نانت. وكان سكانها قد فتك بهم الجوع، لكنها تحولت بعد أن قاومت خمسة عشر شهراً إلى مقر يقوده الكاردينال شخصياً. وكانت المدينة قد تواطأت مع العدو الإنكليزي! وبعد أن دكّت حصونها، فقدت بلديتها كل امتيازاتها

وعندما تلقى جان أرمانيك الأمر بالقيام بتدمير قلعة وأسوار لودون، صفق الكاثوليك وممثلو الملك مثل النائب العام لويس تريكانت أو المحامي بيار مينو. ومن جهتهم الهوغونو قاموا بتنظيم أنفسهم في لجنة دفاعية: ووقف الكاهن الكاثوليكي أوربين غراندييه في صفهم! ففي بادئ الأمر ساعد الحاكم في الخطوات المتخذة من أجل الإمساك بمعول الهدم

وبعد ذلك، عندما رضخ هذا الأخير، بعد الحصول على نتائج الهدم وملكية الأراضي تعويضاً، أخذ يسهر بنورع على مصالح صديقه، مطارداً الذين يقومون بأعمال السلب دون تراخ، ومماحكاً باستمرار مع المعوص المكلف من قبل لويس الثالث عشر بقيادة ورشة العمل وكان هذا المفوض يدعى جان مارتين وكان هذا الرجل واعداً بمستقبل زاهر. ووضعت مهمته في علاقة منتظمة مع الكاردينال. وفي عام 1633، هنأه الملك كتابة: «أيها السيد لوبار ديمونت، بعد أن علمت بالهمة التي وضعتها من أجل هدم قصر لودون، وتنفيذ الأمر الذي كنت تلقينه من قبلي، أردت أن أكتب لك هذه الرسالة لتشهد على الرضى الذي أكنه لك من الخدمة التي أديتها لي في هذه المناسبة...». وبعيد ذلك كلف بالتحقيق في دعوى الحر ضد أوربين غراندييه.

وفي عام 1631، حصل ريشيليو على رخصة إقامة مدينة جديدة تحمل اسمه، على أرضه المحولة إلى دوقية لأحد أعيان

فرنسا وطمح ريشيليو لجعلها مركزاً لإدارات لودون، وفي مقدمتها محكمة لمخازن الغلال. وحصل على إنشاء سوق وإقامة أربعة معارض سنوية. وكانت الأعمال تحت رقابة هنري سورديس أسقف بوردو. وفي الزمن الذي قُدِّر لهدم قلعة رودون، أعد الكاردينال تصاميم قصره المستقبلي. أما ريشيليو الكلاسيكي فقد رحل عن هذه الأرض وأخذت لودون القرون الوسطى تفقد جدرانها. وفي خريف 1633 كان لوبار ديمونت عائدًا إلى لودون، وبقي أمامه هدم البرج الرئيسي. وتردد عدة مرات إلى دير جماعة أورسولين. وله في ذلك مبررات شخصية. فكانت حان بليسيه قريبة لأمه. والراهبان المحصتان الصيتان من دامبير، كانتا أختين له بالزواج وفي الأخير كانت كلير رازيلي قريبة للكاردينال، هي كذلك من أهل البيت الكائن في شارع ماكين تحت اسم الراهبة كلير سان حان.

بيد أنه في أيلول/سبتمبر، عادت الشياطين من حديد. فالراهبة حان وبعض فتياتها وقعن من حديد ضحايا للتشنجات والهلوسات، وكانت أفكار إجرامية تدفعهن للقيام رعمًا عهن بحركات فحشية. ويصيب الشر حتى العلمانيين! إليزابيت بلانشار وسوزان همسون شقيقة مصلحة أحمية الملكة! واضطر لوبار ديمونت للتدخل. فالتقى الأب باريه ثم الأب جوزف. وكان هذا الأخير يقيم الأمر بجدية كافية لعرضه على ريشيليو الذي يهتم بها

منذ البداية. وفي مذكراته، كتب الكاردينال: «منذ عام 1632، ظهرت بعض متدينات أورسولين في مدينة لودون أنهن في حالة استحواذ عليهن... فأرسلت بضعة أشخاص ذوي جدارة كنسية وتقوى لكي يضعوا لي تقريراً حقيقياً، فعلمت بإفادة الراهبات المشار إليهن أنهن سمعن بشكل منفصل، أثناء الليل، أن بعضهن سمعن أبوابهن تفتح، وأن بعض الأشخاص صعدوا ودخلوا غرفهن مع بعض الضوء المعتم الذي يتسبب بنوع من الرعب. وانفقس جميعهن أنهن رأين في غرفهن رجلاً كن يصفه دون أن يعرفنه، كما لو كان الكاهن الراعي لكنيسة سان بيار في لودون، وكان يكلمهن عن الدرس، وبكثير من القناعات الكافرة، وكان يحاول احتذاب قبولهن بها».

وفي الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر، أمسك ريشيليو بالمجلس الملكي. وتلقى لوبارد ديمونت مهمة إعادة فتح ملف غراندييه. «قدم السيد لوبارد ديمونت، مستشار الملك بنصائحه العامة والخاصة، إلى لودون وأمكنة أخرى حسب الحاجة، وكان عليه الإعلام... عن كل ما جرى منذ البدء، في أشكال التعويذ كما في غيرها، عن مسألة الاستحواذ.. وعلى الأخص، أصدر وعلم وعمل وأكمل الملف للمدعو غراندييه، ولجميع الآخرين الذين سيوجدون متواطئون في الحالات المزعومة، حتى الحكم النهائي بشكل حصري، بالرغم من التعارضات والتسميات، والردود

المتنوعة، ومن أجلها ودون إخلال بها، لا يكون مؤجلاً، بل مستظراً نوعية الجرائم، دون مراعاة للرد الذي يمكن أن يكون مطلوباً من قبل المدعو غراندييه ١. وقد جرى اعتقال الكاهن الرعوي لسانت بيار على باب حجرته المجاورة للكنيسة، في السابع من كانون الأول/ديسمبر 1633. ووضِع في السجن في قصر أنجيرز.

كان لدى لوبار ديمونت صلاحية مطلقة لتوجيه التحقيق وقد أتاح التفتيش في مقر كاهن الرعية إيجاد وثائق مثيرة للشبهة: رسالة حول العزوبية وصعتها مادليز برو، في قطعة شعرية ذات محتوى إباحي، كل مراسلات غراندييه، وسخة من رسالة الإسكافية. ويعود تاريخ هذه الرسالة إلى عام 1627 ويتعلق الأمر بمحرقة صد ريشيليو موجهة إلى السيد بارادات، أول معلم فروسية للملك، واعتبرت أنها بقلم كاترين هامون، من سكان لودون، الإسكافية لدى الملكة الأم. فهل سيكون غراندييه هو الكاتب الحقيقي؟

واستؤنف التوجيه من البداية. وأعيد الاستماع إلى راهبات أوسولين وكان عددهن سَع عشرة لإنتاج الرواية ذاتها تقريباً: «كان غراندييه يدخل إلى بيتن في أي وقت من النهار أو الليل، وحلال أربعة شهور، دون أن يتمكن من تفسير كيف كان يستطيع الدخول، فكان يتقدم إليهن عندما يكن واقفات ويتفرغن للصلاة؛ وكان يلحّ عليهن بالسوء، وكن يتعرض للضرب بشيء لم يكن»

يرونه... أما الآن، فلم يعد كاهن الرعية يستطيع الاستناد إلا إلى دعم عائلته. أما أرمانيك فقد قاطع لودون، ولم يرد التورط في الإجراءات الجارية. أما أسقف بوردو المدعوم من الكاردينال فلم يستطع أن يكون المدافع عن المتهم. بينما وحدهم أم أوريس وجان إستيفر وإثنان من أبنائها، القانوني رينه، والكاهن المعاون في لودون، وفرانسوا ضاعفوا المساعي، وحاولوا الحصول على رد لوبار ديمونت. أليس فيه جزء مرتبط بالمتهمين، بالمخالطة الشخصية والارتباطات العائلية؟ ألا يبدو معادياً للمتهم؟ واتهمت جان إستيفر لوبار ديمونت بتوجيه العيب وإغراء الشهود وتزييف الشهادات، ولم يكن المستشار الملكي يملك علاجاً لذلك. وبفضل دعم الأب حوزف وربشليو تعززت صلاحياته المطلقة.

في الرابع من شباط/فبراير 1634، ذهب لوبار ديمونت إلى أنجرز للاستماع إلى غراندييه. وحاول جعله يتكلم خلال أسبوع، لكن دون جدوى. والكاهن الرعوي يعترف بأن رسالة العزوية فقط هي من كتابة يده وفي نيسان/أبريل عاد لوبار ديمونت إلى لودون دون الحصول على اعترافات حاسمة. وتحول غراندييه في مكانه واحتفظ بالسِر. وفي الرابع عشر من نيسان تواجه مع راهبات أورسولين. فعرفن فيه دون تردد، الشح الذي يضطهدهن. واستدعي الجراح مونوري للتحقق مما إذا كان غراندييه يحمل التوقيع الذي يطبعه الشيطان على أحساد مخلوقاته في بقع غير

حساسة بالألم. وقد كشفت تعويذة على رئيسة الدير أن كاهن الرعية كان موسوماً «قرب الشرج وفي الخصيتين». ويتزود مونوزي بحربة كان يجرح بها كاهن الرعية في كل حسمه تقريباً. وكان هو يستفص ويصرخ من الألم... إلا عندما يعمل الجراح في الأمكة المعية. وكان غراندييه يبدي احتجاجه. إذا لم يشعر بشيء فإن ذلك يعني التظاهر بوحزه، وتُختبر التجربة، مرة ثانية. ولم تقنع صيحات الألم من غراندييه قضائه. والثابت أن الشيطان قد طبع علامته على جسد المتهم

ثم قُدِّم الميثاق الذي عقده كاهن الرعية لكنيسة سانت بيار مع إبليس وكان أسموديه أحد الشياطين العديدين الذين يستحوذون على الراهبة حان، قد قبل بتوفير نسخة عن ذلك الميثاق: «سبدي ومعلمي، أعترف بك من أجل ربي وأعدك بأن أخدمك أثناء حياتي، ومنذ الآن إنني أعدل عن جميع الآخرين، وعن يسوع ومريم وجميع قديسي السماء، وعن الكنيسة الكاثوليكية والرسولية والرومانية... وأعد بالقيام بأكر قدر من السوء أستطيع تحقيقه... وأن أجذب إلى السوء أكر عدد ممكن من الأشخاص... إني أقدم لك جسدي وروحي وحياتي كأنني أخذت كل ذلك عنك، وأترك كل ذلك إلى الأبد دون أية إرادة من الندم. هكذا وقع أوربين غراندييه بدمه». وتأكيداً للوقائع، كان أسموديه يعلن، دائماً بغم الراهبة جان، أن الدم ينشأ بقطع للإبهام

الأيام. وقد وجد أثر الجرح على الإبهام الأيمن لغراندبيه، الذي كان يقسم أنه جرح هناك وهو يقطع الخبز. ما هي جدوى ذلك؟ السبب مفروغ منه.

وتوافد الفضوليون. فكان باريه يطرد الروح الشريرة بكل قوة من المستحوذ عليهم وبعد ذلك يحل محله الأنوان غيوتو ولاكتانس، بمساعدة أربعة رهبان كبوشيين. وتكون الحلقات عامة. ومن أجل لا شيء في الدنيا لا يخيب المسعى. وأمام حشد يُستثار، يستفيد الكهان من ذلك لأداء الوعظ بالإيمان الكاثوليكي، ملوحين بالعقاب الشعبي لجميع الذين يتآمرون ضد الله والملك. ولهذه المناسبة تستقبل لودون شخصيات نبيلة. ويعود الكثيرون مقتنعين بالطبيعة الغريبة للأمر التي شهدوها. ويؤكد أحدهم أن جان أنح قد أبقت في فمها خبز الذبيحة ساعتين دون أن تتلاشى. وشهد آخرون تعويذة العشرين من أيار/مايو التي غادر خلالها ثلاثة شياطين جسد رئيسة الدير تاركين فيه ثلاثة جروح ظاهرة للعيان! وأدى الحدث الذي أعلن من قبل أسموديه، إلى ظهور تجمع مؤثر. فقد شهد أطباء على تلقائية الحروح. ومع ذلك فقد صاح أحدهم مخادعاً. أنه شهد شفرة في يدي رئيسة الدير! كما عبر أحد قادة جوقة الشرف عن شكوكه. أما بروتستانتيو المدينة، فقد طلبوا بعيدين عن الاحتفال.

بين المتشكك والكافر، لا وجود إلا لخطوة: فقد هدد لوبار ديمونت بملاحقة المكذبين الذين يحاولون الرهان على الخداع. وهكذا في نهاية أيار، اضطر طيبان للهروب تجنباً لصواعق المستشار. وبفصل الذيس يحاولون دائماً الدفاع عن قضية كاهن الرعية: إثنان من رهبانه، رينه وجان، أودعا في السجن. وذلك دفاع محامي جان إستيفر كصرخة في واد وكانت مادلين برو قلقة، وخضع منزلها لتفتيش دقيق. وخلال التعويذات الأخيرة، نردد اسمها عدة مرات. واعتبرت متواطئة مع الساحر. وأحيراً أفلت غلبوم سيريزاي وزوجته من المكيدة التي كانت تستهدف توريطهما بالسحر وشعر أصدقاء غراندييه برائحة الكبريت.

في 23 حزيران/يونيو 1634، بلغت الحمى الجماعية ذروتها وكان لا بد أن تحصل مواجهة أخيرة بين أوربين غراندييه والمستحوذ عليهن. وحنان الموعد لذلك، وطاف حشد كبير المدينة قبل التجمع في كنيسة الصليب المقدس. وكان أوربين غراندييه في الجوقة، برفقة حارسين. وكان كاهن لاروش - بوزاي يرأس الجلسة. وكان الأب لاكتانس يترأس الاحتفال. فقدم كومتين صغيرتين من الغبار والرماد وتركيب غريب من أشياء لا أهمية لها وبهذه الحيلة كان غراندييه قد فتن الراهبات. ما يثبت الصفة الجهمية التي عقدها مع الشيطان وتعجل لوبار ديمونت لإحراق هذه المواد الثوتية، على قدم المذبح وقد حان الوقت لإدخال

المستحوذ عليهم إلى صحن الكنيسة. وخطرت الفكرة الأصلية للأب لاكتانس باللجوء إلى التعويض من قبل غراندييه نفسه. وحاول المتهم التنصل، لكنه اضطر في النهاية للتنفيذ تحت حطر تفاقم حالته. وما كاد يباشر قراءة كتاب الطقوس حتى تحولت الراهبات إلى شريرات شقات. وهجم البعض منهن على كاهن الرعية، وأخريات مزقن قمصانهن وانصرفن بصدرهن العارية إلى حركات بهلوانية شهوانية، ورحفن على الأرض بشكل فحشي. كانت الهستيريا في أوجها. وكان يجب قطع الاحتفال وتعريق المؤمنين.

لقد حان الوقت للانهاء من ذلك ففي لودون، كما في كل المملكة، كان لا بد من وقف الفوضى. وفي كل مكان صارت الأحكام تؤخذ بسرعة، وسقطت القرارات. وكانت الإصلاحات الأهداف الأولى للسلطة. وفي عام 1620، وكانت حروب لويس الثالث عشر الدينية قد تركت شرراً من الدم بين بو وموبليه وتميزت سنوات 1630 بتنفيذ إعدام المتأمرين على رصيد أم أو شقيق الملك. في أيار/مايو 1632، المارشال مارياك، وفي نيسان/إبريل 1634 نيكولاس غارغنت وأدريان بوشار، شافاياك وشانتلوب في السنة نفسها. وقد فتحت «أيام الآحاد والأعياد في بوانيه» من جديد الملاحقات ضد البروتستانت. وجاءت محاكمة لودون في الموجة ذاتها وشرح ذلك ريتيليو في مذكراته: «هكذا

قدم جلالته بعدالته العلاج لأعمال الفوضى التي تسبب بها خبث الأنسخاص في دولته، وكان مرغماً على استعمال سلطته من أجل تقوية الكنيسة ومساعدتها في العلاجات التي كان من الضروري وضعها في الاضطراب الذي كانت الروح الشريرة قد عرضت عليه منذ بعض الوقت، في الكنيسة في شخص بعض راهبات لودون.

وفي الثامن من تموز/يوليو وُضعت لائحة القضاة الذين سيتشكلون المحكمة المكلفة بمحاكمة غراندييه. وقاموا، من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس، بالتدقيق في ملف من خمسة آلاف صفحة لا بد من تأسيسها لتثبيت واقعة الاستحواذ والاقتناع بإدانة غراندييه. وكان هذا الأخير يحضر دفاعه وكتب لأمه ووجه التماساً إلى الملك، مستعيداً الحجج ذاتها بلا ملل وكان يتهمهم على «جهل هؤلاء الشياطين المزعومين الذين لا يفهمون إلا لغة بلدهم وبعض الكلمات اللاتينية» وعجزهم «عن رفع مستوى الكائنات المستحوذ عليها» كما «عن كشف الأمور الخفية والمخبأة». ويشرح غراندييه بعد ذلك واقع أنه من المستحيل الاعتماد على قول الشيطان و«يطعن فيه كمریف». وفي الأخير يحمل على قضااته. ويندد بتحيزهم حيال ما يحصه. ويتهمهم بتحريك الشهود والضحايا. ويعيد هذا الدفاع كلمة بكلمة في 15 و16 آب/أغسطس أمام المحكمة المنعقدة في دير الكرملين: فلم يعترف بشيء وهو بريء. وفي 17 آب/أغسطس كسرت له ساقاه.

وخاب أمل الذين كانوا يأملون منه أن يخون شركاءه المحتملين. وقد تحمل غراندييه الألم واستمر في نفي كل شيء، ما عدا علاقته الأثمة مع عدة نساء في المدينة. وكانت الساعة الخامسة، عندما رُفع كاهن الرعية على المحرقة، في ساحة الصليب المقدس. وبعد أن أندر للمرة الأخيرة لاستنكار الشيطان، قال هذه الكلمات الأخيرة: «أذهب بكليسي في هذه الساعة إلى الجنة». وتقدم الأب لاكتانس حالاً محل الجلاد، ووضع النار نفسه على حزمة الحطب.

الخاتمة

في اليوم التالي، كشفت الشياطين في رتبة الدير، أن غراندييه قد وصل إلى الجحيم وفي 19 آب/أغسطس قدم الأب لاكتانس الدلالات الأولى على خلل عميق. وفي اليوم ذاته أصدر لوبار ديمونت الأمر باعتقال مادلين برو، المتعذرة الوجود. وأعلن أنه حقق هداية عشرة من الهوغونوت، وفي 22 اكتملت أعجوبة أثناء تعويد إليزابيت بلانشار، حيث تلوت قطعة خبز الذبيحة التي كان الكاهن يرغمها على ابتلاعها بالدم على لسانها، في حين لم يظهر أي جرح، فقد قبل الشيطان بذلك لأن الأمر يتعلق بدم المسيح، تكذيباً للبروتستانت الذين لا يعترفون بسر القربان المقدس. وفي 3 أيلول/سبتمبر اعتقلت مادلين برو. ولم يكن الأب

لاكتانس قد وجد الراحة مطلقاً بعد إعدام عرانيديه، ثم مات فجأة في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر. وبعد زمن قصير، تعرض الأب ترانكيل الكبوشي الذي غطى المحاكمة، لحالة قلق ناتجة عن أشكال من الهلوسة. ومات مجنوناً في 31 أيار/مايو 1638. أما لوبار ديمونت الذي كان يرى نفسه يفقد سواعده المنتظمة، فقد طلب من الأسقف بواتيه مشعوذين جدداً. أما ريشيليو الذي كان محجوزاً عليه من قبل القضاء، فقد أوصى بترك مادلين برو بسلام، وأطلق سراحها في تشرين الأول/أكتوبر وبدوره تعرض لويس شوفيه، معاون القاصي، لسوء من الجون. ثم تعرض الحراح مونوري لرؤية شبح عرانيديه. وأصيب بالهذيان عدة أيام ثم مات. ولم تعادر اللعنة مدينة لودون.

وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، تقرب الأب سورين اليسوعي من الراهبة جان أنج. وكانت بدايات علاقتهما صعبة، لكن الثقة بين الكاهن ورئيسة الدير ترسخت شيئاً فشيئاً. وفي الثالث من كانون الثاني/يناير 1635 اعتقدت جان أنج أنها حامل - كما كان الأطباء مقتنعين بذلك - وأرادت أن تتحرر. وظهرت معهزة جديدة. حيث أمسك يسوع ذراعها، واختفت إشارات الحمل وقام لوبار ديمونت بإفراغ المعهد البروتستانتي من مستأجره، وخصصه لجمعية أورسولين. وفي نيسان/إبريل، حرق

جان أرمانياك من قبل سكرتيره لوك الذي حاول قتله. وتوفي الحاكم في الرابع والعشرين. وفي الوقت ذاته، انطفأ لويس شوفيه، وأصيب غليوم سيريزاي بأزمة السكتة

وتلقى لوبار ديمونت حبراً يريحه على الأقل. فقد عينه ريشيليو في شهر أيار/مايو ناظر أرياف مين وأنحو وتورين ولوداني. وكان يتيح له اللقب الجديد مواجعة مصايقه، مثل الكونت لود الذي كان يدعي إحباط خداع المستحوذ عليهن. وأصبح شقيق الملك، غاستون أورلياس شاهداً رئيساً في قضية الانتقال إلى لودون. ففي الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر خرج ليفياتان، تاركاً شارة صليب مدمى على جبهة جان، لمدة ثلاثة أسابيع. وفي 29، كان دور بلعام. وطهر اسم «جوزف» على البد اليسرى لرئيسة الدير. وفي السادس من كانون الثاني/يناير اقتبس إيسكارون الطريق ذاتها. وتعتني السمات بأحرف M.A.R.I.A. وُسْنَهك الأب سورين، ويُرغم على مغادرة لودون بسبب المرض، ويحل محله الأب ريسيس. وتتوالى المعجزات: في السابع من شباط/فبراير 1637، تصل حان أنج إلى ساعة الاحتضار. ويروها القديس جوزف ليلاً. وتستعيد صحتها فجأة، ويستعيد الأب سورين موقعه إلى جانبها في تموز/يوليو.

وتذهب دوقه إغبيون، ابنة شقيق ريشيليو برفقة رئيس دير أوبينياك، إلى لودون في أيلول/سبتمبر. ولم يحطبا بتعاطف

غاستون أورليانيس. وشكاً بالخداع، يصحان منطلق حملة وشاية يفرق فيها العقلايون. ويؤدي إعلان طرد الشيطان الأخير، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1637، إلى وضع حد نهائي سعيد للاستحواذ. وفي المناسبة، تتحول اليد اليسرى لرئيسة الدير إلى رسم حقيقي: فالإلى السمات السابقة تضاف أسماء يسوع والقديس فرانسوا سال...

ويكون بيهيموت قد رحل، لكنه كان قد طلب من جان أن تؤدي حجاً إلى قبر القديس في أنيسي. وتنطلق رئيسة الدير في طريقها وتقوم بجولة في باريس، وتندق ساعة التكريس. وفي 11 أيار/مايو تُستقبل من قبل ريشيليو، ثم من قبل الملكة آن النمساوية التي تحمل في بطنها وريث العرش الذي طال انتظاره. وفي 29 أيار/مايو، منح لويس الثالث عشر مقابلة لصاحبة أعجوبة لودون وفي الخامس من أيلول/سبتمبر، تلد آن النمساوية عطية الله لويس الصغير. وفي تموز/يوليو 1642، يضع كولير حداً نهائياً لمحاكمات السحر بقرار منه.

القسم الثالث

الملهاة القضائية

العدالة المكشوفة: دعوى القطع

في هذه الدعاوى تنزع العدالة قناعها، ويحتمي المتهم بقيم أخرى غير قيم قضاته، ويرفض محمل الاتهام وحتى شرعية المحكمة. وعلى العكس فإنه يتحمل بكرباء مسؤولية الجرم الذي يلام عليه والمحاكمة توفر له فائدة معينة. فينادي بكسر علاقته مع القانون، باسم قانون غير مكتوب، أو باسم المستقبل (تلك هي الثورة). وعلى عكس ما يجري في المحاكمات المموهة، تكون مصلحة المتهم هنا بالتوجه إلى الرأي العام، بينما ينتهي من القضية، حماة النظام العام، لأن المناقشة العامة يمكن أن تثير الجدل حول قيمهم، وفي الوقت ذاته، تؤدي إلى فقدان الثقة بها. ويقلب موقف البعض والمعض الآخر. تلك هي استراتيجية الدفاع عن سجناء جبهة التحرير الوطني اعتباراً من معركة مديّة الجرائر.

أما في المرحلة الثورية، فيكون النواب العامون هم القادرون على الإحساس بالرغبة في تأكيد الكسر مع النظام العام، في مناسبة إحدى المحاكمات. هذا ما شكل، عند محاكمة لويس السادس عشر، إرادة نواب الجبل، وفي طليعتهم، سان - جوست وروبسيار وميرلين تيونفيل وبارير.

الفصل الأول

دعوى تدنيس المقدسات

الدعوى الأجل في التاريخ والأغرب أيضاً، وبالتأكيد الأكبر بالرسالة الدامية للأمل الذي تطلقه في العالم، وهي دون أدنى شك دعوى لويس السادس عشر. ولم تكن لدعوى نورمبرغ ذاتها هذه الأهمية، لأن المستصرين والمهزومين فيها تظاهروا باحترام القيم ذاتها. بينما نضياء لنا محاكمة الملك بنورها المأتمني. وتتواحه فيها أكبر العقول وأشرفها، والمسكونة بأحلامها، أمثال ماليرب وسان جوست وفيرنيو وروبسبار، كأنها في حالة روبة، وموجهة من مفاجأة إلى أخرى بحكم الواقع. وفي اللحظة التي فتحت فيها كان لدى الجمهورية الفتية قواعد غير مطمئة على الإطلاق. فكانت لا تزال نظرياً تحت نظام دستور ملكي (لم يطبق دستور الجمهورية الأولى إلا في 24 حزيران/يونيو 1793) وكانت السلطات موزعة في الغالب بشكل غامض بين المؤتمر الوطني ووحدة باريس الإدارية. وكان الشارع الباريسي، ممثلاً بفروعه، في حالة تمرد شبه دائم، والنوادي في حالة اضطراب، والمؤتمرات تتكاثر، وكانت

إرادة الجيرونديين بـ «تصدير» الثورة بالحديد والنار تحارف بأن تستثير ضدها تحالفاً من القوى الأوروبية.

وبعد سقوط وسجن لويس كاتب في الهيكل، ولم تعد لديه أية وسيلة للتأمر ضد أحد كائناً من كان. وفي الواقع كانت قضيته الأساسية السعي إلى «تدميره»، كما أمكن أن يقول ذلك مركز منطقة ساد، في مدى إجراء أقله أن يقال عنه ما عرض، وظهر في حو في عاية العرابة. يكون ممثلو الشعب في الواقع مجمعين على انتكوس في أن معاً كمتهمين وقصاة ومحلفين.

ولخص عضو المؤتمر الوطني ميرلين تيوفيل الوضع جيداً، في الأول من تشرين الأول/أكتوبر: «حان الوقت أخيراً بعد صدور قرار إلغاء الملكية، ليتبين للمؤتمر أن ملكاً خلع عن العرش، ولم يعد يتمتع بصفة مواطن، لا بد أن يسقط تحت ضربات السيف الوطني، وكل الذين تأمروا معه سيلحقون به إلى المفصلة حسناً، إن أدلة خياناته وخيانات عملائه توجد في لجنة الرقابة. إنني أطلب أن يحاكم الآثم الذي كان يريد إهراق دم شعبه بكثرة، من قبلكم، لأن المؤتمر، بالسبة له، يجب أن يكون مشفوعاً بالاتهام ومشفوعاً بالحاكم». ورغم «الأدلة» والمتدري بها ميرلين تيوفيل، فإن الجملة الأولى تظهر بوضوح أن لويس لا بد أن يموت لسبين: أولاً لأنه كان ملكاً، وبالتالي لأنه لم يعد ملكاً، بل «ليس هو

مواطناً، مما يعني من تجاوزه بإجراء نظامي. وكان يرى ظهور مفهوم فصره آخرون: لكونه ليس مواطناً، فإنه يصبح منفياً من البشرية بشكل معين.

كان الملك لويس السادس عشر قد «علقت» صفته الملكية في 10 آب/أغسطس 1792، ثم أبطلت في أول قرار صدر في 21 أيلول/سبتمبر 1792، من قبل المؤتمر الوطني المنتخب، وقد جاء في هذا القرار «يقرر المؤتمر الوطني بالإجماع إلغاء الملكية في فرنسا». وبناء على ذلك، إذا حوكم المواطن لويس كابت، فيكون ذلك بسبب أعمال لاحقة لتاريخ 21 أيلول/سبتمبر، وإذا حوكم بصفته الملك لويس السادس عشر، يكون ذلك متعارضاً مع دستور 3 أيلول/سبتمبر 1791 الذي لم يُلغ بشكل رسمي ويثبت حصانته وعدم مسؤوليته أمام الجمعية الوطنية. ولم يتف ظهور هذه العقبة سواء أمام المدافعين عن لويس كما أمام متهميه. ولهذا السبب تشبث الأولون بالدستور والقانون بينما اعتبر الآخرون أنه لا بد من رفع الأمر إلى أرضية أخرى: فإذا حرت محاكمة، فإنها ستكون فعلاً سياسياً، وليس، إذا صح القول، «فعلاً قانونياً». ويكون ذلك فعل قطع لا سابق له، يمليه مبرر الدولة، أو بدقة أكثر، فعل ضروري لتأسيس الدولة الجمهورية.

لكن محاكمة، حتى الأكثر إنصافاً، يمكن أن تغلب صد المحرضين. هذا هو السبب الذي جعل روسييار معادياً لها بشكل عميق، وفي رسالة إلى مفوضيه، كتب النائب في كانون الأول/ديسمبر 1792: «ستكون المحاكمة المزعومة للملك لويس السادس عشر كما كما توقعنا: حجة للاضطرابات والتمرد، ووسيلة معينة للروح العامة، في أيدي مدبري الدسائس، وأثر تذكري للضعف والأحكام المسقة والتشاؤم. إنها محاكمة مثيرة للضحك مثل محاكمات شارل الأول وملوك آخرين كانوا قد قتلوا من قبل أمثالهم كان يجب محاكمته كطاغية أدين بانتعاسة الشعب. فأجريت له محاكمة كما لمواطن منتم بحريمة مشكوك فيها. وكان يجب توطيد الثورة بموته، وإعادتها معها إلى قضية خلافة. وكان يجب محاكمته على أساس مبادئ حقوق الأشخاص، فيحاكم بقواعد لا تعود إلى القانون الطبيعي ولا للقوانين السابقة، بل هي خليط ملتبس وممسوح عن البعض والبعض الآخر يحاكم ليس حسب روح الجمهورية، بل حسب القواعد المسبقة للملكية».

فعني رأي روسييار أنه لا بد من إعلان مصلحة الدولة أمام الرأي العام. لكن اليقويين لم يكونوا إلا قلة. وما لم يدركه المخلصون البعيدون عن الفساد أن أفضل مكر للصوت من أجل الثورة إنما هي محاكمة قطع تجعل المحكمة منبراً لمجابهة أفكار التبرير الأعلى لمن هم أكر قوة. فأتثناء حرب الجزائر، كانت

الاعتداءات العمياء لجبهة التحرير الوطني تثير غضب الرأي العام الفرنسي، لكن محاكمات مرتكبيها المفترضين كانت تثيرهم.

مصلحة الدولة المقنعة

لم يصغ أحد إلى روبسيار. فكانت هاك لجنة تدعى «لجنة الأربع والعشرين»، وكانت تحت سيطرة الجيروديين، ومكلفة بالثقافة، بينما كانت هاك لجنة تحاول تحديد الإطار القانوني للمحاكمة. وعرضت تقريرها في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1792 أمام ممثلي الشعب من قبل مقرر اللجنة جان باتيست مايل، وهو محام تولوزي كان في الثامنة والثلاثين من العمر. وكان قانونياً فظناً ومقتنعاً بإدانة لويس، وبضرورة محاكمته، وتغاضى بمهارة العقبة الممثلة بالحصانة الدستورية شارحاً أن اللجنة أجابت بأن «جميع المحاكم القائمة حالياً قد تأسست بالدستور، وأن تأثير حصانة الملك إنما يكون في عدم إمكانية خضوعه للمحاكمة من قبل أية سلطة من السلطات الشرعية؛ وأن هذه الحصانة لا تزول إلا أمام الأمة، وللأمة وحدها حق ملاحقة لويس السادس عشر في جرائم دستورية، وبالتالي يجب أن يقرر المؤتمر الوطني ذاته بشأن جرائمه، أو يحيلها إلى محكمة مشكلة من قبل الأمة كلها».

وبعد مجادلات حادة، وصلت اللجنة إلى نتيجة الأخذ بالحل الأول. وحرصاً على ألا يذهب بعيداً جداً، فقد عرض مايل دعوى

تكون فيها مصلحة الدولة مقنعة: فليس الهدف محاكمة نظام الملكية، بل محاكمة رجل يدعى لويس كاست، قبل الملكية، عن جرائم إدارته. ومثل هذا الحل لا يمكن أن يتلاءم مع الذين يعتقدون أن مصلحة الدولة يجب أن تكون معلنة. وقد طرحت مسألة الحصانة وبالتالي سرعة الحكم من جديد على المؤتمر من قبل شارل موريسون نائب فينديه: وعلى المؤتمر الوطني بالتالي أن يبدأ بأن يقرر في مسألة سقوط لويس السادس عشر، لكنه ورغم اقتناعه بحق بأنه لا وعود للحرية والازدهار العام حيث يوجد ملوك، أعلن إلغاء الملكية؛ حينذاك لم يبق وعود للملوك، وأتمناه خيراً، ولن يلوثوا أرض الجمهورية أبداً. لكن هل كان لا يزال على المؤتمر الوطني مهمة محاكمة لويس السادس عشر؟ إنني أدمع مقولة أنه لم يعد يستطيع القيام بها، لأن الحكم في النظام الاجتماعي ليس هو إلا تطبيقاً لقانون موحد سابقاً، وأنه لم يكن هناك وجود لقانون إيجابي يمكن تطبيقه على لويس السادس عشر، ولا وعود لعقوبة يمكن إقرارها ضده... لويس السادس عشر الآن لا يمكن إسقاطه إلا بسلاح القانون، والقانون لم يقرر شيئاً بشأنه، وبالتالي لا يمكننا محاكمته.

مصلحة الدولة تتجلى

كان لا بد من العودة إلى المسألة الأساسية: لماذا لا بد أن يموت لويس؟ كان يمكن لروسيار أن يكون رجل الساعة، لو

كان يمتلك موهبة خطافية كافية للفوز بتأييد أكثرية رملانه، لكنه لم يكن يمتلك هذه الموهبة لذا، فقد توجه ضد موريسون نائب تسه مجهول، والأصغر بين نواب المؤتمر، لويس أنطوان سان - جوست. كان يعرف بـ «سان - جوست». وفي تمام الخامسة والعشرين من العمر، انس المحدد ليكون منتخباً.

وكانت قلعة من الثوريين، من ميشليه إلى مالرو، مصدر وحي لقدرة من الانطلاق الغنائي، كما لما سُمي «ملك الرعب». ومع ذلك، فقد دلت التجربة أنه لم يكن لدى نائب إيسن شيء مما لدى المازو في الأحلام. ذلك أنه رجل للأرض والعمل بشكل معين، وتكون بشكل واسع لوحده، ودون أن يكون عصامياً. ومثل كثيرين آخرين، كان يشهد بامتياز نهاية النظام السابق، ومثل كثيرين آخرين أيضاً، كان يصفق للثورة التي أمكنه، في آسن، اختيار مقدار الصعوبة لإدخالها في وقائع الحياة. وقد صارع بلاء مقاطعته لإثبات حقوق شعب كان يقدر له استحقاقاته، ويعمل لمعالجة أشكال بؤسه، لكنه لم يكرر تنوعها أبداً. كان سان - جوست من أب صايط، وربما قد ورث منه ميلاً لا جدال فيه للنظام وحسن السلوك. وكان يرغب في أخذ موقع جيد، وليس دون أن يدفعه للشكوى من الأصول الأرستقراطية، والإشتباه بعبارة مترددة أو فاسدة ويقدر ما هي افتراءات، بقدر ما هي أساطير فكان سان جوست بكل بساطة رجلاً في غاية الحذر، وذا قدر

كبير من الاحتشام، ولم يكن يترك شيئاً ينكشف من مشاعره الأكثر حميمية.

وقبل الظهور بشكل مكشوف على ساحة السياسة الوطنية، كان سان - جوست قد قرأ كثيراً، وتأمل وكتب. فقد أعجب بمونتسكيو وروسو، لكن آراءه كانت تبعد عن آراء جينيفوا في نقطة أساسية: لم يكن يؤمن بحالة طبيعية أصلية نزعته يدها عن الاستحواذ عليه، بل على العكس كان مقتنعاً بأن الإنسان هو حيوان اجتماعي في جوهره.

وفي 19 آب/أغسطس 1790 كتب إلى روبسيار: «أنت الذي تدعم الوطن المترنح في خضم السيل الجارف من الاستبداد والدسائس، أنت من لا أعرفه إلا مثل الله بالأعاجيب، أتوجه إليك، يا سيدي...» في هذه المرحلة، لا زال سان - جوست بعيداً عن مواجهة إلغاء الملكية، حتى ولو سخر منها في قصيدة هجائية في عام 1789. لكن كم كان عدد الدين يريدون في عام 1790، هذا الإلغاء؟ قليلون جداً في الحقيقة، وكان لا بد من انتظار الهرب إلى فارين، في 21 حزيران/يونيو 1791، وخاصة في العاشر من آب/أغسطس 1792، لكي يتغلب عدد كبير من أنصار الملكية الدستورية إلى جمهوريين شرسين. وقد كان في المؤتمر بشكل دائم، كما في نادي اليعقوبيين حيث كانت بلاغة سان - جوست

متينة وهادئة ومتشدة، وأصح شريكاً لروبسيار الذي لم ينس رسالة 19 آب/أغسطس 1790.

وعندما أخذ الكلام ليرد على موريسون، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1792، أنارت جملة الأولى دهشة سامعيه بشكل فوري: «أبدأ بتقديم الدليل على أن الملك يمكن أن يحاكم، وأن رأي موريسون بالحفاظ على الحصانة، ورأي اللحة التي تريد أن يحاكم بصفة مواطن، كلاهما خاطئ، وأنه يجب أن يحاكم على أساس المبادئ التي لا تقود للرأي الأول ولا للرأي الثاني... كان الهدف الوحيد للجنة إقناعكم بأنه يجب أن يحاكم الملك كمواطن عادي، وأنا أقول أنه يجب محاكمة الملك بصفة عدو، وأن ما لدينا لمحاكمته أقل مما لدينا لمحاربه، وأن صيغ القواعد القانونية، ليست واردة أبداً في القانون المدني، بل في قانون حق الأشخاص». وفي كل حال أبدى سان - جوست أسفه مثل روبسيار، لهذا القتل الضروري، لكن المؤسس، الذي يستعيد، بشكل لا يمكن دفعه أورده، مقتل ريموس من قبل رومولوس، الذي جرى بصيغة محاكمة. «ما يدهش أنه في القرن الثامن عشر كان التقدم أقل مما في زمن قيصر، حيث قتل الطاغى في وسط المجلس ودون أية شكلية أخرى غير الاثنتين والعشرين طعنة خنجر ودون قانون آخر إلا حرية روما.. محاكمة ملك كأنه مواطن! وستدهش هذه الكلمة الأحيال القادمة. وتكون لفظه حاكم

تعني طبق القانون. ويكون القانون علاقة قضائية. فما هي العلاقة القضائية بين البشرية والملوك؟ وهذا سؤال أساسي. فإن سان - جوست ينكر على لويس الصفة الإنسانية، ويقرّ قتلَه بصفة عدو للحنس الشري، الأمر الذي يعتر وبشكل مفارق، شكلاً من الاعتراف للملكية بطابع «فوق الطبيعة»، بل «فوق البشري»... وبعد إعلان جان بول سانت أندريه، عند استئناف المناقشات، أن «كابت قد حُكِمَ في العاشر من آب، وأن إعادة محاكمته إلى ساط البحث، تعني إجراء محاكمة للتورة، ويكون ذلك بمثابة إعلان أنكم متمردون»، أخذ الكلام روبييار، فقال: «ماذا يستتج مما يعنيه هذا القول؟ لتلتق العدالة والسياسة الحكيمة في الإلحاح على طلب الإصلاح المتوجب الأداء للبشرية من قبل لويس السادس عشر، ويسقى الآن أن نتفحص كيف يجب أن حاكم. ولن تكون هذه المسألة أكثر صعوبة في القرار من سابقاتها، إذا عدنا للمبادئ الحقيقية. ويكفي تجنب أحد المصادر الأكثر خصباً بأخطائنا السياسية، ويكمن هذا المصدر، كما أشار إليه مونتسكيو، في تقرير ما يرتبط بقانون الأشخاص أو القانون الطبيعي، بواسطة قواعد القانون الوضعي... ومن جهة أخرى. هنا يتقرر الأمان الوطني بمحاكمة لويس السادس عشر. فيجب أن يعاقب أو تكون الجمهورية الفرنسية وهماً. ويصبح كل تأخير فحاً، أو حتى إخلالاً بالواجب الوطني. وأخلص إلى القول بأن على المؤتمر الوطني أن

يعلن لويس خائناً لوطنه. ومجرماً تجاه البشرية، ومعاقبته على هذا الأساس».

وبعد روبسيار لم يتكلم أحد. لكن جبلياً يدعى بيسيون أثبتت أحداث عام 1793 أنه كان مبالاً للجيرونديس، طلب التصويت في 3 كانون الأول/ديسمبر على قرار بفضله «سيحاكم لويس السادس عشر من قبل المؤتمر». وشكل ذلك هزيمة جديدة لروبسيار وأصدقائه. لكن الخسائر في السياسة كما في ألعاب الشطرنج تحضر للانتصار.

محاكمة شكلية

وفي اليوم التالي بدأ جدل إحرائي حول تنظيم المحاكمة، بينما كان ميرلين تيوتفيل يكشف عن خيئته بإعلانه: «لو كان عندي شيء أؤوم نفسي عليه، فهو ألا أكون قد اتعت، في العاشر من آب/أغسطس، الإلهام الأول الذي كان يؤكد لي أن أحنب نفسي متاعب محاكمة لويس السادس عشر» ويعيد روبسيار الكرة باللعب على التباس قرار إحالة لويس إلى المحاكمة. فلم تقرر الجمعية الوطنية أن الدعوى ستكون شكلية؛ قررت فقط أنها تقرر الحكم هي ذاتها أو الحكم المتوجب على الملك. إنني أؤدم، إستناداً إلى المبادئ، أنه يحب أن يحكم بالإؤدام على الفور، وسبب التمرد».

وفي النهاية، ستكون هناك دعوى «طقاً للأصول»، وكانت من أكثر الأمور غرابية. فقد فرضها الجيرونديون بقدر كبير من السهولة بالأكثرية التي نححت في زرع الشك في أهداف البعقوبيين الذين اتهموا بالتطلع إلى الديكتاتورية بالعمل لصالح إعادة الملكية في شخص دوق أورليانس الذي كان يأخذ موقعه في المؤتمر باسم فيليب العدالة. وكان هذا الاتهام منافياً للعقل لأن فيليب شخصية غامضة ومتردة ولا يعرف هو نفسه أي هدف يتبغي... وفي 6 كانون الأول/ديسمبر تبنى المؤتمر القرار المعد من قبل كينيت ممثل إيس (مثل سان - حوست) وكان يتطلع بشكل أساسي إلى تشكيل لجنة جديدة من 21 عضواً، لتكلف بتقديم قرار الاتهام وإعداد «جملة الأسئلة لطرحها على لويس كاست»، ومثوله أمام المؤتمر ومحاكمته بالمناداة بالاسم. فيظهر كل عضو على المبر على التوالي.

في غضون ذلك، تعزز الاتهام باكتشاف خزانة حديدية في نويلري، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وتعود إقامتها إلى أيار/مايو 1792 من قبل صانع الغالات للملك، فراسوا غامين، وكان لويس السادس عشر قد أخفى في هذه الخزانة بعض الوثائق التي ستقدم كأدلة إثبات ضده، وخاصة حول المسألة الأساسية للحياة والدعوة لقوى خارجية لضرب الثورة، رغم أنه لا شيء فيها حاسماً حقاً. وقد كشف غامين نفسه وجود هذه الحرائة إلى وزير الداخلية

الجيروندي رولان الذي هو مدين بكل شيء لنسبوغ روجته المسموعة الرأي بين الجيرونديين، وقد تركت هذه الأخيرة ذكريات جميلة ومؤثرة قبل أن تعدم بالمقصلة.

متهم مخيب للأمل

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر، قدم تقرير لجنة الواحد والعشرين من قبل نائب منطقة أور، روبيرليندت. وهو في الواقع قرار اتهامي ملفت بناؤه، يختصر «جرائم» لويس منذ عام 1789 بحماسة مفرطة لدرجة أن جيلين، منهم مارت نفسه، بين الأكثر تطرفاً كانوا يحركون الحاجبين تأثراً بهذه المبالغة ولا نقدم لها من هذا التقرير إلا الاستنتاج التالي: «لويس مرتكب لجميع هذه الاعتداءات، وقد أدرك القصد منها منذ بداية الثورة، وحاول عدة مرات تنفيذها، مستخدماً تحالف القوي والحرب الخارجية وشرارات الحرب الأهلية، وخراب المستعمرات والاضطرابات الداخلية، كلها كانت من الوسائل التي استخدمها لإعادة بناء عرشه أو ليدفن تحت حطامه».

وبدأت المحاكمة في اليوم التالي في إحدى الصالات الرئيسية للمؤتمر، برئاسة بارير الذي تحول في الوقت المناسب من جماعة الجيرونديين إلى جماعة روبسيار اليساريين. وخلقت

قراءة الاستجاب خلال دقائق الانطباع بان لويس لم يسقط فقط بل أنه استسلم ذهنياً، فلم يطعن حتى بصلاحيّة المحكمة المكونة من قبل المؤتمر، وكان متواضعاً ومحترماً والتقى باستقامته متذرعاً بحقه وبالدستور أو محملاً مسؤولية بعض الأعمال لوزرائه، وليس بغير شيء من المهارة في بعض الأحيان. أما الوثائق التي قدمت له، فلم يكن يعرفها، رغم أن بعضها يحمل توقيعها. وما تبقى لم يكن يتذكره، حتى وجود الخزنة الحديدية وفي كل حال ظهرت عنده دلالات صدق حقيقة عندما كان تذرّع بطيبة قلبه، وبحرصه على سعادة شعبه. وأظهر لفترة قصيرة صورة ملك «فيلسوف»، إن لم نقل صورة ملك متنور وكان يبغي قد لاحظ بحق أنه، عندما يصحح ملك «فيلسوفاً» (بالمعنى الذي يعطيه عذر التنوير لهذه الكلمة) يكون متأكداً أنه يحفر قبره بإيجاد «فيلسوف» أكبر منه. وتلخص هذه الجملة المختصرة مصير لويس السادس عشر.

وبعد الاستجاب، استظر لويس أن يعاد إلى الهيكل. وبقي في صالة المحاضرات برفقة شوميت وكيل النائب العام الذي لم يكن معتدلاً، بل كان أحد الثوريين الباريسيين الأكثر هياجاً. وكان لويس تعباً وحائطاً. وعندما رأى شوميت يستعيد قواه بقطعة من الخبر، طلب منه بخجل وبصوت منخفض أن يعطيه قطعة. فرد شوميت:

«أطلب ما تريده بصوت عال أيها السيد.

- أطلب منك قطعة خبز...

- بكل طيبة خاطر. خذ، انصرف! هذه وجبة إسبرطية.

لو كنت أملك جذراً، لقدمت لك نصفه».

ثم تلقى شوميت أمراً بمرافقة لويس إلى الهيكل، بالسيارة وتحت أنظار جمهور غاضب يصرخ بالموت الطاعي. وفي السيارة أكل لويس قطعة الخبز. لكن الغنات أربكته، وبادر شوميت بلمها ورميها خارجاً، رغبة في إلزامه.

لويس: «وي هذا سيء، أن يُرمى الخبر هكذا، خاصة في لحظة يكون فيها نادراً».

- كيف عرفت أنه نادر؟

- لأن ما أكله فيه رائحة التراب؟»

وبعد لحظة من التفكير قال شوميت:

كانت جدتي تقول لي دائماً: «يا صغيرتي، علينا ألا نفقد أبداً فئة الخبر، ولن تستطيع الإتيان بقدرها».

- أيها السيد شوميت، كانت جدتك، على ما يبدو، امرأة ذات إحساس كبير»

ومنح المؤتمر لويس إمكانية الاستعانة بالرأي والنصح في الدفاع عن نفسه، بيد أن أحد القانونيين ورجال السياسة الأكثر احتراماً من النظام السابق، كريتيان غليوم، كان قد كتب إلى باربر ليطالب منه إخبار سجين الهيكل بأنه كان مستعداً لتأمين الدفاع عنه. «لا أطلب منك أبداً إطلاع المؤتمر على عرضي، لأنني بعيد جداً عن الظن بأنني شخص هام من أجل الإنشغال بأمرى. لكنني استدعيت مرتين إلى مجلس من كان سيدي في الوقت الذي كانت فيه هذه المهمة مطمحاً لكل الناس. فأنا مدين له بالخدمة ذاتها، عندما تكون المهمة لدى كثير من الناس مهمة حطرة»

وفي ذلك فعل جريء غير مسوق، قياساً على ما كان يظنه ماليرب حساً في العودة إلى فرنسا بعد أن كان قد عادرها في بداية الثورة، في محاولة لمعالجة حالة الضيق في وضع الملك. هذا الرجل الذي بلغ الواحدة والسعين من العمر، وأعجب به فولنير وقالت عنه سانت - بوف أنه متيم بـ «الحرية القديمة»، وكان يثق كثيراً بالحس السليم الحديث، لم يكن من الذين يمكن للمؤتمر أن يحتقرهم بسهولة وكان ظهيراً للموسوعيين ورائداً لحرية الصحافة، ومدافعاً عن الحريات الدينية، وعضواً في مجلس الملك، ونادي بإصلاحات تستهدف بشكل خاص إعطاء الأمة تمثيلاً منتظماً. لكنه لم يستطع تحقيقها، وتحت تأثير الدسائس، قدم استقالته عند فصل تورغو. وأرادت الأسطورة أن

يقول له لويس السادس عشر، وهو يتلقى استقالته. «لا أستطيع مثلك، أن أغادر مكاني؟».

وقبل لويس عرض ماليرب الذي انضم إلى المحامي فرنسوا ترونشيت الذي كان في السادسة والستين من العمر. وفي السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر كتب الإثنان ماليرب وترونشيت إلى رئيس المؤتمر: «اسمحوا لنا أن نبدأ بالقول أنه من المستحيل مادياً على رجلين، أحدهما في الستينات والآخر في السبعينات، أن يُعدّ في مهلة قصيرة جداً، دفاعاً ضد تهمة مقسمة إلى أكثر من أربعين عنصر اتهام، ولدعم هذا الاتهام قدمت مئة وثماني وخمسون من الأجزاء المتناثرة وغير المصنفة في معظمها، ولا يدل بعضها على الاستتاع الذي يراد استخلاصه منها... ونحن بحاجة لقدر كبير من المساعدة بعمل هيئة ثالثة، وقد اختار من عهد إليا الدفاع عنه رجل القانون دوسيز الذي نحن متأكدان من موافقته».

ولم يكن رومين دوسيز أي شخص كان. بل كان محامياً لامعاً، دافع عن قصايا جعلته مشهوراً. وبذكاء نصح ماري انطوانيت في قضية العقد. وخاصة أنه كان قد أوصل الحرال بيسنغال إلى البراءة، بعد أن كان البلاط يتهمه بعدم معرفة أو إرادة قمع تمرد الرابع عشر من تمور/يوليو 1789، الأمر الذي كلفه أن يستجوب أمام القضاء. وتعاقم حالته، حاول بيسنغال الهرب إلى سويسرا. وكانت قصيته تبدو لا أمل فيها، لكن دوسيز أجاد

استغلال ضيابة الظروف وواقع أن كل الناس كانوا ضده، بمن فيهم الباريسيون الذين كان هو يعمل إليهم.

دسائس اليمين والضغط الشعبية لليساار

ومرّت خمسة عشر يوماً طويلاً بين المثل الأول والثاني أمام القضاء. وأخذت المحاكمة تجر طويلاً، خاصة بسبب مناورات التسويف من قبل الجيرونديين، وقد لامس بعضها إمكانية استبعاد يعقوبيين عن المادة بالاسم، بحجة أنهم أعلنوا تأييدهم لموت لويس أو أنهم يعدون لانقلاب عسكري لصالح فيليب العدالة. وكان الوضع في الحالة القصوى من الارتباك: فمن جهة نهتز بعض الفروع بشكل خطير، ومرهقة بالكثير من البطء، ومن جهة أخرى ترتفع الأصوات أكثر فأكثر لصالح الرأفة، وخاصة في الريف؛ وفي باريس نفسها، ظهرت كتب في التداول بنجاح بإيعاز ملكي، وقام الجيرونديين بحملة لإحالة الحكم إلى الشعب الفرنسي مع الأمل بقرار متسامح. أما رويسيار وسان - جوست وأصدقائهما فقد طهروا فريقاً متماسكاً. وفصلاً عن ذلك فقد عقد الملكيون والجمهوريون المعتدلون علاقات مع إنكلترا وإسبانيا من أجل شراء النواب المترددين. ظهر ذلك بشكل خاص مع الإسبان لأن إنكلترا لم تظهر إجراء آخر يتعلق بمصير لويس...

في صميم هذه المحاولات من الرشوة، من نجد؟ دانتون. كان هذا الرجل قد استقال من مهماته كوزير للعدالة، بعد انتخاب هيئة المؤتمر، واتخذ مقرأً له على مقاعد الجمعية مع الحبلين معتقداً أن موت لويس سيكون خطيئة لا يمكن إصلاحها. وكان دائم البحث عن الوسائل التي تنفذ لويس وقد باء بالفشل لدى الإنكليز، لكنه حصل من المصرفي كولتو كاستلو على مبلغ 2343811 فرنكاً بواسطة ممثل ملك إسبانيا في باريس الفارس أوكاريسر. فهل كان ذلك حقاً نتيجة لإجراءات دانتون الذي قال له سان - جوست، في 31 آذار/مارس 1794: «دانتون، لقد خدمت الاستبداد!؟» في كل حال المبلغ نفسه كان قد طُلب دون جدوى من البلاط الإنكليزي

دفاع مخيب

في 26 كانون الأول/ديسمبر، مثل لويس من حديد أمام المعتدلين فهل سيُلقي دوسير مرافعته المحتملة التي يمكنها وحدها إنقاذ الملك من السقوط؟ كان دوسيز حريئاً، لكنه صمم فريق، ومرافعته مهيبة لكنها مخيبة، وحتى طائشة وباستاده إلى دستور 1791، أنكر ضمناً على المؤتمر حق محاكمة لويس وإدانته. وليس من طبيعة هذه المصادرة على المطلوب أن يخيف المؤتمرين؛

والنيل من شرعيتهم: «أيها المواطنون، سأحدثكم هنا بصراحة رجل حر. إنني أبحث عن قضاة، ولا أرى إلا متهمين!.. وأصبح لويس بالتالي الفرنسي الوحيد الذي لا وجود لأي قانون بالنسبة له ولا أية صيغة! ولن تكون له حقوق مواطن، ولا امتيازات ملك!».

وانغمس في حطبة مديح مبالغ فيه للغاية، بملكية لويس السادس عشر، تؤدي إلى التساؤل إن كان حقاً مدركاً للحالة العسكرية لحشد جمهوري بتسكل عميق، ورغم خلافاته العميقة. «كان لويس قد تولى العرش في العشرين من العمر، وفي هذا العمر أعطى للعرش مثلاً للسلوك، ولم يدحل إليه أي ضعف أثم ولا أي ميل لإفسادي، وكان اقتصادياً سليماً وصلباً، وظهر فيه الصديق الثابت للشعب. وكان الشعب يرغب في إلغاء صرية وخيمة كانت تثقل عليه، فألغاه، وكان الشعب يطالب بإلغاء نظام الخدم، فبدأ بإلغائه هو نفسه في أملاكه، كان الشعب يلح في المطالبة بإصلاحات في التشريع الجرمي من أجل التخفيف عن مصير المتهمين، وقام بهذه الإصلاحات.. كان الشعب يريد الحرية، فأعطاهم له! ومع ذلك، باسم هذا الشعب نفسه يُطالب اليوم.. أيها المواطنون، لم أنته بعد... إنني أتوقف أمام التاريخ، تصوّروا أنه سيحكم على حكمكم، وأن حكمه سيكون حكم القرون».

معركة إجراءات

واستؤنفت المحاكمة في 14 كانون الثاني/يناير 1793. وأراد الحيروندبون دعوة الشعب، خلال جمعياتهم الأولية. ومنذ اليوم التالي أعاد مساند - جوست نص إحدى حكم الماضي المأثورة: «إذا كان الملك بريئاً، يكون الشعب أثماً». ودعا نائب إيس «كل عضو إلى اعتلاء المنبر وإعلان رأيه: لويس مدان أم لا». وعليه أيضاً الانتظار حتى يُستجاب: لقد فاز جيل الأقلية لكن في نهاية معركة منهكة.

في 28 كانون الأول/ديسمبر، ألقى روبسيار خطاباً مطولاً خصص لإثارة حمية النفوس الأكثر فتوراً وبعد التذكير بأن «الحكم الحقيقي لملك معين، إنما هو في الحركة التلقائية والشاملة لشعب أنهك من الظلم، لتحطيم الصولحان بين يدي طالم يضطهده...» ويعلن: «أستطيع أن أضيف أنني أشارك الأضعف بيننا بجميع العواطف الخاصة التي تستطيع إثارة اهتمامه بمصير المتهم. وعندما كان ينبغي إجراء حسابات محردة لدرجة الدقة التي على عدالة القوانين أن تنشرها ضد أعداء الشريعة، تسمرت بتأرجح الفضيلة الجمهورية في قلبي، وبحضور المتهم المستدل أمام السلطة المطلقة: إن لكراهية المستبددين والحب الإنساني مصدر مشترك في قلب الإنسان السليم الذي يحب بلده.

لكن، أيها المواطنون، إن الدليل الأخير للإخلاص الواجب على ممثلي الشعب تجاه الوطن، هو في التضحية بهذه الحركات الأولية من الحساسية الطبيعية لصالح شعب كبير والإنسانية المضطهدة! أيها المواطنون، إن الحساسية التي تضحي بالبراءة لصالح الجريمة إنما هي حساسية وحشية، والرحمة التي تتصالح مع الطغيان تكون همجية.

ورأى روبسبار أن نظاماً يقود المؤتمر للنخلي عن حق محاكمة لويس، من أجل إحالته إلى «محكمة مؤلفة من 44 ألف محكمة خاصة» يكون من الأكثر ضرراً: «لقد قدمت الأدلة على أن عرض إخضاع قضية لويس كابيت إلى مجالس أولية يؤدي إلى الحرب الأهلية. فإذا كنت لا أستطيع المساهمة في إنقاذ بلدي، أبذل على الأقل في هذه الظروف جهوداً تنفادي الكوارث التي تنهدده. إنني أطالب المؤتمر بأن يعلن لويس كابيت مجرمًا يستحق الموت».

ورد عليه فرييود، في 31 كانون الأول/ديسمبر، والجيليون لديهم كل شيء للشك به. فهو جمهوري لا جدال فيه - هو الذي أعلن بصفته رئيس الاجتماع العام، سقوط الملك - وكان خطيباً لا نظير له، ولم يكن يكتب خطابات أبداً، بل يرتجلها بسهولة مذهلة، وكان الأكثر تألقاً بين الجيرونديين، وكان يلاحق بحقد دفين عامية

باريس واليعقوبيين، وفي المقدمة دانتون ومارات، وخاصة منذ مجازر أيلول التي كانت ترعبه لقد كان رجل ثقافة واسعة، وقارئاً شغوفاً بمونتشكيو وفولتير وروسو، وموهوباً بإحساس حقيقي، وكان هذا المجد السابق لثقافته محامي بورديو يجمع الفكر العتيد إلى سمات فكرية كان روبسبيار يشترك فيها في عام 1793. «أستطيع أن أجيء دون تردد، لست بحاجة مثله للعلم. تكفيني روحي»، أطلق ذلك رداً عليه. «ما هي سيادة الشعب...؟ إنها القدرة على وضع القوانين والأنظمة، بكلمة واحدة جميع الأعمال التي تهم سعادة الحسم الاجتماعي. ويمارس الشعب هذه القدرة، إما بداته، وإما عبر ممثليه وفي هذه الحالة الأخيرة، وهي مهمتنا، تكون قرارات ممثلي الشعب مفدة بصيغة قوانين، لكن كيف؟ لأنها مفترضة أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة. من هذه القرينة وحدها تصدر قوتهم، ومن هذه القرينة يشأ طابع احترامها.

«مما تقدم يستتج أن الشعب يحتفظ بحق التأيد أو عدمه، كحق ملازم لسيادته، فإن الشعب يحتفظ بحقه الملازم لسيادته، يعني بحقه في التعبير عن مشيئته، ويأنه في اللحظة التي يحصل فيها هذا التعبير تكون الإرادة المفترضة قد تحولت ولم يعد لها وجود، وهذا يعني قرار التمثيل الوطني. ويصبح حرمان الشعب من هذا الحق، وهذه القدرة سرعاً لسيادته، وتحويلها، بالسلب

الإحرامى، إلى رؤوس ممثليه الذين احتارهم: وهذا يعنى تحول ممثليه إلى ملوك أو طغاة».

ويستنج فيرنيو، على عكس رويسيار: «كل قرار صادر عن ممثلي الشعب إنما هو اعتداء على سيادته إذا لم يكن خاضعاً لتأييده الرسمي أو الصمعي. والشعب الذي وعد لويس بالحصانة يستطيع وحده إعلان أنه يريد استخدام حق العقاب الذي كان قد عدل عنه».

لقد حاول الجبليون نزع الثقة من فيريو بالكشف عما كان قد حاوله من التفاوض مع الملك، قبل العاشر من آب/أغسطس، مع نواب جيرونديين آخرين. ولم يلق فيرنيو أية صعوبة لتبرئة نفسه وإثبات أن ذلك التفاوض لم يكن له أي هدف آخر غير إقناع الملك بأن يلتزم بوضوح أكبر بمصلحة النظام الجديد. واقتنع أكثرية النواب بهذا التوضيح لأن هذه الأكثرية كانت قد رفعت هذا الأمر إلى رئاسة المؤتمر، في العاشر من كانون الثاني/يناير 1793، ولا يمنع أن يكون عنف الحملات، إلى جانب التدخلات الإسابية والتهديد بعمل عسكري إنكليزي، قد روعز شيئاً فشيئاً ثقة الجيرونديين الذين كان موقفهم غير مروع على الأقل: كان الجيرونديون بالتأكيد مقتنعين في معظمهم بإدانة لويس، لكن في الوقت نفسه كانت مناوراتهم التأجيلية والمرتبكة تعطي الانطباع

بأنهم يسعون لإنقاذه. هذا الوضع المرتبك أتاح للجبليين الذين كانوا على علم تام بما يريدون، تحقيق الخرق الحاسم وجمع أكثرية يابية حول آرائهم.

ويعود لرحل أكثر مهارة وأقل جفاء من روبسيار القيام به. ففي 4 كانون الثاني/يناير 1793، ردّ باربر على فيريو بقدر من الذكاء السياسي، وأكثر دهاء أيضاً مما ظهر عند الخطيب الجيروندي في الردّ على روبسيار: «إن لرأي فيريو المستند إلى قدر من البلاغة نوعاً من الأفضلية الطبيعية على الرأي المعاكس، وهذه الأفضلية كامنة في نفوس أولئك الذين يصفون إلينا. وقد جمع فيريو لصالح رأيه كل ما يمكن من الميول النبيلة والمنعشة في القلب الإنساني، من كرم النفس وتخفيف المتاعب، والصفة الأجمل للسلطة العليا، والفضل الذي يروق لكل مواطن أن يرده لسيادة الشعب. كان عند فيريو كل ما هو ملائم ومؤثر، ولم يبق لرأيي إلا ما في القوانين من قسوة وتصلّب. وليس في جعبي إلا النقشف الجمهوري، وقسوة المبادئ، وأمانة التفويض والرعب الضروري لإزالة الطغيان من أجل مرع كل أمل بالظلم»

وفي مواجهة فيريو «الحدا»، طرح باربر - والجبليون عبره - نفسه جمهورياً تقياً، واتخذ صورة جانبية لميدالية عن صورة الأبطال الرحال في العصر الروماني، العزيز، على قلوب أعضاء

المؤتمر، ورسمها بقدر كبير من الموهبة النائب الجبلي دافيد. كما استعاد باربر عدم تماسك المناصرين للدعوة الشعبية، فهم متفقون على المبدأ، لكنهم منقسمون على أسلوب تطبيقه: «إن التغييرات بين خطباء النظام الواحد تؤكد أن اللجوء إلى الأمة غير مستند إلى قوانين صارمة، ومبادئ لا جدال فيها، عندما يتعلق الأمر بعنصر تأسيسي متلبس لجميع الصلاحيات، في مسار ثورة شكلت منشأه». إن المؤتمر هيئة تأسيسية، يعني مكلف بصياغة دستور جديد مدعو لخلافة دستور عام 1791، ولما كان الدستور لم يوجد بعد، فمن المستحيل على المشاهدين اللجوء إلى الأمة لتأسيس اقتراحاتهم على «قوانين متينة ومبادئ لا جدال فيها، لأنها لم تترسخ بعد» وأعاد باربر قصة فيرنيو مناشداً أعضاء المؤتمر ألا يتخلوا عن السيادة الشعبية التي هم مؤتمنون عليها لصالح «هذا التلمس الخطر» وهذا «التحدي الحبان»، وهذا «التعري الخائن» وهذا «الإضعاف لمهمتهم» الأمر الذي تعنيه إحالة محاكمة لويس إلى تصديق الشعب. وبإطراء اعتزاز زملائه الأقل اطمئناناً، كان باربر يحضر لتحالف أكثرية حول آراء روبسيار وسان - جوست: «ستقولون أمام تمثال بروتس، وأمام بلدكم، وأمام العالم بأسره؛ ومحاكمة آخر ملك للفرنسيين يدخل المؤتمر الوطني في باب الأجيال القادمة».

المحاكمة تتأرجح

يوم الخميس في 14 كانون الثاني/يناير 1793، تبنى المؤتمر اقتراح الجيروندي، جان - باتيست بوايه فونفريد، حول محرى التصويت عبر المناداة بالاسم. ويكون النواب مدعويين للإجابة على ثلاثة أسئلة على التوالي:

1. هل لويس مذنب؟

2 هل سيخضع قرارك لتصديق الشعب؟

3 أية عقوبة يستحقها؟

في اليوم التالي، طُرح السؤال الأولان. وأجاب النواب على السؤال الأول بكلمة «نعم»، بأكثرية ساحقة: 691 من أصل 749 (مهم 31 غائبون). وكانت الإجابة على السؤال الثاني أكثر إشكالية، ومن سيجمع الأكثرية في الواقع، الجيرونديون أما الحبليون؟ وحصل الحبليون على 424 «لا» مقابل 287 «نعم». ومن المؤكد أن الحجاج التي صمعا روسسيار، والطعنة التي وجهها باريسر، مغيباً ليس فقط تصويت عدد من النواب، بل حتى من الجيرونديين، مما أظهر مرة أخرى فقدان وحدتهم السياسية. إذا كان فيريو قد صوت بـ «نعم»، فإن عدداً من أصدقائه قد صوتوا بـ «لا».

أما الدعوة حول السؤال الثالث، فقد بدأت مساء 16 كانون الثاني/يناير، وتوالت حتى اليوم التالي. هنا أيضاً أظهر الحيرويديون تفكّكهم بوضوح. أما فيرنيو فقد صوّت للموت، وآخرون صوّتوا للسجن أو الإعدام. ولم يكن مفاجئاً، بقاء الحبل متماسكاً بإرادته، ومصوّتاً بجرأة للموت، ومتلنماً في بعض الأحيان مع الدقة «في الساعات الأربع والعشرين». وصوّت دانتون، رغم دسائسه لإنقاذ لويس، مثل بقية الجبليين، وفيليب العدالة أيضاً تحت تأثير قدر معين من التحرج كما يبدو... وحاءت النتيجة. من 721 منتخفاً، صوّت 366 للموت، و23 للموت مع ماقشة حول تاريخ التنفيذ، و8 أصوات مع وقف التنفيذ حتى طرد آل بوربون، وإثنان للموت مع وقف التنفيذ ومع التخلي عن هذا الموقف في حال التعرض لغزو خارجي. القضية كانت مقرّرة، فإن 366 صوتاً كانوا مع الموت بلا قيد ولا شرط، ما يتجاوز الأثرية المطلقة (361 صوتاً). وفي نهاية فرز الأصوات أعلن فيرنيو. «باسم المؤتمر الوطني، أعلن أن العقوبة التي قرّرها ضد لويس هي عقوبة الموت».

وبعد ذلك أعطي الكلام لمحاميسي لويس الثلاثة فصاع ترونشيه في نزاع مع الأثرية المطلوبة، ولم يستطع ماليرب إلا أن يتمم ببعض الكلمات، تحت تأثير اختناق بالاعمال. أما دوسيز فقد اكتفى بقراءة رسالة من لويس رافعاً استئنافاً به «نداء إلى الأمة نفسها لقرار حكم» ممثليها، نداء رمّض على العور ومنطقياً بفصل الرد الذي صاغه المؤتمر على السؤال الثاني.

وفي 18 كانون الثاني/يناير، لجأ فيرنيو إلى مراقبة اقتراح البارحة، حيث كان بعض الناخبين قد قدموا جملة اعتراضات. ولم تؤد هذه الرقابة إلى التشكيك بالاقتراع، لكنها خلقت إرباكاً أدى إلى مادة رابعة بالاسم، إذ كانت أكثرية الأصوات المؤيدة للموت قد تحولت من 366 إلى 387، فإن 26 صوتاً قد توافقت مع طلب مناقشة حول المسألة لمعرفة ما إذا كان لا بد من تأجيل التنفيذ من أجل المصلحة العامة: 387 - 26 = 361 أي أن الأكثرية المطلوبة بدقة مؤيدة للموت دون أية مهلة ودون إبطاء. مما أتاح لـ «مايل» الحصول على محاولة وتصويت على مسألة وقف التنفيذ. وجرى ذلك في اليوم التالي، وتولى بارير الرئاسة بدلاً من فيرنيو المريض، وله ألت مهمة إنهاء الأمر. فبدت حجج بريسو الذي كان يتذرع بـ «حرب عالمية» في حال تنفيذ حكم الإعدام واستتبع بهذه العبارات: «الجمهوريات لا تولد إلا بالجهود المبذولة، ويهدم التعلق بالملكية، ولا بد من القدرة على الكفاح ضد حكومات أوروبا». وقد رفض وقف التنفيذ بـ 380 صوتاً ضد 310 أصوات، وجاء إعلان هذه النتيجة بعد تلاوة بارير للقرار التالي: «يقرّر المؤتمر الوطني أنه لن يكون هناك وقف لتنفيذ الحكم بالموت الذي أصدره في 17 من هذا الشهر ضد لويس كابت آخر ملك للفرنسيين». وبعد ثماني وأربعين ساعة كان لويس قد أُعدم.

هكذا قطعت فرنسا حل السرة الذي كان يربطها مع الكابيتين، أي جماعة الملك كَابِيْت. كان ذلك هو القطع الذي كان يريدُه سان - جوست وروبسيار، حتى أنهما كانا يفضلان أن يكون هذا القطع قد حصل بشكل أكثر وضوحاً وصراحة وجدرية وأقل اهتماماً بالإجراءات القانونية وكانا قد فرضا نفسيهما - وكثيراً ما حل محلها الانتهازي بارير - كرجل عهد جديد، حيث يبقى كل شيء للتحقيق، وحيث كان لا بد من إزاحة كل آثار العالم السابق. وكان ينتظرهما مصير عظيم ومرعب.

محاكمات جبهة التحرير الوطني

عندما اندلعت حرب الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر 1954، كان رد فعل السلطات الفرنسية إنكار طابعها الوطني، والادعاء بأن الجزائريين هم فرسيون، وبالتالي فإن أعمال المقاومة من قبلهم هي جرائم الحق العام الناتجة عن قمع قانوني صافي، وكان القضاء العسكري هو المطبق، وكان هو الإطار الذي حاولت الحكومة الفرنسية فرضه من أجل حل النزاع. وخلال ثلاث سنوات كان المدافعون الفرنسيون عن المسجونين الجزائريين يتجهون لقبول هذه القاعدة. لكن اعتاراً من عام 1957 في الجزائر، ومن عام 1958 في فرنسا، رفض وجه جديد للدفاع هذا الحدل القضائي، واسترع محاكمة بعد محاكمة، القناع عن حرب لم تكن تتجراً على ذكر اسمها. ويمكن اليوم تتبع هذا المسار عبر وثائق المرحلة التي أصبحت تحت المتناول أخيراً: تقارير للشرطة أو لجبهة التحرير الوطني. ومقالات صحافية بوصفها في أفقها الصحيح أو أبحاث جامعية.

في المحاكمات المقامة من قبل السلطة الملكية في قضية فرسان الهيكل أو في قضية أوربين غراندييه، لم يكن للجذور الدينية ضد المتهمين أية علاقة مع النزاع السياسي الذي لم يكن يُستخدم إلا لتغطيته. فكان يمكن لهذه المحاكمات أن تلعب دورها التضليلي. ولم يكن بإمكان المتهمين أن يرفضوا الرد على المآخذ الموجهة لهم سواء كانت مسندة أم لا. وفي المحاكمات المقامة ضد المكافحين الجزائريين، كانت الوقائع المنسوبة إليهم مرتبطة بشكل لا يتفصم بنزاع سياسي كانت السلطات الجمهورية لا تريد طرحه. بالطبع كان ذلك من جانب هذه السلطات رهاناً، ولم يكن عريفاً أن يتشقق التركيب القضائي المصنع لإخفاء النزاع السياسي الذي تفاقم أثناء معركة مدينة الجزائر في عام 1957. وفي بحث أعدته «سيلفيا تينو» تحت عنوان «عدالة غريبة»، وصف لهذا الانفجار للعنف القضائي.

إضافة للصنوط المبدولة في اتحاكات مختلفة، كما في حريوان/يونيو 1956، تراوج التسلسل الرمني للإعدامات مع التسلسل الزمني للحرب، وكانت كل مرحلة في تعميق النزاع تترجم برفض طلب العفو في الدعاوى الحارية. وفي نظر الحكومة كان النص يستوجب التشدد. غير أنه في 4 شاط/أبريل 1957 وقّع ثلاثة وزراء، روسير لاکوست وموريس مورجس مونوري وفراسوا مېتران، قراراً بتسريع إحراءات دراسة طلب العفو.

واعتباراً من ذاك الوقت حدثت إدارة الدرك والقضاء العسكري في وزارة الدفاع، مرجعاً مركزياً لأراء الدوائر والورارات المعنية قبل

كتابة مذكرة مجملة للمجلس الأعلى للقضاء وأحدث الإحراء الجديد تأثيراً كبيراً بالسلة للحالات السابقة ويفضل جهود الدوائر المختلفة، نقصت المهمل القصائية كثيراً رغم العدد المتصاعد للقصايا، ورد ذلك في تقرير وُضع بعد سنة ونصف.

واستنتاجاً من نص هذا القرار، كانت سنة 1957 سنة اشتداد الحرب، وكذلك السنة التي أصبحت الإعدامات فيها الأكثر عدداً. ما يقرب من مئة حلال هذه السنة، وتبعها حوالي أربعين إعداماً من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 1958

كاست الإعدامات تتم بقطع الرأس أو الرمي بالرصاص، حسب تقرير العقيد لونوار، الذي طرح تكاثرهما مشكلة تقنية: من الساحة التقنية، حصة إعدامات تشكل حداً أقصى للنظر فيها.

لكن الأقوال الأخيرة للمحكومين بالإعدام، وأغاني رفاقهم نحية لرحيلهم لم تكن مسموعة في فرنسا وفي العالم.

عندما عهد إليّ مسؤولو جبهة التحرير الوطني في الجزائر، الدفاع عن فتاة ماضلة مهددة بالموت، وطلبوا مني كسر الصمت، وشكلت هذه القضية منعطفاً جديداً

بدأ هذا المنعطف في تموز/يوليو 1957، حيث فرضت عقوبة الإعدام عند انتهاء المحاكمة المسماة «دعوى القتال»، ضد حميلة بوحيرد وجميلة بوعرة وعبد الرحمن طالب وعبد العني قرشلي، كمسؤولين عن اعتداءات محتلفة، وأحدثت محاكمتهم تأثيرها بسبب حضور فتاتين، والاستراتيجية المقررة من قبل المحامي جاك فيرحس الذي رصع المحاكمة بالأحداث. وأدى العارق بين العمل الإرهابي وصورة فتاتين متهمتين إلى إثارة الفصول الصحافي.

فلم تتردد صحيفة «لوموند» في الكتابة أن الأمر يعني «القضية الأكثر أهمية» التي عرفتها المحكمة العسكرية في الجرائر، ونسبت الصحيفة لحميلة بوحيرد «تأثيراً أخلاقياً جعلها روح الإرهاب» و«باشر حاك فيرجس في جعلها رمزاً لصحابيا القمع، والفتاة الشابة التي جرحت عند اعتقالها ثم تعرضت للتعذيب».

وتوالى التحولات، حاملة المحاكمة شه مستحيلة. فعادر المحامون الباريسيون قاعة المحكمة، واستبدلوا بأحرين استخدموا بدون طلب، ورفضوا من قبل المتهمين، ومن هنا كانت عودة السيدتين غوثيرات وفيرجس تحت الشتم والتهديدات من مظليين كانوا حاصرين في القاعة «هل نحن هنا في محكمة عسكرية أم في اجتماع للقتل؟» قال حينذاك جاك فيرجس، مما كلفه تحديراً من الرئيس روينار. وفضلاً عن الأحداث، فقد أثارت حفيظة الصحافة الباريسية من الجمهور: «فتحت صيحات الاستهجان من قبل حوالي مئة من الأشخاص غادر المحامون الباريسيون القاعة»، وتحت تأثير «الصرحات العدائية» للجمهور «المحتشد حول المحكمة» «كان لا بد من حمايتهم من قبل الشرطة من أجل العودة إلى فنادقهم».

وبعد الحكم على جميلة بوحيرد بالإعدام، مثل كثيرين قبلها، كان لا بد من منع تنفيذ الإعدام، وعدم التصرف مثل المندفعين الآخرين: طلب العفو للزبون استناداً لحجج لا تسيء لأحد، أما نحن فقد كان علينا ألا نطلب هذا العفو، بل أن نترعه في نهاية حملة توسط وطنية ودولية دون تنازل.

من هذا التوسط، احتفظ بثلاث وقائع بارزة.

1 - بث فيلم حميلة بوحيرد للمخرج المصري يوسف شاهين في الشرق كله.

2 - الرسالة التي وُحِّها لنا الحرال ديفول، بعد تلقي نص دفاعي الذي قدم له جورج أرنو، واختار ورثته بشر هذه الرسالة، وفي ما يلي نصها، كما وردت في مجموعته التي صدرت في منشورات بلون تحت عنوان، مدونات ودفاتر:

رسالة إلى السيدين جورج أرنو وجاك فيرجس، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1957.

«أيها السيدان»

أتوجه لكما بالقول أسي قرأت باهتمام وليس دون تأثر، كتابكما الصغير «من أجل حميلة بوحيرد»

إنني أعلم - هل أقول «بالثخنة»؟ - أن كل مأساة فرنسية هي عالم من المأساة البشرية. وغير مفيد إحقاؤها أو تشويهها، في هذه النظرة على الأقل، لا يمكن لصراحتكما البليغة أن تدع أحداً دون ملاحظة.

تفصلاً أيها السيدان، بقول مشاعري العفوي والمميز جداً.

شارل ديفول

لك مني، أيها السيد فيرجس، ذكرى وفية

3 - وأخيراً تمّ انتزاع استبدال عقوبة الإعدام لجريمة بوحيرد، من الرئيس كوتي، بالآلاف من الرسائل المرسلة من جميع زوايا الكرة الأرضية، من الشخصيات السياسية أو من عالم الثقافة والقباب والمنظمات الساتية أو الشبابة من أوروبا وآسيا وأفريقيا أو من الأميركيتين.

أما في فرنسا فقد طرحت المشكلة مع فارق في الزمن، وكان القمع يسير في طريق التفاقم.

ففي الأشهر الأولى لاطلاق الصراع المسلح، كتب علي هارون، مسؤول الدفاع في الاتحاد الفرنسي لحمة التحرير الوطني، وكان الماضلون المعتقلون يوحهون الداء إلى المدافعين التقليديين عنهم من المحامين الفرنسيين من اليسار واليسار المتطرف لكن موضوع دفاع هؤلاء المحامين لم يكن يتوافق مع ما كانت تحدد المنظمة وكانوا ينفرون من الوقوف في حط المواقف التي يقتضيها دعم الكفاح من أجل استقلال الجزائر.

حينذاك رجعت في هذا الشأن إلى الحرب الشيوعي الفرنسي، وبدأت تتطور فكرة إنشاء هيئة دفاعية جماعية.

ولدت هذه الهيئة رسمياً في 19 نيسان/أبريل 1959. وكانت مؤلفة من محامين حرائرين وفرنسين، ثم لمحكيين ومنذ نهاية 1959 صار بإمكان علي هارون وضع مبرانية لهذا الدفاع الجديد.

وفي نهاية هذه السنة 1959. نجحت هذه الهيئة الدفاعية المرتبطة بجبهة التحرير الوطني في فرنسا في الإكثار من الحديث عنها. لكنها

أصبحت موضوعاً لتهكم الصحافة اليمينية وفي ما بعد ستصبح الوحش الذي يجب قتله. وظلّت ثالثة في العمل باستمرار أمام المحاكم.

كان الاتهام يوجه للجزائريين بصفقتهم فرنسيين حملوا السلاح ضد فرنسا. وبالأمانة لواجنا فقد دافعنا كرملاء في نقابات المحامين في باريس وليون وغرونوبل ومرسيليا عن رباننا على الأرض حتى التي يتم اختيارها من قبل الاتهام. وقد أظهرنا للمحكمة أنها لا تستطيع في أن معاً، الاعتراف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حالة حرب مع فرنسا، وأن ترفض لأعضاء هذا الجيش الجزائريين حنيتهم الجزائرية.

وكان على الدفاع أن يبرهن كذلك كيف وصلت القضية الرسمية على الصعيد القانوني إلى وحشية ملعونة بتناقضات أساسية:

- إما أن السجناء الجزائريين هم أشقياء، وينبغي بالتالي منحهم جميع الضمانات الشرعية الممنوحة لجميع الأشقياء، وبشكل متساو، حينذاك يصبح القمع مستحيلاً.

- وإما أن تطبق الحكومة الفرنسية على الجزائريين تشريعاً استثنائياً عنصرياً، لكسها بهذا ذاته، تنكر أن القضية عملية بسيطة للترطه موجهة ضد مواطنين، وتؤسس عليها صلاحية محاكمها.

- وإما أن تعترف السلطة التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح في الجزائر، وأن الجزائر ليست فرنسا، وعليهما بالتالي إبطال جميع النصوص الاستثنائية بدلاً من توسيعها، والاعتراف للسجناء الجزائريين بوضع المحاربين، بدلاً من معاملتهم بأقل من الحقوق العامة.

واعترنا غير مسؤولين في نظر زملائنا من اليسار واليسار المتطرف، وخونة متحولين إلى العدو في نظر زملائنا من اليمين الليس كان هؤلاء وأولئك يطالبون بعقوبات ضدنا - وكنا نتعرض لضربات بعض المسؤولين و«الدوائر».

وجاء الرد مباشراً وقاسياً. ففي الواحد والعشرين من أيار/مايو، بعد شهر واحد من تأسيس الهيئة الجماعية، قتل عمقران ولد عوديا من قبل الأجهزة الخاصة التابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء. وكان منظم الضربة العقيد ريمون موبل، قد ذكر، في كتاب صدر في عام 1994 تحت عنوان «حرب جبهة التحرير الوطني في فرنسا»، يصف التنفيذ كما يلي:

في الطابق الثالث مكتب رقم 180، والاسم على الباب: السيد عمقران ولد عوديا، محام... وفوق الباب أسوة تضيء عندما يكون «الربون» هناك.. وعلى سطح الدرج بيوت خلاء مفتوحة دائماً، ولا شك في أنها محصنة لاستعمالات الطابق. ويمكن الاختباء فيها بسهولة، وتقفل من داخلها... ويعادر المحامي مكتبه ما بين 19,30 والعشرين ساعة.

محاكمات جهة التحرير الوطني

ويكون باب سيوت الخلاء نصف مفتوح، والأنبوبة مضادة، والمرمى هنا ويكفي انتظار خروجه شرط أن يكون وحده القاعدة شكلية لا شهود ولا شائنة وفي حالة وضع غير ملائم للخطة المقررة توجل العملية.

ويتمس الرجل بهدوء عدة مرات لتنظيم التنفس وصرجات القلب ويخرج المنشقة من تحت إبطه، ويدخل سائنه البمنى في أحد الثقب ويعد محفظة الوثائق ويتطر.

وتطعماً الأنبوبة، سيفادر المحامى مكتبه، ويعتق بابه، ويكون وحده، إنه شاب، يرتدي بدلة وربطة عنق قاتمى اللون ويتمس بلطف عندما تلتقي نظرتة بذلك المجهول على سطح الدرج المغفر.

كذلك يتم هنري لامبير، ويقع تعحيان بصوت مخوق. ويطوي المحامى ركبتيه، ويرتعي مستنداً إلى إطار الباب دون أدنى أمين.

وينوقف مطلق السار دون حراك، فجميع الاتجاهات تحت المرصاد. وينظر إلى الجسد الذي لا حراك فيه، وذى العيبس المفتوحين، ويضطرب من النظر إلى ضحيته، واختعت ابتسامته دون أن تظهر عليه هيئة القلق والارتباك. وبدون استعجال يضع محفظة الوثائق بيس فخذيته، وسحب معطفه المشمع ويقبله ويلسه من جديد وبدا الثوب كستائياً، مزوداً بحزام. ويخرج من جيبه قلنسوة يضعها على رأسه ولا يصع نظارات على عينيه ولم تظهر المشعة غير المرئية تحت المشمع المررر

وينزل الأدراج بخطوة هادئة، ويدهاء في جيبه، مثل متنزّه لا شيء يضغظ عليه، وعمر ممر فيدو يصل إلى ملتقى شارعي فارتييه وفيبيين. ويتوقف هناك متظاهراً بأنه يتمنّخ، ويسطر حوله، ويحلس في المقعد الأمامي لسيارة رمادية مسجلة في سين - وار، كات تمر بمحاداة الرصيف.

- كانت الساعة 40 د 19 تماماً ولاحظ السائق الذي أبقي عيناً على المرأة العاكسة خلفه رغم انكابه على قيادته للسيارة وأمام صمت راجبه، انتهى إلى طرح السؤال:
- ماذا بعد؟

- ماذا بعد؟ كل شيء حيد، المهمة نفذت

.. واكتشفت الجثة التي مرفت دمها سطء، في اليوم التالي، الست في الساعة الثامنة من قبل حارس البناية حين كان يوزع البريد. ولم تكن السيدة دوبريه تعلم شيئاً، ولم تكن قد رأت شيئاً، ولا سمعت شيئاً. وكانت الفصحى قد تلقت رصاصتين أطلقنا من قريب جداً، إحداهما في الكتف الشمالي، والأخرى في صميم القلب. ولم يؤد نغشيش رحال المغوص بوفيه في المكتب، ولا ريارة مرل المحامي في شارع، ماتورين - مورو 42، إلى الحصول على أي مؤشر.

واستنج العقيد مويل أن تجمع المحامين المؤيدين لجبهة التحرير الوطني - أوسيديك، وفيرحس، وبس عبد الله، وكوروجيه، وبوفسيار، ورادريفسكي، وزافريان - أعلنوا أنهم تلقوا، في 13 أيار/مايو، رسائل تهديد بالموت. وكان ولد عوديا قد حصل على الرسالة نفسها مكتوبة بحرف طباعي، وبعد إيداعها لدى حارس قصر

العدل. وكانت تقول: «إبك ستموت». وفي 26 أيار تلقى المحامون السعة مرة أخرى رسالة مجهولة المصدر، ولم تكن تحتوي إلا على كلمتين: «أنت أيضاً». وكانت الرسائل مرقمة من 2 إلى 8.

لقد تلقيت الرسالة رقم 2 كان القاتل قد مُنح وساماً من حقبة الشرف، ولم يجد القصة شيئاً، وكانت اعترافات العقيد مويل تخص جريمة مستفيدة من العفو العام.

وفي تقرير الإدارة العامة للأمن الوطني حول تجمع المحاميس «الهدف: إعلام قضائي متابع ضد الأستاذ فيرجس وآخرين»، في تاريخ 2 أيار/مايو 1960، الذي نقلته وزارة الداخلية إلى قاضي التحقيق المعني، يمكن قراءة التقييمات التالية:

إن الظروف التي يقوم فيها المدافعون عن المتهمين الجبهويين بمهامهم، ليست «نقية» بالمعنى الاشتغافي للكلمة. والفارق كبير بين الأساليب المتبعة في كل حالة، وخاصة المبررة والمتغيرة، وبين أساليب الأستاذ فيرجس المثلثة دائماً، والمندمجة في عقيدة تلورت بشكل متطابق مع خط عام من الجوهر السياسي الذي ترسخت قواعده من قبل مطمة: تجمع المحامين. وكان اسم الأستاذ فيرجس قد ورد، كما أمكن أن يكون كذلك اسم الأستاذ أوسيديك، أو الأستاذ نسيانو وإحدى السمات الخاصة لعمل هؤلاء المحامين كانت في الواقع هي وحدة العمل (مهما كانت القضية المطروحة للحد، وكانت الخطابات الدفاعية مستوحاة من المواضيع بعضها، وتحري المقالات حسب المسار ذاته، فيمكن القول العرف ذاته).

جرائم الدولة

وساهم كل ذلك في خلق «مناخ» محدد، وأظهر الانحياز المراد والمتكلم للمحاكمات.

فكانوا يمدون ويرددون حق الجرائر في الاستقلال، وبوجود أمة ودولة جزائريتين، وعدم صلاحية المحاكم الفرنسية، وصحة «المناسل» للمتهمين، وكانوا يبدلون الجهد، في كل مناسبة، في التشديد على المراغم المتناقضة القائمة بين سياسة رئيس الدولة وموقف القضاة، وإجراء المقارنة بين المقاومة الفرنسية والثورة الجزائرية. ونسب الإساءة بجميع الفرص الانتهاكات بسوء النية الموحدة ضد السلطات الإدارية والإصلاحية للسجون التي «تفيد أداء هيئات حق الاتصال مع المعتقلين، واعتراضات النيابة العامة، ومضاعمة طلبات تأجيل القضايا، ومفادرة قاعات المحاكمة ومخاصمة القاضي بلا قيد ولا شرط». في هذا الخصوص الحدثان الأكثر حدارة بالذكر هما المقاتلتان اللتان جرتا في كانون الثاني/يناير 1960 بين الأستاذين بن عبد الله وفيرجس مع معوض الحكومة الرائد جيران..

وتحدث الأستاذ فيرجس الرائد جيران في ماضرة وفدم له شاهديه الأستاذين غامبييه وكوريجه

وفي شباط/فبراير 1959، كان الأستاذ فيرجس قد جذب الإنتباه خلال محاكمة متهمين بالاعتداء ضد السيد سوستيل وكان قد ألقى دفاعاً عسيراً اتهم فيه الحكومة بتعاير مثيرة للمقاومة بشكل خاص وقد كلفته أحاديته تحذيراً من المحكمة الدائمة للقوى المسلحة في باريس.

من الديهي أن مثل هذه الوقائع لم تمر دون أن تنسب بظهور مقالات متعددة في الصحافة وتعليقات مؤيدة ومعتضة. وقد تحققت الغاية المنشودة: «وصار الكلام يتناول ذلك».

وشارك محامو التجمع في هذه السياسة الثورية بـ «إلزام» الرأي العام في البلد الأم، على الصعيد الوطني كما على الصعيد الدولي. وتدرج بعض التصرفات التي يمس أن تبدو صادرة عن مجرد المسالمة اللفظية أو من حدة في الطبع، في الواقع عن وعي أو لاوعي، في خط متناسق، وفي الحكم على ذلك بقضايا جديدة، مثل قضية «شبكة دعم» فعالة تستهدف التبنية العامة للأوساط المعنية، كل بما يخصه وعلى الصعيد الوطني تصرف المحامون بالكلام والقلم. وكانت جميع الاحتمالات، والمظاهرات العامة حيث يمكن التعبير عن الآراء، تستخدم لطرح المشكلة وعرض معطياتها في الاتجاه المسود للجهة وهكذا جرى إلغاء القبض على الأستاذ فبرحس، في الرابع من شباط/عبرابر عام 1958، ثم أطلق سراحه من قف دوائر الشرطة عندما كان يتظاهر في شارع سان ميشال وفي المساء ذاته، تناول الكلام في قصر التعاون استنكاراً لأشكال تعسف المحكمة العسكرية في الجزائر، وأشكال التفتيش غير الشرعية والتعذيب والاعتقالات التعسفية. كما أعلن في المناسبة ذاتها أن الجزائر ستصبح مستقلة وأن الحكومة ستضطر للتفاوض «قبل أن يصبح مدفع ديان بيان هو مسموعاً».

وقد أظهرت بعض المنشورات الصادرة في الخارج من قبل محاميي التجمع التأييد لسياسة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية،

جرائم الدولة

والتطلع إلى تحريك الرأي العام الدولي والعربي في آن معاً. وفي العاشر من آب/أغسطس 1959، وحّه الأستاذان زافيران وفيرجس إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي ما اتفق على تسميته «السحل الأحمر لحالات الاختفاء» الذي نشر في العدد رقم 163 لمحلة «الأزمة الحديثة». وكان هذا السحل لائحة بأسماء 150 شخصاً اختفوا منذ اعتقالهم في الجزائر وطالب المحامون بتدخل هيئة الصليب الأحمر الدولية.

مثل هذه الكتابات التي كانت تضاف إلى مظاهرات أخرى عامة وصاخبة مثل المحاضرة التي ألقاها الأستاذ فيرجس في بروكسل، لم تكن لتظهر دون أن تعطي نوعاً من الرضا عدد فاعليها. وهذا ما أمكن أن يُلَفَسَ على مبر حنيف بشأن التقرير السابق ذكره وتصريح الأستاذ فيرجس في حنيف حين قال: «هذا الموقف المتطرف يرتبط بالطبع بوصف استثنائي لا يعطي المتهمين الجزائريين ضمانات الحق العام ولا ضمانات اتفاق جنيف، وفي مثل هذه الوقائع ما يشكل صدمة للضمير العالمي».

ومن المؤكد أن النشاط المبدول هكذا صار للعاية على الصعيد الوطني. وقد شهدنا ذلك سواء أمام القضاء عند الاجتماعات أو المظاهرات العامة، أو في نشر المقالات أو الكتب، حيث كان أعضاء التجمع يريدون بكل الوسائل تقديم الحد الأقصى من الاعلان للقضايا التي يدافعون عنها بهدف تعميم الدعاية لحمة التحرير الوطني وجذب قسم من الرأي العام العربي لصالحها.

«والمسألة أن يُعرف ما إذا كان يمكن اعتبارهم مساعدين للعدالة أو للذين كانوا في صراع مع فرنسا».

وعندما طلب مني الإجابة على هذه الاتهامات للأعضاء الفرنسيين في تجمع المحامين، وبموافقة زملائي، وبصفتي بصيراً سابقاً لفرنسا الحرة، بعثت إلى السيد مونزين الرسالة التالية:

باريس، في 10 تموز/يوليو 1961.

السيد قاضي التحقيق،

قلت لكم عند أول مثول لي أمامكم أنني كنت سعيداً بأن أكون متهماً. فعندما يكون الشرف ومراتبه لا يسيران في اتجاه واحد، يجب أن أعرف في الواقع كيف أفصل استبعاد أن أكون وزيراً ويعني اتهامي على الأقل أنني لست متواطئاً مع النظام الاستعماري الذي يسيطر اليوم على الجزائر، وفي أفريقيا الجنوبية وأنغولا، والذي هو في نظر شعوب أفريقيا نظام عام قاتل.

إنني لا أحاول بالتالي أن أتجنب مسؤولياتي، بل على العكس أنني أقصد تحملها بتعريفها بشكل أفضل وأكمل. إن رمن الوشاية المحدودة قد مضى. عندما كانت الجمهورية الرابعة لا تزال في الرابعة من العمر، كان المسؤولون فيها يكررون وجود التعذيب، ولا شك في أنه كان من الضروري أن توضع جروح حميلة موحيرد تحت أبصارهم.

أنا ممتن للقانون، وأحمل عبء السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف. ولهذا

السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وذهبنا إلى حنيف وبقينا فيها شهراً مشغولين بإحراءاتنا. وقدمنا للصليب الأحمر لوائح لا نهاية لها من المحتجزين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعاوين دقيقة لقيور جماعية في مدينة الحرائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أعدموا دون مراعاة لجميع القوانين الدولية، وأبلغنا عن معسكرات التعذيب، مثل مزرعة أميريان في قسنطينة، وعرضا أسماء شهود من أحل لجنة تحقيق، وقد أوصحا كيف كان قانون 16 أدارمارس 1956، وقرار 8 تشرين الأول/أكتوبر 1958، ومرسوم 12 شباط/فبراير 1960، كلها كانت تلغي كل الضمانات العرفية للحرائريين وتسمح لسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم، وحصر الجرائر في شبكة ضخمة من مراكز الفرر والاستخبارات. وقد قرأنا على وجوه محاورينا الضيق والمحز بهل علينا أن نستلم؟ لم نتع بدلك...

وكان التعريف المعطى في القانون رقم 10 تاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1945، تحت توقيع الجرال كولتر ممثلاً الجرال كوسينغ، لجرائم الحرب والحرائر ضد الإنسانية، لا يزال ملائماً للمرحلة الحالية

تلك هي الحرائر التي اتهم بها مسؤولو المصالحة في الجزائر، على أساس القانون الجزائري بين الدول الصادرة في مورس...

ويعود لك وحدك، أيها السيد قاضي التحقيق، أن تعارض تشاؤمي وأن تثبت ليس فقط أن العدالة الفرنسية ليست الذراع

العلماني للدولة كما زعم، بل إنها تستطيع حماية القوايس والحريات الفردية. ومن أجل هذا، يكفيك أن تستمع إلى الشهود الجزائريين الذين سميهم لكم، بعد أن تثبت لي بأن ذلك لم يكن بفعل أمر من أي قاض.

ولما كانت الوثائق الواردة في كتيب «نورمبرغ من أجل الجزائر» قد تأكدت من صحتها، أطلب إليكم أن تربطوا بين جميع تقارير لجنة الحماية والاستماع إلى الجنرالات ماسو وبولارديير وألارد والعقيد بنجار وترينكييه، والرائد روديه ومعرزة المطاردة، والسادة لاکوست وبورجس موبوري وسوستيل، والوزيرين السابقين دوبريه وميشليه، والوزيرين الحاليين، سول تيتس، الأمين العام السابق المكلف بقضايا الشرطة في محافظة مدينة الحران، والسيد لامير المفتش العام الإداري السابق في منطقة وهران، فلدي هؤلاء جميعاً معرفة مباشرة بجرائم الحرب والحرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الجزائريين كما ضد عدد معين من الجنود السابقين أو الإصافين، والسجناء الجزائريين، والسلطات الدينية والمحامين، وعندما يتم كل ذلك وتحدد ساحة الجريمة، أطلب إليكم الاستماع إلى جميع مسؤولي القمع وإصدار إنابة قضائية لفتح القبور الجماعية في الجزائر. في تلك اللحظة لا أشك في أنكم لن تمحوي مع محاكمة ولن تصدروا عدة آلاف من مذكرات التوقيف ضد وزراء ووزراء سابقين وضباط قادة كبار ومراكز عليا في النظام الإداري.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1943، أعلن رينيه كاسين المعين من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني للمشاركة في أعمال

حرائم الدولة

لجنة التحقيق حول جرائم الحرب، بعد أن ذُكر بأن هذا العمل يتم بناء على مبادرة فرنسية، في الإداعة البريطانية: «إنني أتوجه إلى القانونيين خاصة وإلى جميع الذين يعرفون كيف يتم التحقيق الجرمي. وإن ملفاً جيد الإعداد صدر رئيس في الشرطة السياسية لألمانيا السارية أو ضد قاتل فط، يكون ذا فعالية أكثر بكثير من علاقات غير محددة ومستهدفة كثيرين من الأشخاص».

لقد سمعت هذا النداء في معسكر لقوات فرنسا الحرة في إنكلترا، ولم أكن أعلم أن قاصياً سيلومي يوماً على نقائي أمياً له

جالت فرجيس

وبعد مقتل الأستاذ ولد عوديا، وأمام رد فعل أعضاء التجمع والتوسط كان من الصعب والخطر سياسياً متابعة المحزنة فاخترت السلطات جعل عمل المحامين مستحيلاً. وفي 14 آب/أغسطس 1959، كنت قد أبعدت عن مدينة الجزائر بسبب قيامي بجمع ملف عن المختفين. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، كان دور ميشال زافيران القيام بالمهمة داتها. وفي كانون الأول دائماً، جرى اعتقال الأستاذ شيانو العصور في نقابة محامي مرسيليا، وحُكم بالسجن لمدة سبعة أشهر ونشط اسمه من لائحة النقابة بسبب الليل من أمن الدولة.

وفي شباط/فبراير 1960 جرى احتجاز الأستاذين أوسيديك وبين عبد الله إستناداً إلى مجرد قرار إداري في معسكر سان

موريس الأردوازي، وفي 23 حزيران/يوليو 1960 شجب الأستاذ نيكول رين أساليب الشرطة في ستييف. وفي 2 تموز حاول شخصان قتله. وفي 5 تموز رفضت المحكمة الدائمة للقوات المسلحة منح الأستاذ كوريجه حق الدفاع.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1960، اتهم الأساتذة كوريجه، وزفيران، وبن عبد الله، وأوسيديك، وبوفيار وأنا، بالنيل من أمن الدولة.

وقد شجب روبير راديتير هذه المحاكمة بالمقالة التالية في صحيفة «الإكسبرس» بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1961.

هذا هو التالي الدفاع عن المتهمين وراء قفص الاتهام مثل الأساتذة فيرحس وكوريجه وزاقيران وبوفيار وأوسيديك وبن عبد الله، لأسباب عديدة، أمام محكمة الحق، في تهمة النيل من الأمن الداخلي للدولة فبعد الزمان، حرت محاكمة المحامين بدورهم، وتحت التهمة ذاتها. وهذا ما سيدو مناف للعقل ارتياحاً أو مقتاً حسب قاعات كل فرد. لكن هذه المحاكمة، في كل حال، جعلها منطق القمع الحرائري لا بد منها. ومع ذلك، فالأعواء دقيقة جداً ويحدد الاتهام أن أنعاساً متواصلة دفعت لهؤلاء المحامين. من قبل من؟ من جهة التحرير الوطني، يجيب الاتهام ملوحاً بمستند مصر ضط عند نشر بومعري المسؤول الاتحادي في لحة دعم معتقلي جبهة التحرير الوطني، ويجيب المحامون من قبل أصدقاء وأهل المعتقلين، ويتفقون حول هذه النقطة مع بومعري الفار من فريس

منذ ذلك الوقت. وفي كل حال، إن في مثل هذا الاتهام ما يفاحي من حيث المبدأ. فما هو مصدر هذه الأتعاب المدفوعة إلى المحامين عن القضايا الجرمية هذا السؤال لم يطرح أبداً في السابق في تاريخ نقابة المحامين، لأن الدفاع في العديد من الحالات لم يكن أمامه إلا أن يحتار بين المجانية أو التواطؤ، مما يؤدي في الواقع إلى رؤيته مغفراً.

ولا شك في أن إدارة الأمن الوطني قدرت منذ البداية أن هذه الأرضية للصراع مع الدفاع عن المتهمين كانت ملفومة. لأن وثيقة بومعزي التي صبغت في كانون الأول/ديسمبر 1958، كانت قد دست في ملفاته انتظاراً لفرصة أفضل وفي شباط/فبراير 1960 بعد الححر التسمي للأستاذين س عد الله وأوسيديك، والذي انتفض ضده نقابة المحامين كلها، غادر الأستاذان فيرحس وكوريحيه إلى سويسرا وأدت تصريحاتهم للصحافة ومحاصرتهم وكتاباتهم إلى تجديد حدة القمع ضدهم، وفتح تحقيق إستاداً إلى وثيقة بومعزي المتوافقة مع تقرير عام لإدارة الأمن الوطني يشجب وجود عمل «تجمع» محامين ومتهمين في جهة التحرير الوطني. ولكي تكون مسندة إلى اعتبارات أمنية، لا تبقى أعباء الملف أقل تلاشياً. فكان يجب بالتالي جعل الملف مريحاً.

سيد أنه في بداية تشرين الأول/أكتوبر 1960، كان مدير إدارة الأمن الوطني بحر القاضي المحقق بأن وثيقة عائدة لجهة التحرير الوطني وتكشف نشاطات «التجمع» قد صطت في هولندا، خلال عمليات تفتيش نفذت عند مزورين يزودون جهة التحرير الوطني

بأوراق هوية كان الدليل المطلوب إذن قد أعيد، وتكون وثيقة جبهة التحرير الوطني كاشفة بأفضل نطاق، لتنظيم ونشاطات «التجمع» كما كان يكشفها تقرير إدارة الأمن الوطني.

ومع ذلك، فإن شكاً فريداً يتصب لدى التأمل في وجه وأصل هذا المستند وعند التمحس، فإنه يبدو كنسخة من نص صُرب على الآلة الكاتبة ليُرسَل إلى «إحوة أعزاء» مجهولين. وتتضح الشروط الغامضة واللازمة للكشف. وحسب الاتهام فإن المستند صودر في العاشر من حريبران/يونيو 1960 في مرل المدعو سائن، خلال تفتيش كان لا بد أن يؤدي إلى اعتقاله لكن سائن سُمع يعلن أنه لم ير هذا المستند أبداً.

هكذا بإيجاد نسخة - لكاتب مجهول - موجهة لمرسل إليه غير معروف، وفي ظروف غير معروفة، وفي تاريخ غير معروف، لدى شخص يدافع عن نفسه بأنه لم يرها أبداً، هو الذي يقدم دليلاً استخدمته إدارة الأمن الوطني لتدعم تقريرها الاتهامي ضد المحامين في «التجمع».

لكن حقيقة المحاكمة ومعرها ومرماها تندرج خارج الحدل حول هذه النقاط الفعلية حيث يتمنى الاتهام دون شك إفعال الحدل فيه. والمقصود في الواقع أكبر من الحصول على إدانة بعض المحامين بصفتهم أفراداً، بل تدمير هذا الدفاع الجماعي غير المقبول في القمع الحراري. كما لو أن الأسلوب والإجراءات وحتى البية لهذا الدفاع لم تكن موجهة بلا مقاومة من قبل النظام القمعي نفسه.

إن القمع الجرائري، حتى عندما يقتبس عن الجهاز القضائي إبطاره، وأشكاله وحتى قصاته، يفصل بصورة تامة عن ممارسة القضاء.

ومن الطبيعي أن يكون الدفاع ضد مثل هذا القمع الذي لم يكن له من القضاء إلا المنظر والحد المسموح به، بحاجة لأسلوب جديد ومؤسسة إبداعية لا صلة لها مع الدفاع القضائي التقليدي الذي أصبح يمثل هذه التجارب عاجزاً وشبه مناف للعقل.

وفي كل لحظة تحول محاكمة رجل إلى محاكمة قضية قضية الاستغلال الجرائري. وتجاوز القصاصة إلى دعوى غير محدودة في الزمان والمكان، للرأي العام الدولي للإسراع بإنهاء القمع ضد جميع المتهمين عر السلام العائد: تلك هي السبل الممكنة للدفاع الجماعي في وجه القمع الجرائري، الذي كان لا بد أن يحول كل محام عن المتهمين المسلمين إلى محام عن جبهة التحرير الوطني.

ومن المفارقة هنا أن يصرى القمع يفض مما يكون الدفاع قد حرج عن القواعد التقليدية للقضاء، وأن يكون هو نفسه قد ألغي أو حُط من قدره. إن الطبيعة نفسها للقمع الجرائري كانت تستدعي هذا الدفاع المستكر أو إلغاء كل دفاع

لكن محاولة ضرب المدافعين، بعد التعدي على حقوق الدفاع، لأنهم ردوا بتقنيات جديدة على مشروع قمعي فاحش للقضاء، هو أيضاً حروف للقضاء عن سبله، واستخدامه في عمل سيء ولا شك في أن محامي «النجم»، في المأساة التي خبروها وعاشوها، قد قاموا بمهمتهم الاستثنائية التي تحملوها بحماسة كانت في بعض الأحيان

صعة الاحتمال، في هذا الوقت من التدهور القضائي. ولكن، كما كتبوا: «ليس للمحامي أن يأخذ موقف موكله من طرف الشفاه وبالارتحاف خوفاً، بل عليه أن يأخذه لحسابه فيدعمه أو يصرف عنه» فجميعهم قدموا الدعم حتى هذه اللحظة، وفي المقدمة الأستاذ ولد عوديا الذي دفع حياته ثمناً له. فلتذكر ذلك بأن الشجاعة تكون في بعض الأحيان الفصيطة الأولى التي يقتضيها الدفاع.

بين محاكمة جميلة بوحيرد في مدينة الجزائر في تموز/يوليو 1957، ومحاكمة شبكات الدعم لجبهة التحرير الوطني في باريس في أيلول/سبتمبر 1960، مصت ثلاث سوات. ففي الجزائر في عام 1957، كان الدفاع بصارع وحده، وفي باريس في عام 1960، فرض «التجمع» قانونه مدعوماً بقطاع واسع من الرأي العام.

أما شبكة جانسون التي «هرّت فرنسا» حسب صحيفة «لوموند»، وجمعت على مقعد المتهمين ستة جزائريين مسؤولين في جبهة التحرير الوطني، وسبعة عشر فرنسياً أعضاء في شبكة دعم ملاحقة بسبب إعطاء مأوى لجزائريين تبحث عنهم الشرطة، ونقل أموال وكتابة وتوزيع كتيبات ضد القمع: منهم مدرسون وطلاب وموسيقيون وممثلون ومخرجون إذاعيون أو مجرد أجراء. وكان الموقف المبدئي للجزائريين معروفاً، أما محركات الفرنسيين فكانت مختلفة.

وكانت اهتمامات الصحافة تقترب باتجاههم. وفي هذه الظروف كان الخطر أمام تجمع المحاميس في جبهة التحرير الوطني في رؤية استراتيجية القمع مقيدة بالتبريرات الشخصية للفرنسيين. وما هو خط دفاعنا كما حلله حان مارك تيولبر في «لوموند»

لكن قل أن نتمكن من الإصغاء إلى العض والعض الآخر، يجب التزود بالصبر ففي الواقع كان هناك أيضاً الحزائريون الأعضاء في جبهة التحرير الوطني، وإلى جانبهم الفريق المرعب للأستاذ فيرجس، الذي قال: «بملاحقة نهج القمع على الصعيد القضائي، نكون الجمهورية الحامسة تتابع، في الرأع الفرنسي - الحرائري، تقليد الجمهورية الرابعة خرق القوانين العرنسية والاتفاقات الدولية في الوقت نفسه. ويعود للدفاع والمحامين بصورة خاصة، إرالة انتماح هذه الوحوش القانونية من هنا الأهمية المعيزة في هذه المحاكمات لمعركة الاحراء.

المعركة الإجرائية

خلال ثلاثة أيام، أظهرنا للمحكمة أنها لا تعرف شيئاً عن الوضع في الجزائر، وأنها كانت منحارة، وتجهل قانون الاستثناء والمفترض أنها تطبقه.

فقبل كل شيء، كان أحد المتهمين الجزائريين يؤكد أنه لا يفهم اللغة الفرنسية ولا العربية المحكية في الجزائر، بل العربية العصحى فقط. ورفضت المحكمة طلبه، لكنها قررت، في اليوم التالي، أن تكون المناقشات ليست مترجمة إلى العربية فقط، بل أيضاً إلى العربية العصحى وحتى إلى لغة القبائل، الأمر الذي لم نكن قد طلبنا له ذلك. وانفجر الجمهور ضاحكاً أمام ارتباك القضاة، ودكّرهم الرئيس بالنظام قائلاً:

حين كان الدم يسيل على شواطئ الجزائر، وفي الجبال، لم تكن مقبولة محاولة السيل من الصعاء الذي لا بد أن يوجه محرق هذه المحاكمة.

ما أجب به على طلب الطعن:

إذا كنت تريد الكلام عن الحرب الجزائرية ومأسيتها، كان عليك أن تذكر أيضاً أن 700 ألف شخص قتلوا مد عشر سنوات، وأن أطفالاً كثيرين ماتوا من الجوع في مخيمات التجمع، وأن معركة مدينة الجزائر أدت إلى اختفاء ثلاثة آلاف شخص، وفي رأي السيد بول تيتس، أن تسعة أعشارهم قد قتلوا. وكان عليك كذلك أن تتحدث عن أشكال التعذيب.

ورفضت المحكمة طلبي باستعادة قانون الإجراء الجزائري الذي يمنح الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف صلاحية وحيدة لمعرفة مثل هذا الطلب. وغداة اليوم التالي، قدمنا للرئيس ملاحظة

أن قانون القضاء العسكري يعطيه الصلاحية، ويلزمه بالتالي بالإجابة على طلبنا. لكنه تنصّل من رأيه السابق، دون خجل، فاستلم طلبنا ورفضه. وبالطبع فقد تعرضنا للنقد كما سنرى في ما يلي:

تدقيق النظر في الدفاع، يمكن اعتباره ناجحاً ولا شك في أن الفضيحة اقتحمت الرأي العام. وأصبح جميع الدين يقرأون الصحف، وجميع الديس يستمعون إلى الإداعات يعرفون أن هالك محاكمة لشبكة جاسوس. وكانوا يستظرون كل صباح أن يعرفوا شيئاً عن الأشكال الجديدة من الضحيج والأحداث، حتى ولو استثارت سخطهم

وقررت أن أدق المسامار.

أراد الدفاع منذ بداية جلسة المحاكمة، إظهار أن المحكمة تدخل في جدل لا يمكن أن يؤدي إلى أية نتيجة نعم! لقد أثبت هذا الدفاع بأنه كان قادراً على حوض جدل يخدم هدفه لقد قدمنا وأردنا أن نقدم الدليل على لا معقولية ما لا تستطيعون الحكم فيه لم يكن ذلك إلا نوعاً من المقبلات. لكننا نريد أن نبين لكم أننا لا نحشى العوص في العمق. فقد جرى توقيف جزائريين متهمين بإطاعة الحكومة الانتقالية للجمهورية الجزائرية، يعني لكونهم مقاومين. وإذا لم يكونوا يقومون بذلك، فهم جديرون بالاحتقار

وتوسعت في استنتاجات جديدة من أجل دعم أن الاتهام الاحترازي - المادة 88 من القانون الجزائري الجديد - لا يمكن أن

يكون من صلاحية المحكمة: البيل من سلامة الأراضي الوطنية أو الأراضي التي عليها السيادة الفرنسية، لا يمكن أن يتعلق بالجزائر. لماذا؟ لأن الجزائر ليست من بلدان الرابطة الفرنسية ولا من أراضي ما وراء البحار. فهل هي مقاطعة فرنسية؟ لكن هل يعطى لمقاطعة فرنسية حق تقرير مصيرها بذاتها كما كان يواجه الجنرال ديغول؟ فضلاً عن ذلك، لكي تكون مرتبطة بفرنسا مثل سافوا أونيس، فلا بد من إقرار استفتاء شعبي. وكان التفكير المنطقي يترافق بتحذير: إذا كانت المحكمة تتجاوز ذلك، فإن الدفاع يجعل المحاكمة مستحيلة، فتتولى الأمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. لقد تجاوزت المحكمة. وفي صباح اليوم التالي، طلب مفوض الحكومة من المحكمة توقيفي لمدة ستة ووافقت المحكمة على إدانتني. لكن لما كنت قد أخذت الحيلة بكوني غائباً، استطعت تقديم الاعتراض والعودة بعد الظهر.

وجاءت فرصة مواجهة جديدة بعد ثماني وأربعين ساعة، لكننا رأينا قاضيين يشربان نخعاً مع بيار سيدوس، القيادي في حركة أقصى اليمين «أمة قتيّة»، وطلبنا من المحكمة ردّها لرفض طلبنا. وغادرنا حينها حاجز المحكمة، ولحق بنا المحامون غير الأعضاء في «التجمع». وفي اليوم التالي لم تتحدث الصحافة إلا عن هذا الحادث، وبددت بالقاضيين والمحكمة في المناسبة ذاتها

لوفيغارو. أسف بالإجماع لحركة هذين الصابطين اللذين اضطرا
للامتناع عن كل موقف يعبر عن تعاطف شخصي أو إيديولوجي،
لأن ذلك يعرض موضوعيتها للاتهام بصورة حتمية، ويكون هذا
الخطأ موضوع مهمة المحامين الذين قالوا في دفاعهم أن المحاكمة
أصبحت مستحيلة

لورور: هذا هو العمل، وإنني مضطر للقول ولي الحق في ذلك،
أن الدفاع كان مصيباً السارحة، والمحكمة حاطنة. فمن الناحية
القانونية، لا شيء يمنع القاضي العسكري من التحدث، خارج
الجلسات، مع كل من يلائمه، وعندما لا يأخذ مكاناً في مقصورة
خلال مدة المحاكمة. وأخلاقياً تكون الرعونة واضحة وجسيمة وكان
من المتوقع أن يدرك الرئيس هذا الوجه الأخلاقي لشأن محير وكان
من السيط جداً الطعن في قاضيين واستدالهما على الفور بواحد من
سنة قضاة هم موجودون لهذا الأمر! وفي نظر الرأي العام تستعيد
المحكمة قوة أخلاقية وكرامة، يحد الدفاع نفسه أمامهما مفيد
القدمين واليدين والغم محيط خاصة.

المعركة: «المحاكمة في المأزق. لكن لصالح من؟ بالتأكيد ليس
لصالح هذا القضاء الذي يفقد كل ثقة وكل كرامة».

وفي اليوم التالي، استدل القاضيان اللذان أُلْمَ بهما «المرض».
وظهرت سلطة المحكمة في ضعف كبير، بعد أن كانت شديدة
التأرجح.

الشهود

بعد هذه الأحداث الخيالية التي كانت تؤلف المقالات، كان الجدل في العمق يمكن أن يبدأ بسماع شهودنا.

وطرحت على الأمين العام السابق لمحافظة مدينة الجزائر، بول تيتغن السؤال التالي. عندما يقول أحدهم: «رأيتُه يعذب»، فهل نستطيع أن «نأتي بتكذيب له؟».

وجاء الجواب على الفور: «هذه الأوجه من الإفراط والتعذيب، كانت هي الأسباب التي من أجلها تركت مهماتي».

كما طرحت عليه سؤالاً آخر. «هل لديك علم بأن سجناء ماتوا خلال استجواباتهم، في حين كانت حددت الإقامة لهم؟».

كان الجواب واضحاً أيضاً: «لسوء حظ بلدي وكرامته، آسف أن أعترف بأن حالات الاختفاء قد وصلت إلى معرفتي، وللتخلص من ذكريات متعبة لي للغاية، تمنيت أن تصيب القسوة نفسها الذين يلوثون كرامة وطني وشرف جيشه».

وبعد ذلك طلبنا الاستماع إلى بعض الموقعين على «بيان من أجل التمرد».

وأعلن كاتب (هدوء البحر) فيركورس: «عندما يقاوم شعب الاضطهاد فكل الاحترام واجب له، وليس فقط الاحترام، بل كل المساعدة التي يمكن تقديمها له».

ثم كانت رسالة جان بول سارتر:

جاء حانسون يلقاني بصفتي ناشط في «شبكة الدعم»، ولهذه النشرة السرية التي كانت ناطقة باسمها، واستقبلته بعلم تام للسبب. والتقيت به مرتين أو ثلاث مرات. لم يخف عليّ ما كان يقوم به، وأبدته بصورة تامة. ولا أعتقد أنه يوجد في هذا المجال مهمات نبيلة وأخرى مستذلة، ومشاطات محصنة للمثقفين وأخرى غير حديريين بها. فأساتذة السوربون خلال المقاومة لم يترددوا في نقل الرسائل والقيام بالاتصالات ولو كان حانسون طلب مني نقل أمتعة أو تأمين مأوى لماصلين جزائريين، لقمّت بها دون تردد.

صبيحات وشوشات

في هذه المعركة قدمنا البرهان بلذة ووقاحة على أن المحكمة كانت تجهل الحق الذي كانت تدعي تطبيقه، وهوية الرجال والنساء الذيس كانت تزعم محاكمتهم. وكانت صبيحات المتظاهرين أمام المحكمة أثناء مرورنا، وتصريحات العسكرين والمسؤولين السياسيين الساخطين من سلوكنا تثبت لنا أننا قد بلغنا هدفا. جعل المحكمة مبرراً. وكانت العقوبات المطلوبة ضدنا تثبت صحة معركتنا.

وكان أحد الأعيان القيلبيين قد طلب من رئيس الورراء «أية إجراءات تعزم على اتخاذها، غير وقف مبتذل ومؤقت، ضد

المدافعين، وعلى الأخص ضد الأستاذ فيرجس، الذين يسمحون لأنفسهم، في قاعة المحكمة العسكرية، بإلقاء كلام غير معقول بالنسبة لفرنسا كما بالنسبة للذين يضحون بحياتهم بشجاعة ونكران للذات، في سبيل إعادة السلام إلى الجزائر؟» وكان ضباط الاحتياط في مركز الدراسات الدفاعية الوطنية ينددون بـ «المشاهد المعيبة التي توالى في محاكمة «شبكة جانسون» ووجه الدفاع خلالها إهانات تعتبر مسيئة لاستخدام حقوقه، ولا يمكن التسامح معها ضد فرنسا ورئيس الدولة والمقاومة».

كما كان اليسار الشديد التأثير يشعر بالإصابة. وأمام حاحز المحكمة عبرت السيدة حليلة عن استنكارها قبل أن تنسحب: «اليوم لا يهمهم الديموقراطيون والمثقفون والعمال أبداً ما يقال في هذه القاعة... الجميع حائسون متألمون ومضللون». وبعد ذهابها ردت عليها موكلتها بالحركة والكلام، ثم حدثت محامياً آخر من التجمع للدفاع عنها، الأستاذ بن عبد الله، وأعلنت: «لقد قيل أننا لم نكن متوافقين مع ما كان يجري في قاعة المحكمة. وقيل أننا كنا حائرين، حول هذه النقطة، إنكم تستطيعون أن تدركوا ألا شيء من هذا»

وفي الخارج وزع الحزب الاشتراكي الموحد بياناً مرتبطاً. لا شك في أن المتهمين طرحوا المشكلة بيس اليسار الفرنسي والوطنية الجزائرية في تعابير ليست هي تعابير الحزب الاشتراكي

الموحد، لكنها لم تكن أقل تلاؤماً مع «الإشادة صراحة بشجاعة وتجرد الدين اختاروا شكلاً خطيراً للمعركة من أجل الكفاح ضد حرب الجزائر».

ومع الجدل الرئيسي، كانت الاحتجاجات أكثر عدداً وعنفاً فكان أنصار الجزائر الفرنسية يستندون إلى حجج الدفاع من أجل اتهام رئيس الدولة واعتباره منا، كما قال الجنرال سالان. «كيف استطاع الفرنسيون المنقون والمتقنون ظاهرياً أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء صريحين لفرنسا؟ وذلك لأن قناعاتهم السياسية بلا شك دفعتهم لاستنتاج الطابع غير المعقول والهدام وغير المفيد للحرب الجزائرية. ألم يقل للمسلمين أن بإمكانهم اختيار ألا يكونوا فرنسيين؟»، أو كما قال جاك سوستيل: «لقد شدد أحد محامي «شبكة جاسون» على وجود تناقض صارخ بين نص الاتهام ضد زبائنه بسبب مساعدة المتمرد في المقاطعات الجزائرية والسياسة الرسمية التي تتقابل مع المقاطعات الجزائرية على أنها أراضٍ ذات انتماء غير مؤكد، ولا يمكن تحديد نظامها الأساسي إلا في المستقبل. فهل يمكن اتهام جزائريين بالتمسك بأمن الدولة، في حين يقبل رئيس الدولة نفسه بأنهم يستطيعون اختيار الاستقلال؟ الحجة لها وزنها، ومن المؤسف أن يكون هذا الوزن قد أعطي لها بسياسة تلغي تعبير «الجزائر فرنسية» وتشكك بما كان قد وعد به رسمياً قبل سنتين».

قرار الاتهام

ترسم أمامنا سلسلة من الأماكن العامة كان الرابط الوحيد بينها تفحيم ذهنية مستحود عليها من الدوار. فلنسحب عشوائياً بعض هذه الجواهر التي تستقبل بضحك البعض وضيق البعض الآخر وكان معوض الحكومة السيد لوكيم قد بدأ بوضع احتلال الجزائر برعاية سان فينست بول. «عندما يدور الكلام عن مدينة الجزائر، كثيراً ما يُنسى أن السيد فينست، مرشد أشغال الملك، كان سجيناً لدى هؤلاء القراصنة، وأن هذا الرجل القديس كان قد شهد هذه الوقائع ووضع هو نفسه خطة إنزال لا بد أن تُسأنف في وقت لاحق».

أما الجزائر، فلم تكن موجودة قبل وصول العسكريين والمستوطنين، والذين ينكرون ذلك لم يكونوا إلا نائري الجميل. «أن يسكر البعض جميل فرنسا التي أخرجتهم من العدم، شعور شائع لدينا أمثلة كثيرة عنه، لكننا شهدنا أيضاً رابطة المشاعر المتعارضة التعلق».

وبعبداً عن مقارنة هؤلاء الناكرين للجميل بالمقاومين، فإن مفوض الحكومة كان يقارنهم... بالمحتلين «فإذا أردنا التذكير بالاحتلال، كان هناك تطابق لا بد من القيام به، إنه تطابق مع النازية. كارثة البشرية بأسرها. ومن يستطيع الزعم بأن حبيبة

التحرير الوطني هي الشعب الجزائري؟ وفي هذا كما في الآخر، خيانة للبشرية بدلاً من توفير الدعم لها. ومن جهة أخرى، في ما يخص الأشكال المزعومة لقسوة المعاملة من قبل الجيش، فإن بوبير قد كلمكم عن بعض ما رآه يُرتكب من قبل القوة الأمنية. (الدرك) ومن ينتمون منكم إلى هذه القوة يعرفون الدقة التي يراقب بها المسؤولون فيها التامعين لهم، وأن الأمر يتعلق سلاح لا شيء فيه ما يلام عليه»

تصريحات المتهمين

كانت المحكمة الساحة الحرة التي كان يمكن لموكلنا وشهودهم التعبير عن رأيهم فيها. فهذا مسؤول فرع جهة التحرير الوطني في فرنسا حداد حمادة يقول:

«أيها السيد الرئيس، لا أستطيع أن أمتنع عن القول لكم، نحن الجزائريين الذين تألمنا ولا رلنا نتألم دائماً، أن محاكمة الاستعمار بالنسبة لنا، لم تعد فاعلة. وجبهة التحرير الوطني حركة تحرير، وتجمع وطني كبير. لسا عنصريين ولا شوفيين، وأقل من ذلك أننا لسا متعصبين. وليس لدينا حقد على الشعب الفرنسي، وأحيي بصورة أخوية الذين هم إلى جانبنا. ولن نسي أبداً ما قاموا به عندما تصبّح الجزائر مستقلة، تلك هي الذكرى التي يحملها وليس حقد مضطهدينا، وإن شجاعتهم اليوم ستكون الرهان لصداقة أعدائها هؤلاء الرواد».

فرانس بينار:

«إنسي أتحمل كلياً مسؤولية ما قمت به، وبحضوري أمامكم،
فإنني أتابع كفاحي».

هيلين كونا:

«يقال أننا نطلق النار على الشباب الفرنسي في ظهره، تلك
هي حجة أخلاقية فكرنا فيها طويلاً لكنها تبدو لنا سهلة جداً».

جيرار ميير:

«رفض الاعتراف برؤية وجه فرنسا في عمل الجيش هو ما
كان يخلق لدينا احترام هذا الوح. ونحن فخورون به وبما كنا
نقوم به. وبأمل أن يقوم به آخرون».

جان كلود بويير، مستعيداً أشكال التعذيب المستخدمة أمام

عينيه:

«الذين كانوا يقومون بذلك، كانوا يرتدون لباسك الموحد،
وهو لباسي، ونحن كلنا مسؤولون عنه. لقد ساعدتُ الجزائريين.
وأنا فخور بذلك، هذا كل ما في الأمر».

ميشلين بروتو:

«أيها الأستاذ، مهمتي أن أعلم ليس التقنية فقط، بل علم
الأخلاق لفتية فرنسيين وأن أرسخ في أذهانهم بعض المبادئ

وبين هذه المبادئ التي هي كرامة فرسا، احترام الإنسان، وحق الشعوب في إدارة شؤونها. وأشعر أنني لم أخرق مفهومى للوطن بأي شيء».

وكان آخرون يدافعون بتواضع أكثر عن التهور أو المشاعر الطبية لكنهم لم يحاطروا أبداً بجعل المحاكمة تتأرجح في التواطؤ. وكان الأستاذ بلومل أحد المدافعين قد حدد دوره بشرف: «بصفتي محامياً وفي ما يحصني، ليست مهمتي هنا الدفاع عن سياسة معينة، بل تأمين الدفاع عن كائنين شريرين، السيد ريسبال وزوجته.. أحدهما معتقل والآخر حر بشكل مؤقت ومهمتي أن أحلل أمامكم أفعالهما ودوافعهما الخاصة بكل منهما عندما يحين الوقت لأعبر عن رأيي. في هذه الظروف ليست مهمتي تقييم نظام الدفاع عن متهمين آخرين، ولا لتأييدهم أو التكرار لهم.

الدفاع

عندما عجزت المحكمة عن إسكاتنا. اضطرت للإصغاء إلينا. وكانت جميع الحجج المتبادلة خلال المناقشات والشهادات والمجاهرة بالمبادئ قد استؤنف البحث فيها دون أي التزام. ومنحني زملائي شرف الدفاع الأخير من أجل درس أخير للأمر. فقممت به على طريقتي أمام قضاة شديدي الإنتباه:

عندما تسود الشرطة، لا يبقى هناك قضاء لم أوجه إهانة لأحد. كنت ألاحظ كنا بعيدين لا شك، عن العدالة المطلقة كما كنا بعيدين عن المحاكمة التي كان الاتهام يحلم بها قبيل دورة الأمم المتحدة، وقبيل محاكمة لاعبايرد، وقبيل محاكمة حونة فرسيين من مندمجين مع قتلة حسمه التحرير الوطني. في صورة حميلة لـ «إينال» على أرضية من ألوان الكاكي والأررق البحري والأحمر والأسود للألبسة والثياب¹ والسان جورج رويلي محدلاً تيس العدر.

لم يبق من ذلك شيئاً وتحول الحقيقة أحلام الأمير. فهي كذلك من المتمرديس الحرائرييس. ولم يكن القصة وحدهم الذين أصبوا بالحية، كما أصب النواب الوطنيون لمطقة ميديا ومستشاروها.

فحسب هذه الصحف، كانت المحاكمة حيلة تنكزية ومعرضاً واجتماعاً فوضوياً إنها كانت متهورة وعبر مألوفة ومذهلة ومعينة، حتى أن صحيفة «ريغارول»، وصفتها بأنها دمي متحركة، دون أن تلقى احتجاجاً من معوض الحكومة.

ومع ذلك، فإن هذه الملهاة لم تثر الصحك لدى أي واحد من مراقبيها. فكانوا يصرحون أكثر ما كانت المحاكمة هزلية، وكانوا أكثر جدية، لأنهم أدركوا أنهم هم موضع السخرية، وأن المحاكمة لم تكن إلا انعكاساً لمحز السطام. وعندما كان الشاهد يستيق الأمر يقول كل الحقيقة - بشكل متوافق مع العمل الذي قام به - كان الرئيس يحذر من هذه المحاولة. ويستدرك قائلاً: «انتهى للحقيقة». ولعلمه أنها محاولة تفحيرية، كان يتصح باستخدامها بعناية أما المتهمون والشهود أنها محاولة تفحيرية، كان يتصح باستخدامها بعناية. أما

المتهمون والشهود والمدافعون، فكما نعرفهم، لكننا لم نتوقف عن
هرها حتى تنفجر. كان هذا هو الوجه الثاني للمحاكمة.

وكان الوجه الأول مكامله انشغالا بها، عبر عتمة الإجراء ومريق
الأحداث وبعد عشرة أيام، قدمت لنا هذه الحقيقة: خلال يومين كان
جميع الشهود، وعلى رأسهم حان بول سارتر، أحراراً في التعبير عن
آرائهم. وهكذا أعيد الوجه الثالث للمحاكمة. وحلله أصبح السؤال
مطروحاً على الملأ: بما أن هذه هي الحقيقة، فما هو الواجب حيال
حرب الجزائر؟ لم يكن من الواجب طرح السؤال، لكنه صار
مطروحاً وهذا هو انتصار الدفاع. فكان يكفي قراءة الحريدة الرسمية
لمعرفة أين هي العرارة والقلق: بين المواطنين في السلطة، وليس في
رواية المتهمين.

وتفترض المحاكمة السياسية أن تستعد حقيقة المحكمة مسبقاً.
فكيف الحكم، في الواقع إذا سلما مع السيد ماليس بأن الجزائريين
هم جزائريون ومع السيد ميشليه بأن الحرب الجزائرية هي كذلك
حرب أهلية بين الفرنسيين؟ المحاكمة تصبح مستحيلة. ويصبح
الجزائريون سجناء حرب، ويتوقف اعتبار الفرنسيين خونة لصبحوا
مجرد أحصام. هذا الرفض للحقيقة السياسية هو الذي يرغم الدفاع
بالمعركة الإحرائية. هذا هو التوليد العريب للأفكار، الذي يحب
استخدامه لكي يظهر وضع غير معقول للجميع على أنه لا معقولة
قانونية.

«فهل يمكن اتهام جزائريين بالسيل من أمن الدولة بينما يقبل
رئيس الدولة نفسه أن باستطاعتهم اختيار الاستقلال؟». كان هذا هو

السؤال الأول الذي طرحه الدفاع. ويوافق اليوم الجميع على أن هذا التناقص موجود. ويقول السيد سوستيل أن «الحجة لها وزن» ويعترف السيد غبريال مارسيل، في لوموند، بأن جميع «الحجج المذهلة في الدقة اللغوية التي يمكن بواسطتها الخروج من هذا المأرق لا تنفع أحداً». وتبى القضاء العسكري رأي الجنرال سالان «بأنه ليس من صلاحية أحد - بمن فيهم الجنرال ديمول - أن يقرر التخلي عن قطعة أرض تمارس عليها سيادة فرنسا خاصة في ما يخص الجزائر» ولا ينحو القضاء العسكري من التناقص الذي أشرنا إليه طالما أنه لم يتم بملاحظات ضد رئيس الحولة نفسه سبب النبل من أمن هذه الدولة.

ولم يكن موقف المحكمة من شهادة الورياء غير ما كان موقعها من أحاديث الجنرال ديمول فكانت تعذرهم تلقائياً، وهم لم يعلنوا احتجاجاً وكانوا يعرفون أن الأحاديث ومحالطات المواطنين الأحرار هي اليوم «اعتدائية ضد النظام العام». فقبل ثلاث سنوات، أكد السيد ميشليه إدموند، أنه كانت هناك حرب في الجزائر وأن الذين كانوا يساعدون جبهة التحرير الوطني قد أخذوا موقفاً «يستلزم كثيراً من الشجاعة والبطولة» أما اليوم، فإن الوزير إدموند ميشليه مكلف بنظام السجن الإصلاحية للبطل جان كلود بوير.

وكان السيد مالرو أندريه قد ذكر أيضاً. واعتذر. وكب أنه لم يكن يعرف أحداً بين المتهمين. كان هذا غير صحيح. إنه كان يعرف جانسون لكنه كان يقسم أنه لم يره أبداً.

كما رُخص طلبنا بالاستماع إلى أرفع أوطان العقيد المدعو بطريقة استثنائية «الدماغ الخلعي» للجنرال ماسو. بعد حصول الدفاع على وثائق سرية، أراد إثبات التعذيب والإعدامات بدون محاكمة قبل طلب توقيفه في جلسة المحاكمة بسبب «جرائم حرب». وحفاظاً على كرامة الجيش، اعتر من المستحيل سماعه. وحفاظاً على كرامة الجيش، وافقت المحكمة العسكرية.

هذا البحث في الوسائل القانونية للتعبير عن الحقيقة لا يروق لكثيرين. وقد عبّر السادة الجنرال الاحتياطي راؤول سالان والجنرال العاقل كريبس، والوزير الاحتياطي جاك سوستيل، والوزير العاقل لويس تيرينوار، كل بدوره عن السخط ذاته. أما الإدارة الإصلاحية من جهتها فقد كانت تسمح من وقت لآخر بقيام مجموعة من المواطنين بوضع زهور في أسفل جدار قاعة المحكمة قبل تهديد الجمهور. ومن أجل مراقبة أفضل، كان ممثل لوزير الداخلية يحلّس في الوقت ذاته مع القضاة بينما يجلس موفد رئيس مجلس الوزراء بين الحرس من أجل مراقبة أفضل للمحكمة.

أما المعارضة اليسارية فلم تكن في نفس الحالة من التعرية والإهمال فعلى الأسئلة التي كانت تطرحها الثورة الجزائرية، من التمرد والمساعدة لحمة التحرير الوطني، كانت تتمنى ألا يحجب الدفاع بحجج سيكولوجية. ففكرة «الحيانة» لا نطاق، وكان عليها، في كل مرة الحث عن تفسير خاص لهذه الخيانة، أقل خطورة من التفسير السياسي. وكان يحب الإلحاح على الحياة الخاصة للمتهمين كما في حالة جريمة عاطفية، وإدانة ماضيهم من أجل تغطية مثلهم العليا السياسية التي كانت تخيف النظام.

هكذا كانت مناقشات الإحراءات المتبعة تثير مفاد الصبر لأنهم كانوا يؤجرون الاستحواب الذي كان يخيب الأمل لأن واحبات المتهمين كانت سياسية صرفة.

سيد أنه على عكس ما أمكن دعاؤه من قبل البعض لم تكن من المناقشات شكلية صرفة أو غير مرتبطة بالعمق فعندما طلب إليا حميمي مترجماً بالعربية الفصحى، كان يقدم الدليل على أنه اعتباراً من لحظة عدم معرفة أية لغة صحيحة يتكلم بها «فرسي مسلم»، كان يراهن كثيراً ألا يكون هذا «المسلم» فرسياً حقيقياً وعندما كان يوير يطلب وجود طيار بين قضائه، كان كذلك يقدم الدليل على أن الحرم الذي ينهم به ذو علاقة بعيدة مع قانون القضاء العسكري. ووفر ذلك فرصة للتذكير مرة أخرى بدور الطيران الجزائري، الأمر الذي كان يسكره المقدم كلوستر مان والمقيد جول روي وخلال هذه المناقشات الإجرائية، لعب الدفاع بالتالي دور المولّد. والآن وحش، ونحن لسنا آباءه.

«نشئت هذه المحاكمة المحيية أنه لا يمكن أن يكتفى بحرية القانون عندما ينبغي محاكمة جريمة سياسية، وإلا فيمكن الوصول إلى وصع مستحيل» هذا ما لاحظته غوريج الحزين عشية محاكمة حريق المجلس التشريعي الألماني وتؤدي اليوم محاكمة شكة جاسون إلى الاستباحات ذاتها وما أدركه غورينغ بعد ذلك، هو أنه كان يمكن تعيير القانون، وعقد جلسة مغلقة، والقيام بتوقيف المحامين.

باستخدام هذا الإحراء، يجعل الدفاع المحاكمة مستحيلة إذا استمر استبعاد شهوده، وأرادت المحكمة، بعد عشرة أيام، الاستماع إليهم ونسيان أن حضورهم كان قد اعترى مهياً من قتل معوص الحكومة. وكان يحق لهم قول كل شيء عن الحرب الجزائرية، وعن التمرد والمساعدة لجهة التحرير الوطني. وهكذا تصدع المفهوم الأصلي للمحاكمة المحصورة في لاسها الجرائي.

«أنت خائنة؟ كيف يمكن أن يكون المرء خائناً؟ لا شك في أنك أرغمت على الأثم كثيراً؟ لا شك في أنك يهودية؟ وهل كان والدك شيوعياً؟ وهل كنت تحبين جزائرياً؟ وهل حصلت على المال؟». هذا هو الإطار الذي تظايرت شظاياه

لقد أرغم معوص الحكومة معه على دراسة التاريخ والسياسة، وهي التجربة التعيسة. فمن جهة التاريخ الذي اثنى إليه السيد شارل أندريه جوليس، ظل عند تفسيرات السيطرة على مدينة الجزائر التي وصعها المدافعون عن إعادة الملكية، ورفضها جميع المؤرخين الجدد، إنه طوى الوقائع والنصوص تحت أحكامه المسقة أما من جهة السياسة، فإن تفسيراته كانت أكثر جلاء ضد جبهة التحرير الوطني: ففي طنه أن الجيش الفرنسي كان يقدم للسكان المدنيين الملجأ في معتقلاته. . وحيال هذه الطرة المحالفة للتاريخ تسمح المحاكمة بالتقابل مع حقيقة أخرى، هي أن حرب الجزائر ليست اليوم شأن الجزائريين وحدهم، بل حرب كل أفريقيا هذا ما تنبته الرسالة الموجهة إلى المحكمة من قبل اللجنة التأسيسية لاتحاد طلاب أفريقيا السوداء في فرنسا إثر اجتماع لرؤساء فرعها المكرس بشكل

خاص لمحاكمة الشبكة التي يتمثل فيها طلاب جمهوريات أفريقيا الوسطى والغابون والكونغو وتشاد والنيجر وتوغو وداهومي ومالي وغينيا. وكانت اللجنة التعيددية لاتحاد طلاب أفريقيا السوداء في فرنسا تطالب منا بإلحاح تعميم هذا القرار لكي «يعلم الشعب الفرنسي أن شباب أفريقيا سيستمرون حتى النصر النهائي للشعب الجزائري».

هكذا فقد عدت الحرائر، كما قال صديقي أوسيديك، بنك الدم لأفريقيا كلها. ويسبها انهارت الرابطة الفرنسية، وولد الاستقلال لجمهوريات جديدة. ولا يجهل ذلك أحد من تاناباريب إلى دكار.

عن هذه المقاومة لشعب بكامله التي مثلت طليعة الثورة الأفريقية، كسر بول تيتغن، في مناسبة هذه المحاكمة، صمت ثلاث سنوات، ووصف رد المسؤولين عن إعادة السلام بقوله «التكتم والتهرب من المسؤولية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى جرائم الحرب» به المعاملات السيئة وأشكال التعذيب» المماثلة لما عرف عما قامت به الشرطة السياسية النازية قبل سعة عشر عاماً وقد أقسم أن أفراداً ماتوا خلال حالات الاستجواب وتحت التعذيب. وقد أوضح أن الأمر لم يكن بسبب هذا المسؤول أو ذاك الذي كان يورحه عمليات الاستجواب، بل من الوحدات العسكرية الكاملة حيث لم يكن المتهمون محتجزين في نطاق القصاص المدني أو العسكري، ولا حتى في أماكن معروفة من السلطات الإدارية، كانوا في كل مكان ولا في أي مكان. فلم يقد مفوض الحكومة بأعمال التعتيش صد السيد تيتغن لأنه كان يعرف أن تلك كانت هي الحقيقة.

ومنذ سنة أبلغنا في الدفاتر الخصراء عن ثلاث مقابر جماعية: في مدينة الجزائر وقسنطينة وسيتيف، حيث كانت الجثث لا تزال «طرية» وكانت هذه الدفاتر قد أرسلت إلى رئيس الدولة، ورئيس لجنة الإنقاذ، وإلى وزير العدل ولم يجب أحد إلا رئيس لجنة الإنقاذ الذي اعترف بمعجزه عن القيام بشيء.

كانت هذه هي الدعوى الأولى التي يتوقف فيها الإبلاغ عن تناول حالات معزلة، ليصبح غير ممكن دحضه في النظام الذي لم يتوقف أبدأ على عكس تأكيدات السيد مالرو.

وعند توقيف المتمردين، قل ذلك ستة أشهر، أرفقهم اليسار كله، مديناً أفعالهم كأعمال خيانية، أو على أحسن حال كشهادات على اليأس الفردي ودون تعد سياسي. وبفضل المحاكمة استطاعوا في النهاية طرح مشكلة التمرد كشكل من الكفاح ضد الحرب الجزائرية. ولا يستطيع بوير ولا ميري الادعاء بأن الأمر يعني الشكل الوحيد للصلال المعترف بين أيدي الشاب. ويستطيعان التأكيد فقط بأنه الحل الوحيد الممكن أمام سلبية اليسار.

ذلك أن اليسار مثل السيد تيتغن. فهو يراقب ولا يذهب إلى أعد من المراقبة ويكون إحلال السلام متعارضاً مع احترام الشخصية الإنسانية ومع الديمقراطية وعندما كان السادة لأكوست وماكس لوحون وبورجيس موسوري يختارون التعذيب، وكان يطهرون قدراً أقل من التعاطف لكن أكثر من المنطق من السير تيتغن، دون البحث عن تصالح ممكن بين مصلحة الحرائر الفرنسية والديموقراطية، وفي هذه الحرب وحدهما ميري ومارو كانا منطقيين لأنهما تمتعا بالصراحة

الثامة في موقفهما. وهنا أيضاً موقف كان اليسار يدينه قبل ثلاثة أشهر، على أنه نوع من التحدي أو الحياة. اليوم فقد كسر المتهمون بتعسيراتهم جدار الصمت والشجب حولهم، ولم يظلوا معزولين. فقد أعلن 121 متفقاً أنهم يحترمون سلوك الفرنسيين باسم الشعب الفرنسي، ويعتبرون ذلك السلوك مبرراً. ويقدر ما كان فعل هذا الداء كان أيضاً فعل نداء 36 عاملاً من عمال مركز الفرز في شارع شارون.

ولا يعني ذلك الفور بإعجاب المحكمة بالمتهمون «المدينون» يعرفون أنهم سيحصلون على الحد الأقصى وقد قاموا بكل شيء من أجل ذلك، وأمام قضاة ليسوا أكثر من أنهم رجال ولا يعني بالنسبة لهم دعوة اليسار كله العدول عن جميع الطرق الشرعية والانضمام إلى الشكايات، مما يعني أن المشكلة قد حُلّت. فينبغي إجادة فهم فعل «شبكة الدعم» فقط، لجعل التضامن مع جبهة التحرير الوطني فعلاً سياسياً تضامياً معها. ويعتمد هذا التضامن الاتهام وضيق الخلق «تواطؤ». ويعتبره المتهمون تحالفاً، يعني تضامناً فاعلاً ومعتزلاً به.

هكذا فقد أضفوا على اجتماعهم في مقر المتهمين معاه الحقيقي وفي التحول من فعل الصدفة إلى اقتفاء الأثر الأمني، أصبح رمز اللقاء بعد ست سنوات من الفصل بين الشبيبة الفرنسية والجرانزية. وتيسر حرب البيانات حتى خلال جلسة المحاكمة وعُضب الحنرالات والقرارات الحكومية الجديدة، بوضوح أن هذا المعنى للمحاكمة لم يغفل عنه أحد في دوائر السلطة، وبحجة أقوى في الجامعات والمصانع. وهذا ما كان يخلق لدى المتهمين نظرهم المتفائلة

واعتبرت المحكمة مراعاتي «اعتداء على النظام العام» ومنعت «أخذها في الاعتبار تحت أي شكل كان»، لكنها كانت مضطرة للاستماع إليها. وقد نشرت بعد ذلك برمن قصير في مطبوعات ماسبيرو في صيغة تفكير حول المحاكمة ولم يكن قد بقي أمام المحكمة إلا التداول وبلورة قرار كان الجميع ينتهكم عليه. وكنا نعلم جيداً أن استقلال الجزائر والسلام باتا قريبين. وقد ساعدنا فيهما من موقعنا ولو بالقليل.

فهرس

مدخل - - 5

القسم الأول

جرائم الدولة

- الفصل الأول - أيدوهم جميعاً - - - 17
الفصل الثاني. - هنود الغوهرر السلاف - - - 47
الفصل الثالث. - سيريال بورو - الجنرال أوسارس 79

القسم الثاني

الملهاة القضائية

العدالة المموهة

- الفصل الأول. - فرسان الهيكل - - - 111
الفصل الثاني. - المستحود عليهم في لودون 141

القسم الثالث

الملهاة القضائية

العدالة المكشوفة: دعوى القطع

- الفصل الأول. - دعوى تديس المقدسات 179
الفصل الثاني. - محاكمات جبهة التحرير الوطني - 209

عويذات للشر والطباعة 2004/1063

Jacques VERGÈS

LES CRIMES D'ÉTAT
La Comédie Judiciaire

Traduction Arabe
Hussein HAIDAR

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth – Liban

يدهشنا جاك فرجيس بنظرته الفريدة، الخالية من الوهم، ورؤيته المتحولة بجمالياتها وفائدتها لمن هم على ملتقى منطقتين متناقضتين؛ منطق الدولة ومنطق الفرد. ففي الكونغو البلجيكي، يأخذنا مع جوزف كونراد إلى قلب ظلمات الاستعمار، ومع وزير التسليح في حكومة هتلر، ألبير سبير يطلعنا على عمق القرار الجهنمي للرايخ الثالث، ومع الجنرال أوساريس والجلاد المحترف دبليو يعرض لنا اليوميات المعاشة للجلادين الاعتياديين.

يمكن لجريمة الدولة، وهي الأمر الثابت عبر التاريخ، أن تأخذ المسار المنحرف للمهاة القضاء، في دعاوى موجهة لتكون طعماً للشعب المتعطش لرؤية الميادين القضائية حيث يتدافع الجمهور لمشاهدة أفعال الإعدام.

يعود جاك فرجيس إلى ما هو الأكثر شهرة من هذه المشاهد المرعبة من محاكمة فرسان الهيكل في عهد فيليب لوپل، أول الملوك الملاعين. ثم يحدثنا عن مشهد قضائي كبير آخر في التاريخ الوطني، في محاكمة لويس السادس عشر، كمشهد مدنس للمقدسات ومؤسس للجمهورية. ويأخذنا أخيراً، بأسلوب لكل مقام مقال، إلى كواليس محاكمات جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي هزت فرنسا وشكلت أحد العوامل الأكثر إثارة للذكريات.

جاك فرجيس هو الآن محام لصدام حسين، واشتهر بالأمس في الدفاع عن رئيس السنغال عبد الله واد، كما اليوم عن رئيس يوغسلافيا السابق سلوبودان ميلوزوفيتش، وعن الجنائلي المتواضع عمر رداد ...

ISBN 9953-28-055-X



9 789953 280558 >